الخميس 22 حزيران 2023
العدد 4945 السنة السابعة عشرة
Jeudi 22 Juin 2023 nº 4945 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

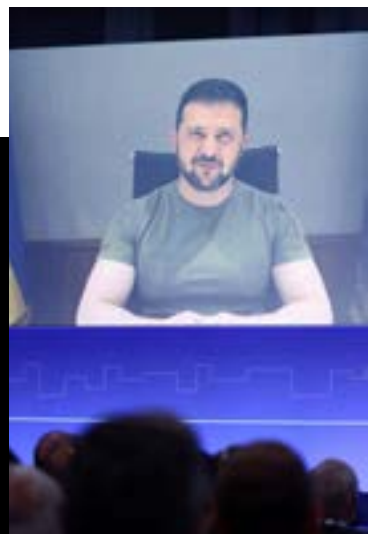

لا مكاسب من «الهجوم المضادّ»
أوكرانيا في مأزق الخطوة التالية
14

إلغاء «البريفيه»: وزير التربية آخر من يعلم! [4]

لا آمال كبيرة على زيارة لودريان: الفراغ الرئاسي يتمدّد [3]

توتّر في مزارع شبعا: تهديدات هوائية للعدو [2]

(أ ف ب)

03
تقرير
الإمارات تتقاضى ثمن الـ«فيزا»... ولا «تفيّز»!

06
تحقيق

275 شقّة سكنية في الضاحية... على «صوص ونقطة»

06
تقرير

مرضى سيلان الدم
الطريق إلى الدواء مسدود تماماً

16
رياضة

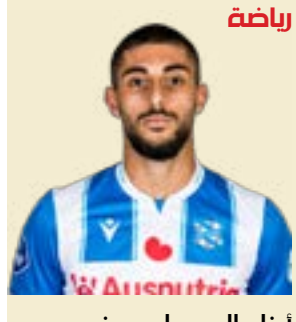

أبناء المهاجرين
ذخيرة لبنان في كأس آسيا

قضية اليوم

إسرائيل تهدّد: حزب الله أقام موقعين عسكريين «داخل أراضينا»

وساطات دولية والمقاومة ترفض الإخلاء

أرادت من ورائها توسيع انتشار قوات اليونيفل إلى هذه المنطقة التي تقع خارج نطاق عمل القوات الدولية، وإقناع المقاومة بإخلاء الموقعين اللذين تم نصب خيمتين فيهما، ومنع الأهالي من الوصول إلى هذه المناطق.

وبحسب المعطيات، فقد أكّد حزب الله لكل المتصلين به أن هذه الأراضي لبنانية تحتلها إسرائيل، وأن للبنان الحقّ في الوصول إليها، سواء عبر مؤسساته الرسمية أو من خلال الأهالي الذين يعتاشون من العمل في الحقول الزراعية أو في رعاية الماشية. ورفض حزب الله عملية الإخلاء رفضاً تاماً، بل عملت المقاومة على تعزيز الموقعين أخيراً، ما دفع العدو إلى البحث عن طريقة لإجبارها على الإخلاء. علماً أن التحركات الشعبية التي شهدتها المنطقة قبل أسبوعين أجبرت العدو على التراجع عن بعض الأعمال الهندسية، وعلى الالتزام بالموقع الجديد للسياج الذي أبعده الأهالي مئات من الأمتار عن المكان الذي نصبه فيه جيش الاحتلال، وبدأ خطوات في منطقة شبعا، بناءً على توصيات تستند إلى تقديرات بأن المقاومة ستعمد إلى تفعيل الجبهة في هذه المناطق المحتلة.

> **لبنان لا يقر بالسردية الإسرائيلية، وتناقض في تسريبات قادة العدو وتصريحات المتحدثين باسم جيشه**

مصدر عسكري إسرائيلي أبلغ منصة «والـلا» الإخـبـاريـة أن حزب الله أقام الموقع الأول بعدما «اخترق الحدود باتجاه الأراضي الإسرائيلية قبل أن يقيم لاحقاً موقعاً ثانياً إلى جانبه». وأوضح أن «الموقعين في منطقة مزارع شبعا»، وهي وفقاً للجيش اللبناني أراض لبنانية محتلة، وليست إسرائيلية.

ولفت مراسل الإذاعة العسكرية إلى أن الموقعين «يتجاوزان الخط الأزرق بين الجانبين، ويشغلهما عناصر من حزب الله مع أسلحتهم». ونقل عن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي كلاماً أقل حدّة مما ورد على لسان المصدر العسكري، إذ أشار إلى أن «المسألة تعالج لدى كل الجهات ذات الصلة»، ممتنعاً عن إطلاق تهديدات باستخدام القوة العسكرية.

اللافت أن الحادثة التي وقعت قبل أسبوعين، وفقاً للرواية الإسرائيلية، لم تحظَ بأي تغطية إعلامية، وأعقبتها شكاوى إسرائيلية بأن لبنان واجه اعتراضات العدو بردّ قاطع، مفاده أن مزارع شبعا أرض لبنانية محتلة. كما أن اللافت إقحام الإسرائيليين الخط الأزرق وسحبه على منطقة مزارع شبعا، رغم أن هذا الخط ينتهي مع بداية المزارع، ولا علاقة له بها.

وبعد انتشار خبر تهديد المصدر العسكري، نقلت الإذاعة العسكرية عن مصادر في الجيش الإسرائيلي «أن الموقعين الجديدين لحزب الله لا يشكلان تهديداً أمنياً، وأن حل هذه المسألة يتم عبر القنوات السياسية والدبلوماسية»، مشيرة إلى أن المسؤولين في المؤسسة العسكرية «يدرسون كيفية التعامل مع الحادث، والبحث في الأسباب التي دفعت حزب الله إلى إقامة الموقعين داخل الأراضي الإسرائيلية وامتناعه عن إخلائهما».

وبثّت القناة 11 العبرية أنه عُرض أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، قبل بضعة أسابيع، حادث «لا يمكن تصوره»، إذ «خرقت قوة عسكرية من حزب الله الحدود في منطقة هاردوف (مزارع شبعا المحتلة)، ونصبت خيمتين داخل الأراضي الإسرائيلية، مع انتشار عسكري فيهما وحولهما». ووفقاً للقناة، «استمر هذا الوضع على حاله، وإسرائيل لا تتحرك، والجيش يظهر أن الردع الإسرائيلي في الشمال يعاني من تآكل واسع النطاق».

ويبدو أن ما يُذكر إسرائيلياً مطابق للواقع، وإن لم يرد إلى الآن أي تعليق من حزب الله الذي يعتمد الصمت منذ أسابيع، رغم الحراك الإسرائيلي عبر التلويح باستخدام القوة، وعبر قنوات دبلوماسية وسياسية أشركت فيها الأمم المتحدة ودول أخرى.

وكان لافتاً في المقاربة الإسرائيلية أمس، ورود مغالطات يفترض التوقف عندها:

أولاً، على فرض أن حزب الله أقام الموقعين في مزارع شبعا المحتلة، فلا شيء يحول دون ذلك، وهو حق لا يُختلف عليه لبنانياً، وهو ما ورد تأكيد عليه في الإعلام العبري عبر حديث المصدر العسكري بأن رد الجيش اللبناني جاء قاطعاً على «الشكوى» الإسرائيلية في التأكيد على لبنانية المنطقة. أما إصرار تل أبيب على المغالطة المقصودة حول «الأرض السيادية الإسرائيلية»، فلا يغير من طبيعة الأرض ولبنانيتها، إضافة إلى أن منطقة مزارع شبعا تقع خارج نطاق الخط الأزرق، وتُعدّ أرضاً محتلة لا سيادة لإسرائيل عليها من قريب أو بعيد.

ثانياً، يمثّل الخط الأزرق خط انسحاب لجيش الاحتلال، وليس خطاً للحدود بين الجانبين. وخط الانسحاب الإسرائيلي لا يمثّل، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، خط الحدود الدولية، علماً أن لبنان يتحفّظ على الأقل على 13 نقطة على طول هذا الخط الذي يمتد من غرب مزارع شبعا وصولاً إلى الناقورة في الغرب.

ثالثاً، اعتمدت إسرائيل في تعليقها الرسمي على ما تسميه «خرق السيادة»، لغتين متعارضتين: تهديد المصادر الذي لا يُبنى عليه ولا يخضع لمساءلة في حال التراجع عنه بعد امتناع حزب الله عن الرضوخ للتهديد، وتأكيد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي علناً على وجود مساع دبلوماسية وسياسية لحل هذه القضية، مع درس وتقدير موقف حزب الله وسبب امتناعه عن الانسحاب من الموقعين. وتعارض اللغتين يعبر عن معضلة إيجاد حل لتحدٍ غير مسبوق كهذا.

وكانت لافتة في متابعات هذا الملف خيبة أمل المعلقين والمراسلين والتعليقات التي صدرت في الإعلام العبري، كما في القناة 11 التي وصفت الحادث بأنه «لا يُصدق». وهو تعبير عن الإحباط نتيجة تراجع ردع إسرائيل مقابل تنامي ارتداعها: إسرائيل التي اعتادت الهجوم والاعتداء وقضم الحقوق، باتت في موقف دفاعي انكفائي، تستخدم الشكوى والرسائل الدبلوماسية، وتبتعد ما أمكنها عن استخدام القوة العسكرية، رغم امتهانها التهديد بها.

(أ ف ب)

المشهد السياسي

لا آمال كبيرة على زيارة لودريان

احتلّت زيارة الموفد الفرنسي الخاص جان إيف لودريان لبيروت، أمس، صدارة الاهتمامات السياسية، لما قد تحمله من تطورات على صعيد الأزمة الرئاسية. وكان لافتاً استباق صحيفة «لوموند» الفرنسية الزيارة بتقديرات سلبية، معتبرة أن «المهمة تبدو مستحيلة»، مشيرة إلى أن «الثنائي الشيعي يعمل بشكل حثيث لكي يؤول المنصب المخصّص تقليدياً للمسيحيين الموارنة إلى زعيم تيار المردة سليمان فرنجية، الذي يُعتبر حليفاً للثنائي منذ فترة طويلة، وصديقاً مقرّباً من الرئيس السوري بشار الأسد». ونقلت عن دبلوماسي للقناة، «لستمر هذا الوضع على حاله، وإسرائيل لا تتحرك، والجيش يظهر أن الردع الإسرائيلي في الشمال يعاني من تآكل واسع النطاق».

ويبدو أن ما يُذكر إسرائيلياً مطابق للواقع، وإن لم يرد إلى الآن أي تعليق من حزب الله الذي يعتمد الصمت منذ أسابيع، رغم الحراك الإسرائيلي عبر التلويح باستخدام القوة، وعبر قنوات دبلوماسية وسياسية أشركت فيها الأمم المتحدة ودول أخرى.

وكان لافتاً في المقاربة الإسرائيلية أمس، ورود مغالطات يفترض التوقف عندها:

أولاً، على فرض أن حزب الله أقام الموقعين في مزارع شبعا المحتلة، فلا شيء يحول دون ذلك، وهو حق لا يُختلف عليه لبنانياً، وهو ما ورد تأكيد عليه في الإعلام العبري عبر حديث المصدر العسكري بأن رد الجيش اللبناني جاء قاطعاً على «الشكوى» الإسرائيلية في التأكيد على لبنانية المنطقة. أما إصرار تل أبيب على المغالطة المقصودة حول «الأرض السيادية الإسرائيلية»، فلا يغير من طبيعة الأرض ولبنانيتها، إضافة إلى أن منطقة مزارع شبعا تقع خارج نطاق الخط الأزرق، وتُعدّ أرضاً محتلة لا سيادة لإسرائيل عليها من قريب أو بعيد.

ثانياً، يمثّل الخط الأزرق خط انسحاب لجيش الاحتلال، وليس خطاً للحدود بين الجانبين. وخط الانسحاب الإسرائيلي لا يمثّل، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، خط الحدود الدولية، علماً أن لبنان يتحفّظ على الأقل على 13 نقطة على طول هذا الخط الذي يمتد من غرب مزارع شبعا وصولاً إلى الناقورة في الغرب.

ثالثاً، اعتمدت إسرائيل في تعليقها الرسمي على ما تسميه «خرق السيادة»، لغتين متعارضتين: تهديد المصادر الذي لا يُبنى عليه ولا يخضع لمساءلة في حال التراجع عنه بعد امتناع حزب الله عن الرضوخ للتهديد، وتأكيد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي علناً على وجود مساع دبلوماسية وسياسية لحل هذه القضية، مع درس وتقدير موقف حزب الله وسبب امتناعه عن الانسحاب من الموقعين. وتعارض اللغتين يعبر عن معضلة إيجاد حل لتحدٍ غير مسبوق كهذا.

وكانت لافتة في متابعات هذا الملف خيبة أمل المعلقين والمراسلين والتعليقات التي صدرت في الإعلام العبري، كما في القناة 11 التي وصفت الحادث بأنه «لا يُصدق». وهو تعبير عن الإحباط نتيجة تراجع ردع إسرائيل مقابل تنامي ارتداعها: إسرائيل التي اعتادت الهجوم والاعتداء وقضم الحقوق، باتت في موقف دفاعي انكفائي، تستخدم الشكوى والرسائل الدبلوماسية، وتبتعد ما أمكنها عن استخدام القوة العسكرية، رغم امتهانها التهديد بها.

الأخيرة ولا سيما جلسة الانتخاب الأخيرة» في 14 حزيران الجاري. كما أنه «لم يتطرق إلى المبادرة الفرنسية، بل تحدث عن ضرورة التوافق والحوار بين اللبنانيين». ولفتت المصادر إلى أن الموفد الفرنسي سيعود إلى بيروت الشهر المقبل، بعد أن يرفع تقريره إلى الإليزيه ويناقش حصيلة الزيارة مع الجانب السعودي وممثلي دول اللقاء الخماسي (أميركا، السعودية، مصر وقطر)، ما يشير إلى أن لا آمال كبيرة بحلول سريعة للمأزق الرئاسي.

> **الزيارة ليست للدفع بخيار معين ولا لتمهيد الطريق أمام «خيار ثالث»**

ورغم إصدار المكتب الإعلامي للسفارة الفرنسية بياناً أكّد أنه «لن يتم توزيع جدول لبرنامج زيارة وزير الخارجية السابق»، عُلم أنه سيلتقي في قصر الصنوبر اليوم سفراء دول اللقاء الخماسي (تغيب السفيرة الأميركية دوروثي شيا لوجودها في واشنطن ويمثلها القائم بالأعمال)، لوضعهم في أجواء القمة الفرنسية - السعودية والموقف الفرنسي وإطلاعهم على تفاصيل مهمته. وإلى المسؤولين السياسيين ورؤساء الكتل النيابية ونواب مستقلين، ستكون للموفد الفرنسي لقاءات مع مجموعات من المجتمع المدني، ومن المفترض أن يزور البطريرك الماروني بشارة الراعي في بكركي غداً ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تقرير

الإمارات تتقاضى ثمن الـ«فيزا»... ولا «تفيّز»!

ندى أيوب

ما أُشيع عن رفع دولة الإمارات الحظر عن منح تأشيرات دخول للبنانيين إلى أراضيها ليس دقيقاً، تماماً كعدم دقّة «الأعطال التقنية» التي تذرّعت لوقف منح التأشيرات نهاية الشهر الماضي. وكانت الخارجية اللبنانية «رُفّت»، نهاية الأسبوع الفائت، خبر استئناف الإمارات إصدار تأشيرات دخول للبنانيين بدءاً من يوم الجمعة الماضي. علماً أنّ الخارجية نفسها كانت قد نفت، في وقتٍ سابق، توقف الإمارة الخليجية عن «التفييز» بعدما شكا كثيرون من عدم تمكّنهم من الحصول على تأشيرات عبر المنصة المخصّصة لذلك، مع تلقّي ردّ موحّد من المنصة مضمونه: «لا يمكن تقديم هذا الطلب لأنه لا يفي بشروط التقديم». وطُرحت تساؤلات عمّا إذا كان الأمر يتعلّق بمشكلة تقنية في النظام الإلكتروني المرتبط بطلب «الفيزا»، أم له أسباب أخرى. استمر الأمر نحو أسبوعين، ما اضطر كثيرين إلى تأجيل سفرهم. وتبيّن لاحقاً أن لا أعطال في «السيستم»، إذ إن أصحاب مكاتب السفر واصلوا تعبئة ملفات زبائنهم، لكنهم اكتشفوا لدى الوصول إلى خانة الجنسيات، حذف الجنسية اللبنانية من ضمن الخيارات المتاحة، ما حال دون إتمام المعاملات.

ومنذ يوم الجمعة، كان يفترض أن تسير الأمور بشكل طبيعي، إلا أن أصحاب مكاتب السفر فوجئوا برفض السلطات الإماراتية غالبية طلبات تأشيرات الدخول الواردة من لبنان. وكان لافتاً أنّ كل الذين رُفضت طلباتهم ينتمون إلى طائفة معيّنة، كما أن الرفض لم يقتصر على الشبان، بل طاول طلبات نساءٍ وعائلاتٍ، ما أثار شكوكاً بأنّ السلطات الإماراتية تتقصّد منع لبنانيين من دخول أراضيها، بالدرجة الأولى على خلفيات سياسية وطائفية، وبالدرجة الثانية تضيّق الخناق على اللبنانيين عموماً، بعد ملاحظة أن الطلبات التي تمت الموافقة عليها قليلة جداً مقارنة بعدد تلك التي قُدمت في الأيام الخمسة الماضية.

> **قبول نسبة متدنية من طلبات التأشيرات وكل الذين رُفضت طلباتهم ينتمون إلى طائفة معيّنة**

الإجراء الإماراتي يكبّد طالبي التأشيرات خسائر مالية، إذ إنّ السلطات الإماراتية تستوفي بدل تأشيرة بمجرّد تقديم الطلب، يراوح بين 80 دولاراً لتأشيرة تخدم شهراً و150 دولاراً لشهرين، وفي حال الرفض لا يمكن استرداد ثمن التأشيرة. ما يثير الاستياء هو عدم وضوح السلطات الإماراتية، التي في حال كانت لا ترغب بدخول اللبنانيين إلى أراضيها، أو بدخول فئة منهم، إلا أن ذلك لا يعطيها الحق بإذلالهم عبر إشاعة العودة عن الحظر ودفعهم إلى التهافت على طلب التأشيرات ثم رفض غالبيتها، وفوق ذلك تكبيدهم خسائر مالية.

قضية

هبط قرار مجلس الوزراء إلغاء امتحانات «البريفيه» على الجهات المعنية بالاستحقاق من دون أي تشاور أو تنسيق معها. وفي تجاهل تام لاكتمال الاستعدادات اللوجستية لوزارة التربية وتامين المراقبين والتمويل المطلوب من الجهات المانحة لإجرائها. فهل هناك تواطؤ بين جهات سياسية على الإلغاء، وما مصير الأموال الدولية المرصودة للامتحانات؟

إلغاء «البريفيه»: وزير التربية آخر من يعلم!

فاتن الحاج

بعد أقل من 15 ساعة على تصريح وزير التربية، عباس الحلبي، بأن الوزارة جاهزة لإجراء الامتحانات الرسمية لجهة تأمين الأساتذة المراقبين والتمويل اللازم من الجهات المانحة، قرّر مجلس الوزراء إلغاء البريفيه لهذا العام فقط. من أين نبع هذا القرار المباغت، من خارج جدول الأعمال، إذا لم تكن أيّ من الجهات المعنية على دراية بوجوده، بدءاً من الوزير الذي نقل عنه أنه فوجئ به داخل الجلسة، إلى المدير العام للتربية، ولجنة التربية النيابية والمؤسسات التربوية الخاصة وروابط التعليم في القطاع الرسمي، ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة. ماذا الذي حصل؟ وما هي الدوافع؟ وهل البديل إفادات أم اعتماد العلامات المدرسية؟ والأهم أين ستصرف الأموال المرصودة لهذا الاستحقاق؟ وهل ستستمر الجهات المانحة في دعم شهادة المدارس الخاصة لم تلتزم بقيمة الرسم الرسمي (20 ألف ليرة للبريفيه و40 ألفاً لشهادة الثانوية العامة)، ومنها من تقاضى مليوناً و500 ألف ليرة؟ وماذا عن الساعات الإضافية التي سجلت لموظفي الثانوية العامة، أم أنها ستفقد الثقة بأجهزة الدولة؟ وهل الهدف هو مجرد حجب المخصصات المالية التي تقدمها الدولة للامتحانات، أم أن هناك تواطؤاً بين جهات سياسية تقف خلف الإلغاء؟ وماذا عن رسوم طلبات الترشيح للامتحانات؟ هل ستعاد إلى الطلاب، وخصوصاً أن المعنية في 4 أو 5 جلسات وتطرح البديل المناسب»، سائلاً عما إذا كان «الهدف هو تنفيع بعض الأشخاص. أما إذا كان السبب مالياً، فلتلغ الثانوية العامة ولليلغ التعليم وليس فقط الامتحانات».

(هيثم الموسوي)

لجنة التربية «تنسف» صندوق التقاعد لمعلمي الخاص

تسلّم لجنة التربية النيابية، اليوم، من اللجنة الفرعية المنبثقة عنها الصيغة المعدّلة لاقتراح قانون تغذية صندوق التقاعد للمعلمين في المدارس الخاصة، من دون أن تضعها على جدول أعمال جلستها المخصّصة فقط لبحث ما أنجزته أخيراً لجان المناهج في المركز التربوي للبحوث والإنماء.

وكانت نقابة المعلمين أعدّت، بواسطة محاميها زياد بارود، اقتراح قانون يقضي بتأمين مداخيل مناسبة بشكل مستدام لصندوق التعويضات والتقاعد، وإعطاء منحة عاجلة للصندوق تساوي 75 ضعف الحد الأدنى للأجور، وتطبيق وحدة التشريع، بحيث يُعطى المتقاعدون في التعليم الخاص ما يأخذه زملاؤهم في التعليم الرسمي. وقد سُجل الاقتراح في الأمانة العامة لمجلس النواب باسم النائب علي حسن خليل الذي وعد رئيس نقابة المعلمين نعمه محفوض بطرحه على الجلسة التشريعية، إلا أن الأخير فوجئ بتحويل الاقتراح إلى لجنة فرعية «نسفت مضمونه»، إذ «غيّرت اللجنة اسم الصندوق من صندوق التعويضات والتقاعد إلى مؤسسة ضمان خدمات أفراد التعليم الخاص المرتبطة بوزارة التربية»، على أن «تُغطى التعويضات ورواتب المتقاعدين من المحسومات والمساهمة المرفوعة للمؤسسة، وإذا كان هناك نتيجة سنة من السنين عجز وعدم قدرة على تسديد التعويضات ورواتب المتقاعدين وكلفة التشغيل، تغطى بمساهمة موازية تُرصد في موازنة وزارة التربية، بناءً على طلب مجلس إدارة المؤسسة، ومرفق بكشف مفصّل في هذا الخصوص».

محفوض استغرب وضع هذا التعديل من دون استشارة نقابة المعلمين، صاحبة الاقتراح. ورأى أن تغيير اسم الصندوق إلى «مؤسسة ضمان الخدمات» يجعل رواتب المعلمين «لزوم ما لا يلزم، إذ إن رواتب المتقاعدين تراوح بين 1,5 مليون ليرة و3 ملايين». كما «حُذفت الفقرة المتعلقة بطلب منحة مالية للدولة قيمتها 75 مرة الحد الأدنى للأجور، واستُبدلت برصد ميزانية في وزارة التربية، لا نعرف كيف سيستفيد المتقاعدون منها وكيف ستزيد رواتبهم، وإذا كان هنا توجه لأن تُرصد هذه الميزانية سنوياً فلسنا ضد ذلك، لكن ثمة حاجة ماسة إلى إقرار مبلغ مؤقت ليبقى المعلمون على قيد الحياة»، ولفت إلى «محاولة لتكون وزارة التربية وصية على الصندوق، فيما هو صندوق مستقل، وثمة إلغاء لوحدة التشريع».

غير أن رئيس لجنة التربية النيابية، حسن مراد، نفى أن يكون هناك إقصاء لأصحاب المصلحة، «فاللجنة ستدعو نقابة المعلمين للاستماع إلى ملاحظاتها عندما تناقش اقتراح القانون المعدّل من اللجنة الفرعية، وهذا لن يحصل غداً (اليوم) إنما في الأسبوع المقبل تمهيداً لرفع الاقتراح إلى الهيئة العامة للمجلس. وسنسعى إلى إنصاف المعلمين المتقاعدين ورفع الظلم عنهم انطلاقاً من وحدة التشريع مع التعليم الرسمي».

(الأخبار)

قرار غير قانوني

رئيس لجنة التربية النيابية حسن مراد أكد أيضاً أنه لم يكن على علم بالقرار، إذ «ليس لديّ أيّ تواصل مع مجلس الوزراء» وإن كان شخصياً مع فكرة الإلغاء عموماً، «وهذا العام خصوصاً لأنها كانت سنة استثنائية ولم يحصّل فيها تلامذة المدارس الرسمية أيّ شيء». فيما وصف عضو اللجنة النائب إيهاب حمادة القرار بـ«الهرطقة التي تضرب المستوى وتشجع بيع الشهادات والنجاح في دكاكين التعليم الخاص، فضلاً عن أن القرار غير قانوني، فشهادة البريفيه صادرة بقانون في مجلس النواب، ويجب إلغاؤها بقانون وليس بمرسوم في مجلس الوزراء».

ممثلو المدارس الخاصة فوجئوا أيضاً بما سموه «قراراً متسرعاً وغير مدروس، وخصوصاً لجهة عدم طرح البديل وما إذا كان الإفادة أو العلامات المدرسية». وأكد منسق اتحاد المؤسسات التربوية، الأمين العام للمدارس الكاثوليكية، يوسف نصر، الحاجة إلى إجراء اختبار وطني عام للبريفيه، سائلاً عن الدوافع الحقيقية للقرار من دون أي تشاور أو تفكير بالبديل. ورفض إعطاء الإفادات، داعياً إلى اعتماد العلامات المدرسية معياراً للنجاح والترفيع إلى الصف الأعلى، فـ«المدرسة أدرى بطلابها ومستواهم». ورأى رئيس نقابة المعلمين، نعمه محفوض أن «مثل هذا القرار التربوي لا يتخذ في 5 دقائق خلال جلسة مجلس الوزراء، إنما تناقشه الجهات التربوية

> بعض الوزراء أيّدوا الإلغاء لتخفيف التوتر عن أبنائهم وأقاربهم

هل من أهمية لشهادة البريفيه؟

نمر فريحه *

شهادة البريفيه التي اقتبسناها عن النظام التربوي الفرنسي وحوّلناها لغوياً وكأنها كلمة عربية، رغم ترجمتها بداية إلى شهادة التعليم الابتدائي العليا ولاحقاً شهادة المرحلة المتوسطة، حظيت بجدل واسع بين التربويين، أخيراً، حول إلغائها أو الإبقاء عليها مع كل الإشكالات المرافقة لها.

كان لوجود هذه الشهادة مبرراته ضمن المناهج سابقاً، إذ إن من يحصّل البريفيه كان قادراً على دخول دار المعلمين، أو الحصول على وظيفة في الدوائر الحكومية، وتسمح له بالترقي في عمله. وأفسح المجال لاحقاً، في السلك العسكري، لحاملي البريفيه بالتقدم إلى اختبارات مدرسة الرتباء.

مع الوقت، وانتشار التعليم بشكل واسع وتحصيل المتعلمين شهادات عليا، لم تعد للبريفيه تلك الأهمية الوظيفية سوى أنها أحد صفوف السلّم التعليمي. وبدأت المؤسسات الحكومية اللبنانية تفرض البكالوريا القسم الثاني أو شهادة التعليم الثانوي كأدنى مستوى علمي مقبول لأي وظيفة، ففقدت شهادة المرحلة المتوسطة دورها، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين. لكنّ النظام التربوي استمر في إجراء امتحانات رسمية فيها من دون مبرر. وقد تقدّمنا في المركز التربوي، عام 2001، بطلب إلى وزارة التربية لإلغاء هذه الشهادة نظراً إلى فقدانها الدور الذي كان لها. وكانت تُفترض موافقة الوزير، ثم مجلس الوزراء. إلا أنه لم يحصل أي تعديل على الواقع وبقيت الشهادة الرسمية.

بعد قرار الحكومة، أمس، إلغاء شهادة البريفيه لهذه السنة، ما هو الأثر الإيجابي للقرار على تحصيل التلامذة؟

نظراً إلى أن تلامذة المدرسة الرسمية لم يستطيعوا إنجاز المنهج الأساسي لهذه الشهادة، وللكلفة المالية التي على الوزارة تكبّدها من دون توفّر الاعتمادات لذلك، أتى القرار ليعالج مشكلة ظرفية وليس حلها بشكل دائم. واستفاد التلامذة جميعاً في الرسمي والخاص منه، سواء أنهوا منهج هذا الصف أم لا. لكن، وبهدوء، هل يجب إجراء امتحانات حكومية في هذه الشهادة؟

تقع هذه الشهادة في نهاية مرحلة التعليم الأساسي، ولا أهمية لاختبار حكومي للقول إن الناجح أنهى هذه المرحلة وأصبح مؤهّلاً لكذا وكذا. فالصف التاسع كالصف الذي قبله أو بعده. ومعظم دول العالم ليس لديها امتحانات حكومية لإنجاز مرحلة والبدء بأخرى. فلماذا لم ينظر أصحاب القرار إلى موضوع الامتحانات الرسمية من زاوية أخرى، نظرة أكاديمية بحتاً، ويقرروا إلغاءها كلياً؟

عندما تكون امتحانات البريفيه واجبة، ترافقها إرباكات نفسية لدى بعض التلامذة، وعمليات غش كثيرة لدى البعض الآخر، و«واسطات» ممهورة بالفساد، وكلفة مالية كبيرة لا يمكن تبريرها من أجل امتحانات غير نزيهة كما يفترض. وعندما تُلغى هذه الشهادة، ستتم معاملة تلامذة الصف التاسع في المدرسة بجدية كتلامذة الصف الثامن أو العاشر، ونقصد بجدية أن المتعلم يعرف منذ بداية السنة الدراسية أنه لن ينتظر حتى نهاية السنة ليكتشف ما إذا نجح أو رسب، بل سيكون التقييم التكويني المرافق لعمله ونشاطه اليومي هو ما سيتم احتسابه. فبدل مسابقة في ساعة أو ساعتين تقرر قدراته في الرياضيات مثلاً، وحتى نجاحه أو فشله، يكون البديل هو متوسط ما يحصّله طوال العام الدراسي في هذه المادة وغيرها. وهكذا يتوفر مبدأ العدالة في التقييم في المواد كلها. وحتى الذين يعتمدون على الغش والواسطة، ويهملون الاهتمام بتحسين أدائهم الدراسي خلال السنة، سيجدون أنفسهم مضطرين للعمل بجد وجهد كي ينجحوا في الاختبارات المدرسية. وبالنسبة إلى المعلم، سيكون تعامله مع تلامذة هذا الصف كباقي تلامذة الصفوف، وكذلك إدارة المدرسة. والأهل سيعيشون السنة التي يكون فيها ابنهم أو ابنتهم في البريفيه من دون أي ارتباك بالنسبة إلى نجاحه (ها) أو رسوبه (ها).

كما أن إلغاء البريفيه الدائم يساهم بتوفير مبلغ كبير من المال، غير متوفر لدى الوزارة، خصوصاً في هذه الظروف الاقتصادية، وبدل أن تطلب الحكومة مساعدة من مؤسسات دولية لدفع التكاليف، يمكنها أن توفر بعض ماء الوجه جراء استعطاء الدول والمنظّمات. كما أن العمليات غير النزيهة التي ترافق هذه الامتحانات عادة وتُلصق بالوزارة، لن تعود موجودة، ما يخفف عنها تحمل مسؤولية هذه الاتهامات.

وكسؤال للتفكير به بحيادية ومسؤولية: ألم يحن الوقت ليكون القرار التربوي في لبنان مبنياً على معطيات أكاديمية فقط، ولا يأخذ في الحسبان سوى مصلحة المتعلم والوطن، هذا إذا كان هذان العنصران يردان في أذهان أصحاب القرار؟

* الرئيس السابق للمركز التربوي للبحوث والإنماء

أخبار

غادة عون تعمل كالمعتاد

تواصل القاضية غادة عون، بحسب مصادر في العدلية، عملها في إعطاء إشارات قضائية، رغم قرار المجلس التأديبي برئاسة القاضي جمال الحجار بصرفها من الخدمة، بسبب وجود دعاوى ارتياب ومداعاة الدولة المقدّمة ضدها، فيما لا يزال رئيس مجلس القضاء الأعلى

القاضي سهيل عبود يمتنع عن تحديد موعد لعقد جلسة للهيئة العليا للتأديب للبتّ في استئناف القاضية غادة عون ضد قرار المجلس.

حلّ غير مرض لتعويضات موظفي السفارة في كييف

حوّلت وزارة الخارجية والمغتربين مبلغ 270 ألف دولار إلى سفارة لبنان في العاصمة البولندية وارسو، وهي عبارة عن مستحقات مالية تتضمّن رواتب 11 شهراً لـ7 موظّفين لبنانيين وأوكرانيين كانوا يعملون في السفارة اللبنانية في كييف قبل تعليق عمل البعثة، وتعويضات لموظفين صُرفوا من العمل، وبدلات إيجار متراكمة على مقرّ إقامة السفير.

المبالغ المالية التي حُوّلت بعد طول انتظار، يشكو الموظفون من صعوبة قبضها وفقاً للآلية التي طرحتها الخارجية، إذ يتطلّب الأمر منهم السفر إلى بولندا لتسلّم الأموال، وهو ما لا يمكن اثنين من الموظفين الأوكرانيين (الذكور) فعله، بسبب قانون التعبئة العامة المعتمد حالياً نظراً إلى ظروف الحرب مع روسيا. كما أنّ هناك مشكلة أخرى تتعلّق بحجم المبالغ المالية الـ«كاش» التي تسمح السلطات الأوكرانية لكل شخص بإدخالها، ولا تتجاوز الـ10 آلاف دولار، في حين أنّ المبالغ المتراكمة تتخطى هذا السقف.

(الأخبار)

تحقيق

275 شقة سكنية في الضاحية... على «صوص ونقطة»

طريقان ضيّقان لا يتّسع كل منهما لمرور اكثر من سيارة، يوصلان إلى «مجمع اهل البيت» في منطقة الرويس، وطريق ثالث للمشاة يمرّ بين البيوت. 275 عائلة من مختلف الجنسيات، تسكن المجمع المكوّن من ثمانية ابنية لم تعرف اي شكل من الصيانة منذ اكثر من ربع قرن. الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا في السادس من شباط الماضي وهزّاته الارتدادية في لبنان كشفت عن الهشاشة التي تسبّب بها الإهمال المزمن، وغياب الجهات الرقابية التي لا تحضر إلّا بعد وقوع المشكلة. لا يكاد يمرّ اسبوع من دون ان تسقط «قطع» من شرفات المباني الثمانية، فيما المياه المتسرّبة عبر الجدران إلى اعمدة الاساس تفتّت الباطون والحديد. وتهدّد بتشريد المئات

(الأخبار)

فؤاد بزي

تجتاح التفسّخات أبنية مجمع أهل البيت في منطقة الرويس. في بعض أبنيته الثمانية، يبدأ التشقّق في الطابق الأرضي ولا ينتهي إلّا في الطابق الحادي عشر، الأخير. يشير أحد الشبان إلى «انتفاخ الباطون عند الطابق الأول» ويقول إن «البناية مريّحة»!

في المدخل السفلي، السقف أسود جرّاء حريق قديم. الصواعد والهوابط من المياه الكلسية تحوّل المدخل إلى «جعيتا ثانية»، وتجري المياه المتسرّبة على الخطوط الكهربائية. يغيب أي أثر للصيانة، عدا بعض الأعمال الفردية الخفيفة مثل «توريق» بعض الأعمدة. يمتدّ المدخل تحت أبنية المجمع الثمانية، وتتسرّب إليه المياه من كل الشقوق الظاهرة والخفية، وتحوّل معها المكان إلى مستنقع، تختلط فيه «المياه الحلوة» الآتية من شركة المياه، بـ«المياه المالحة» المستخرجة من الآبار، مع مياه الصرف الصحي التي تتسرّب من أنابيب تسندها حجارة وُضعت على عجل كي لا تنهار وتتكسر. أما أعمدة الأساس، فهناك 18 منها بحاجة إلى صيانة شاملة بعدما «نفخت» المياه المالحة حديدها، وصدّعت أجزاء منها ومن سقف المدخل.

مالكو الشقق من السكان يتركون المجمع للسكن خارجه، ولا تزيد نسبة المُلّاك بين القاطنين على 30%. أسعار الشقق هوت إلى ما لا يزيد على 20 ألف دولار. «لا صيانة حقيقية للمجمع المبني منذ عام 1994»، بحسب مهندس إنشائي يسكن إحدى شققه. الأبنية الثمانية متروكة لقدرها، ولمرور الزمن عليها. علماً أنّ كلاً منها مؤلّف من 11 طابقاً، يضم كلّ طابق 3 شقق. بالمجمل هناك 275 شقة، يسكنها 1440 شخصاً، وفقاً لأعضاء في «لجنة المجمع» الذي سُكن بشكل شبه كامل سنة 1996. وخلال الأعوام الـ27 التي مرّت، تنالت مئات العائلات عليه، مع عشرات الأحداث الطبيعية، وغير الطبيعية التي تهدّد اليوم بقاء هذه الأبنية.

«عندما تنزل شاحنة الغاز القوارير، نشعر بالضربات في بيوتنا»، يقول أحد سكان المجمع منذ 23 سنة لـ«الأخبار». المشاكل الكبيرة ظهرت بعد زلزال تركيا في السادس من شباط، إذ تفسّخت الأعمدة بشكل واضح، وانهارت أجزاء ضعيفة من بعض الشرفات. غير أنّ المشاكل بدأت قبل وقت طويل من وقوع الزلزال، تحديداً منذ حرب تموز 2006، عندما تعرّضت لقصفت مكثف، ما أدّى إلى أضرار في المنازل وخلخلة في المباني. بعد توزيع التعويضات، لم يقم أحد من السكان بإصلاح الأقسام المشتركة التي لم تظهر فيها الأضرار بشكل مباشر.

بعد الزلزال، «كشفت 4 لجان متفرّقة على المجمع» يقول السكان. لجنة تابعة لبلدية برج البراجنة، وأخرى لاتحاد بلديات الضاحية، ومن بعدهما أتت لجنتان مشتركتان من البلديات ومؤسسة جهاد البناء. وضعت كلها تقارير أكّدت خطورة الوضع، وضرورة إجراء أعمال الصيانة، غير أن التكلفة التي تتجاوز مليوناً وخمسمئة ألف دولار تحول دون ذلك. لذلك، طلبت «فعّاليات» المجمع من البلدية «التروي، وعدم إصدار تقارير تطلب الإخلاء، إذ لا مكان تلجأ إليه أكثر من 200 عائلة».

خلاصة التقارير الخاصة بالمهندسين، أنّ «المجمع يلزمه ترميم فوري من دون إخلاء»، وفقاً لنائب رئيس بلدية برج البراجنة زهير جلّول الذي يشدّد على سرعة التحرّك، إذ لا يمكن الانتظار، و«إلّا الحالة ستسوء أكثر». أمّا حول من يرمّم؟ فيجيب جلّول: «صاحب البناء، وإن لم يرمّم، فوفق القانون الذي لا يمكن تطبيقه في الوقت الحاضر، ترمّم البلدية وتضع الكلفة المدفوعة ديناً ممتازاً على المالكين. ولكن لا تمتلك أي بلديّة الموازنة الكافية حالياً».

من جهته، يرى رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية محمد درغام أنّ «مهمة البلدية هي الكشف لا الترميم، وما قامت به اللجان على السكان من جمع مبلغ 400 دولار لإصلاحه».

> **عندما تنزل شاحنة الغاز القوارير، نشعر بالضربات في بيوتنا**

يحسم أمين سر نقابة المهندسين توفيق سنّان بأنّ «الترميم على حساب المالك، ما يفرض وجود صندوق للمبنى ولجنة للقيام بأعمال الصيانة الدورية». وفي حال وجود خلل كبير في الأساسات، يؤكّد ضرورة «اتخاذ البلدية قرار الإخلاء بسبب الخطر على السّلامة العامة»، لافتاً إلى أن «الهيئة العليا للإغاثة كانت تتولّى أعمال الترميم الكبيرة بعد تحويل الطلبات إليها، ولكن الآن لا أموال، بالإضافة إلى أنّ الترميم يكلف أكثر من البناء».

في المقابل، هناك سكان في المجمع يرون في الأمر «تضخيماً إعلامياً لا داعي لـه». بالنسبة إليهم، لا توجد أيّ مشكلة تهدّد السّلامة العامة، أو بقاء المباني من أساسه. الأمر يؤكّده مهندس، فـ«الإنشاءات سليمة، والأبنية ليست مهدّدة بالانهيار شرط القيام بالتصليحات اللازمة، ووقف النشّ بشكل كامل، وإلا سيكون المشكل كبيراً».

> **عندما تنزل شاحنة الغاز القوارير، نشعر بالضربات في بيوتنا**

الأرض، بعد الهزّة الأرضية، أتى بناءً على قرار وزير الداخلية والبلديات». ويسأل درغام: «من بيته بحاجة إلى صيانة، هل هذه مسؤوليته، أم مسؤولية البلدية؟»، ويختم بـ«أنّ لا مشكلة إنشائية، بل في التعاطي مع الملكية. من واجب صاحب الملك القيام بأعمال الصيانة، وهناك مئات المباني وضعها كوضع المجمع، والدولة وحدها بمكنها تحمّل قرار تمويل صيانتها، لا البلديات».

لجنة المجمع وضعت دراسة خاصة لتكاليف الصيانة الأساسية فقط، من أعمدة وجسور حديدية، قُدرت كلفتها بحوالي 22 ألف دولار، غير أن أي جهة لم تبد استعدادها لتحمّل التكاليف. لا هي مهمة البلديات، ولا السّكان يستطيعون تحمّل المبلغ المطلوب، إذ يشير أحدهم إلى أن «أحد المصاعد بقي معطلاً لشهر كامل قبل أن يتمكن السكان من جمع مبلغ 400 دولار لإصلاحه».

تقرير

مرضى سيلان الدم: الطريق إلى الدواء مسدود تماماً

رَاجانا حميّة

قبل فترة، «ضحك الحظ» لأنيسي الفليطي عندما تمكّنت من الحصول على تسع إبر لعلاج بالسعر المدعوم التي تُعنى بمرضى الهيموفيليا، اكتشفت أنه لا يمكن شراء الدواء من الخارج، إذ إن مثل هذه الأدوية تمنع الدول إخراجها «والعلاج لا يعطى للمريض إلا في الدولة التي يوجد فيها»، بحسب ما أبلغها أحد الوكلاء، ناصحاً إياها «بالسفر إلى تركيا مع ابنتي والإقامة هناك لثلاثة أشهر للحصول على وصفة طبيب، وتحضير أوراق المستشفى، وتحضير أوراق تسمح بإخراج الدواء بعد العودة إلى لبنان».

لكل هذه الأسباب، ستضطر أنيسي مع انتهاء آخر إبرة للعودة إلى العلاج السابق بـ«البلازما»، وهو علاج عدا أنه مكلف لكون كل وحدة بلازما تكلّف 200 دولار، تحتاج كل جلسة علاج إلى ثلاث وحدات بالحد الأدنى، من دون أن يكون ذلك كافياً.

قد تكون أنيسي من «المحظوظين» حتى اللحظة، على حدّ تعبيرها، لكونها تملك إبرة علاج وقادرة «نوعاً ما على تغطية علاجات البلازما في حال عدم الحصول على الإبر مرة أخرى». إلا أن كثراً ممن لا يستطيعون الحظ قد يموتون بسبب نقص أدويتهم. وهو ما حدث بالفعل، إذ تقول أنيسي: «مات أخيراً مريضان في قريتنا لعجزهم عن تأمين الأدوية».

وهذه قصة قد تتكرر في أي لحظة، ولا سيما في منطقة البقاع حيث العدد الأكبر من المصابين بمرض سيلان الدم الوراثي، حيث النسبة العالية من زواج القربى، في ظل انقطاع معظم الأدوية التي تغطي كل عوامل تخثّر الدم وغلاء أسعارها إذا وُجدت.

وتشير رئيسة الجمعية اللبنانية للهيموفيليا، صولانج صقر، إلى «وجود 13 عاملاً من عوامل تخثر الدم، مع وجود عامل إضافي، وكل نقص في عامل من العوامل يحتاج إلى علاج، علماً أن لكل عامل علاجاته ولا يوجد علاج موحّد لكل هذه الأنواع». ما يحدث اليوم أن ثمة نقصاً هائلاً في علاجات بعض الأنواع وانقطاعاً تاماً في علاجات أخرى. وتلفت صقر إلى «توفر كميات قليلة جداً من علاجات العاملين 8 و9 والعامل الإضافي فقط»، فيما «العامل 1»، وهو الأكثر انتشاراً، «مقطوع نهائياً مع دعم ومن دون دعم»، وكذلك العامل 10 وبقية العوامل. علماً أنه ليست كل هذه العلاجات مدعومة، فمع التعديلات التي طاولت لوائح الدعم، خرجت علاجات كثيرة وما بقي «لا يتخطى أكثر من دواء أو دواءين مدعومين لعدد من العوامل وليس كلها»، فيما المتوافر لا يغطي كل حالات النزيف، حتى الطارئة منها. أما الأسوأ، فهو أن هذه العلاجات غير متوفرة في معظمها أيضاً في السوق بسبب عزوف شركات الدواء عن استيرادها لأسعارها الباخسة. وإن وُجدت، لا يقل السعر الأدنى للدواء عن 500 إلى 700 دولار. وتشير صقر إلى أن «هناك قلة قادرة على دفع هذا المبلغ فقط»، ومن لا يستطيع ذلك «نستطيع أن نتدبر له الأمر من خلال هبات تصل إلى الجمعية، إلا أنها لا تغطي كل العوامل، وتحديداً العامل 1 المقطوع نهائياً». وبسبب كل ذلك، «عدنا إلى بروتوكولات علاجية كانت متّبعة منذ عشرين عاماً كالعلاج بالبلازما أو الكرايو التي لا تعطي الفعالية نفسها للعلاجات المتّبعة حالياً، وتعتمد على مركبات مستخرجة من الدم أو محضّرة بطريقة جينية في المختبرات». وهذا ينعكس على حالة المرضى، خصوصاً أن هذه العلاجات تقليدية ومكلفة أيضاً «وليست ذات فعالية، إذ إنها لا تغطي بالكامل النقص في العامل الوراثي، على عكس العلاجات الحديثة التي تزودهم مباشرة بالعامل الناقص». وهذا جزء آخر من الأزمة، خصوصاً أن النزيف لا يمكن توقّعه لدى المرضى، الصغار منهم تحديداً، المعرّضين في كل حين لحادث أثناء اللعب قد يقلب الأمور رأساً على عقب، أضف إلى ذلك «الفتيات البالغات، حيث يحتجن إلى العلاج مع كل دورة شهرية»، وكذلك العلاج في كل مرة من أوجاع المفاصل «لكون النقص في العوامل يؤثّر على العظام».

تقرير

كرز العرقوب يعاني من الاحتلال والبرد... والتجار

زينة عبد الحميد

لم يهنأ أهل العرقوب بكرز جبل الشيخ هذا العام. المطر والبرد اللذان تساقطا في غير أوانهما، خلّفا في العناقيد المتلألئة ندوباً وأمراضاً.

في عشرينيات القرن الماضي، أحضر عدد من أبناء شبعا نصوب الكرز البري وزرعوها في حقولهم بعد تطعيمها بالكرز الجوي. لاحقاً، أحضر آخرون نصوباً وزرعوها في حدائق منازلهم للزينة. كان خالد سليمان الخطيب أول مزارعي الكرز بهدف التجارة، وتبعه آخرون حتى أصبح «كرز شبعا» ماركة مسجّلة في الأسواق.

عند سفح جبل الشيخ، على ارتفاع 1500 متر، ازدهرت الزراعة بعد تحرير الجنوب عام 2000. حينها، طوّر عدد من المهندسين الزراعيين هذه الزراعة فتنوّعت بين الكرز الفرعوني والمالطي والنواري وقلب الطير والسكري. وتمدّدت كروم الكرز في شبعا لتغطي نحو ألف دونم، تنتج ما بين سبعة وتسعة أطنان سنوياً. بحسب المزارع خضر حمدان الذي يتوقف عند الخسائر التي تكبّدها المزارعون بسبب سوء طريقة القطاف والحفظ العشوائي الذي يتلف المحصول. وحتى في حال التزم المزارع بشروط الزراعة المثالية، فإنه قد لا يفلت من سوء الأحوال الجوية. فقد تراجع الإنتاج هذا الموسم بسبب العاصفة التي ضربت الموسم مع بدء نضوجه.

ورغم شهرة كرز شبعا، يشكو المزارعون من احتكار التجار. بحسب حمدان، «المزارع الشبعاوي لا يحصد إلا الصيت والشهرة على الورق. أما التجار فيحصدون الأرباح الوفيرة، ويفرضون أسعاراً منخفضة لا تغطي كلفة الزراعة والإنتاج وارتفاع أجرة اليد العاملة في ظل غياب الدعم من وزارة الزراعة».

كرز كفرشوبا، أيضاً، لا يقل جودة عن كرز شبعا. لكنه دفع ثمن احتلال تلال البلدة من قبل العدو الإسرائيلي الذي أحرق تكراراً الكروم المقابلة للمواقع العسكرية المعادية. وإلى جانب غطرسة الاحتلال، يواجه كرز كفرشوبا دودة حفار الساق التي تتسبب بيباس الشجر. وبحسب المزارع هيثم حسن، لا توفر وزارة الزراعة الأدوية اللازمة لرش الكرز وقائياً قبل أن يفترسه اليباس في ظل تراجع القدرة الشرائية لدى المزارعين وعجزهم عن شراء المبيدات المدورة.

كرز العرقوب البعيد جغرافياً عن المدن الرئيسية يدفع ثمن عوامل عدة تعيق انتشاره في المناطق وخارج لبنان، أبرزها ارتفاع كلفة النقل وغياب برادات التوضيب التي تحفظ الإنتاج لفترة أطول حتى تصريفه، فيما لا يجمع مزارعي الكرز في العرقوب أيٌّ تجمع أو تعاونية لمتابعة شؤونهم.

استراحة

كلمات متقاطعة 4340

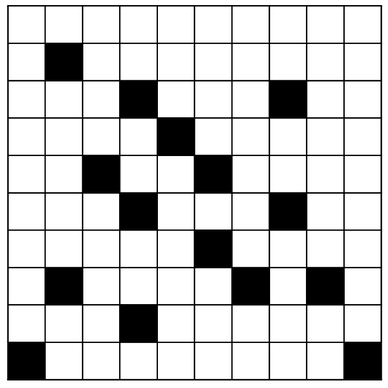

افقيا

1- أديب وسياسي لبناني راحل من أعلام النهضة العربية – 2- مدرسة فنية في الرسم في إيطاليا – 3- بحر – فرقة عسكرية – أرمي من فمي – 4- من الأوزان – من أدوات النجّار – 5- فرعون مصري – للمساحة – للندبة – 6- أشار بيده – من أدوات التبريج – من الحبوب – 7- ما بقي من بناء مهدّم – مُقاتل – 8- نديم النظر اليه – 9- مقولهم – عسل – 10- رجل دولة انكليزي راحل

عمودياً

1- صاحب مقولة «سالكة وآمنة» خلال الحرب اللبنانية – 2- اتحاد بريطاني يضم بعض الدول – سيدة – 3- عملة آسيوية – إناء من نحاس لغسل الأيدي – سلاح حربي – 4- شاعر إيطالي من رواد النهضة – وشى – 5- مجاري المياه – أخذ غنيمة – 6- أوثق وشدّ – الرخام الصافي – 7- من الأمراض – إحسان – شمس بالأجنبية – 8- نهر فرنسي – ولاية أميركية – 9- عنصر مميز في الجيوش – دق الجرس – 10- رسّام كاريكاتور فلسطيني راحل

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- العمّ سام – بق – 2- خيول – سانيو – 3- فو – فكرّ – 4- القفران – اش – 5- نورا – نياسا – 6- از – رم – ملول – 7- لارنكا – 8- صنديد – سراب – 9- دزرائيلي – 10- إلهي – جلنار

عمودياً

1- إخوان الصفا – 2- لي – لوزان – 3- عواقر – ردده – 4- مل – فارنيزي – 5- فر – مكدّر – 6- اسوان – اج – 7- ما – نيم – سال – 8- نفّ – العرين – 9- بيكاسو – إلّا – 10- قورش الكبير

sudoku 4340

7	8	1		6			9	4
	4			8		5		1
9		5						
				7	6			5
1			3				7	
	9		1			4		3
	7				5		1	
5				3		9		
	2			1	7			6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4339

5	1	3	9	8	4	7	6	2
8	7	2	1	3	6	5	4	9
9	4	6	5	7	2	3	8	1
7	2	1	3	4	5	6	9	8
3	5	4	6	9	8	1	2	7
6	8	9	2	1	7	4	3	5
4	3	5	7	2	9	8	1	6
1	9	7	8	6	3	2	5	4
2	6	8	4	5	1	9	7	3

مشاهير 4340

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر لبناني (1885-1968) لقّب بشاعر الحب والهوى

3+7+3+6+8+10 = الجرّة العظيمة ■ 8+9+10 = خليج ■ 2+4 = خلاف خير

حل الشبكة الماضية: **اوليفر هاردي**

إعداد **نعوم مسعود**

غزوة الجرّافات: مملكة تهجّر شعبها

فؤاد إبراهيم *

لا صوت يمكن سماعه في مملكة سلمان ونجله الجامح سوى صوت الجرّافات، التي نشبت أولى مخالبها في أحياء جدّة والحويطات غربي الجزيرة العربية، ويسمع صرير أنيابها في الوقت الراهن في مدن وقرى القطيف. مشهد الجرّافة الإسرائيلية وهي تهدم منازل الفلسطينيين في مدن وقرى الضفة الغربية لم يعد بعد اليوم فريداً ولا منفرداً ولا فردياً، فهناك مشهد آخر أشد قساوة ووحشية. إنّ غزوة الجرّافات السعودية التي هدمت أحياء سكنيّة تضم مئات الآلاف من العوائل في جدّة، لم تستهدف منزل مقاوم نفّذ عملاً بطولياً ضد كيان محتل، ولكنّها تستهدف رعيّتها التي جعلت منهم طعماً لوحش الآلة التي هدمت دون تمييز كلّ ما صادفته في طريقها، وتركت وراءها ركاماً هائلاً، كما لو أن زلزالاً ضرب هذه المنطقة بأقصى الدرجات على مقياس ريختر.

فابن سلمان المولع بالأرقام القياسية يحطّم أرقام الهدم في العالم، هدم الأحياء السكنيّة الآمنة، متستّراً بشعار «التطوير»، مذكّراً بشعار رفعه عمّه نايف، وزير الداخلية وولي العهد السابق، حين رفض ذات لقاء في عام 2004 مفردة «الإصلاح» الواردة في عرائض رموز الإصلاح وفي خطاب الملك عبد الله نفسه، على قاعدة أن الإصلاح إنما هو مقابل الفساد، وأن العائلة المالكة ليست فاسدة، وأن الصحيح هو التطوير. وللمصادفة، أن شعار «التطوير» كان المسؤول عن اعتقال مجموعة من دعاة الإصلاح في عام 2004 مهوّلاً بعودة سيرة القمع والتنكيل بالمطالبين بالتغيير و(تطوير) النظام. في زمن ابن سلمان أصبح «للتطوير» نكبة أخرى للمعنى، فهو مصمّم لهدم الأحياء السكنية وتشريد أهلها ونبذهم في العراء ليتدبّروا حتفهم. شهية التطوير الهادم لا حدود لها، فهي تجتاح المناطق كافة، ولكن كما في كل العهود، هناك مناطق مكتوب عليها أن تنال الأدنى من الحقوق والأقصى من العقوبات، ومنطقة القطيف كانت على الدوام في طليعة تلك المناطق، والسبب بكل وضوح طائفي، وليس غير ذلك.

مشكلة النظام السعودي قديمة مع هذه المنطقة، وتعود إلى الأيام الأولى من تحالف الوهابية وآل سعود في منتصف القرن الثامن عشر. كان التكفير عنواناً للموقف السعودي الوهابي من أهالي الأحساء والقطيف، وحتى غزو هذه المنطقة كان مدفوعاً بالعنوان الطائفي. عبد العزيز بن سعود، مؤسس الدولة السعودية الحالية عام 1932، كان قد أرسل دعاة وهابيين إلى الأحساء والقطيف مبشّرين ومنذرين من أجل «هداية» أهلها إلى الإسلام وفق التفسير الوهابي. لم تحقق الخطة أهدافها، مع إصرار الشيعة في هذه المنطقة على الاحتفاظ بعقيدتهم ورفض التنازل عنها كرمى عيون عقيدة مجهولة المصدر.

> في عهد سلمان ووريثه، بدأ شكل جديد في الحرب على هذه المنطقة وسكّانها تحت شعار «التطوير»، وهو ليس شيئاً آخر سوى «الهدم» و«التهجير» بكل أبعاده العمرانية والسكانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى النفسية

قبل النظام السعودي بالواقع القائم مرغماً، فيما كان «النجديون» من أهل السلطة يتمتمون في مجالسهم، ويظهر منها في فلتات ألسنتهم في لقاءاتهم مع شخصيات شيعية في سياق الإنكار على تقوقع الشيعة في مناطقهم. لم يكلّف هؤلاء أنفسهم مجرد السؤال عن سرّ ذلك التقوقع، ولا سيما في بلد تحكمه عائلة شيفرة سلطانها إشاعة القلق في قلوب من تحكمهم، وتهديدهم في وجودهم وأرزاقهم وعقيدتهم وهويّتهم، ولم تفكّر قط في مجرد مقاسمتهم الثمار التي تجنيها من مناطقهم، ولم تسمح لأحد منهم أن يتولى أمر محافظة ولا مدير شرطة ولا رئيس قسم حتى، بل كانت تأتي بهم من نجد الحاكمة.

مع وصول سلمان إلى سدّة العرش في 23 كانون الثاني/ يناير 2015، دخلت المملكة السعودية مرحلة جديدة، بعد أن عاشت مرحلة هدوء نسبي في عهد عبد الله بفعل صراع الأجنحة وتعدّد مراكز القوى وتوزّع السلطة، وأجواء الربيع العربي ومناخ الحرية المستقطع، والتشويش الطارئ على رادار العلاقات السعودية الأميركية.

استكمل ابن سلمان ما بدأه والده باستبعاد ولي عهده الأول مقرن بن عبد العزيز في 28 نيسان/ إبريل 2015 وولي عهده الثاني محمد بن نايف في 21 حزيران/ يونيو 2017، وقضى ابن سلمان على آخر المنافسين المحتملين لعرشه، متعب بن عبد الله وزير الحرس الوطني السابق، وأحد المرشّحين في خط الوراثة، في حملة الريتز في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

تفرّدُ محمد بن سلمان بالسلطة، مدعوماً من أبيه، جعل منه «الحاكم بأمره»، وبذلك أصبحت «رؤية السعودية 2030» التي أعلن عنها في نيسان/ إبريل 2016، جاهزة لتنفيذ فصولها القاتمة. بين الترفيه والتهجير علاقة غواية، وإن ثنائية الصورة التي تطبع سيرة ابن سلمان تنسحب على كل مرفق من مرافق الرؤية ومشاريعها. فصورة الدموي والسادي تضم إلى جانبها صورة الداعي إلى الإسلام المعتدل، وصورة المدمّر تجمع معها صورة رائد مبادرة الشرق الأوسط الأخضر أو المملكة الخضراء. هو يخفي مخازيه بمبادرات مستحيلة، ولكنها لعبة السياسة كما تظهرها ابتسامته الوقحة.

على عكس الملك عبد الله الذي كان ذكياً في تمرير قراراته القاتلة بصورة هادئة، فإن ابن سلمان المسكون بجنون العظمة، اختار عقيدة الصدمة منهج حكم وسيرة حياة، فلا يكترث بالعواقب ولا يفكّر فيها أيضاً. فليس عاقلاً من يقدم على أكبر عملية هدم وتجريف لأحياء سكنية في تاريخ الجزيرة العربية وتهجير مئات الآلاف من السكان دونما مبررات وجيهة، ثم ينتظر من الضحايا تتويجاً له زعيماً عليهم. كان قرار الإزالة - المعلن على الأقل - مقتصراً على حي صغير في جدّة، ولكن شهيّة الهدم فغرت فاهها وطاولت أحياء واسعة، هي المدى الذي تصل إليه ذراع الجرّافة الحمقاء.

للتهجير وتجريف الأحياء السكنية أبعاد كارثية جمّة، ومن بينها البعد الثقافي والهويّاتي. فهذا المخطط يهدف إلى محو الذاكرة الجماعية، التي تشكّلت على مدى سنوات طويلة وارتبطت بالأرض وما يدور عليها من مناشط اجتماعية واقتصادية وثقافية، بل وبدورة الحياة اليومية، وبالعادات والتقاليد المشحونة بالتاريخ والذاكرة على نحو دائم.

وكما يحق للآخرين أن يفخروا بأماكن ذاكرتهم، كذلك يحق لغيرهم أن يفخروا بإرثهم المكاني بكل ما فيه، وأن يدافعوا عنه إزاء مخطط تهشيم الذاكرة ومحوها.

بالنسبة إلى السكان الأصليين في الأحساء والقطيف، تمثّل مواطنهم «مناطق ذاكرة»، بحسب الفيلسوف الفرنسي بوشر، شأنها شأن المدن التاريخية، وحين يتغنّى الشعراء بعيون ونخيل وقلاع وأحياء وسهول وكثبان وبحر هذه المنطقة فهم يستعيدون ذاكرتهم، ووجودهم وأصالتهم التاريخية. فهذه المنطقة ليست مأوى لجماعة طارئة أو مهاجرة أو مغتربة، ولا محطة استراحة مؤقتة، جذورها ضاربة في أعماق التاريخ، وهي إرث إنساني عريق، وأمانة حملتها أجيال متعاقبة عبر تاريخ طويل لا انقطاع فيه. فكل بيت في هذه المنطقة له ذاكرة مشحونة بقصص السابقين من الأجداد والآباء، بالحنين وعبق التاريخ المليء برموز ودلالات، بالقصص والأساطير والفرح والحزن، بالمعاناة والمكابدة القاسية، بلسعة الشتاء وقيض الصيف. فالبيت ليس مجرد أحجار بنيت في أزمنة سابقة أو لاحقة، وإنما هو راسخ الجذور في بيئة جغرافية وبشرية خاصة، وهو مندغم في التكوين الثقافي والنفسي والاجتماعي لكل فرد في هذه المنطقة. وحين يفقد الإنسان كل شيء كان مندغماً في ذاكرته فهو يفقد هويته وكرامته، ويصبح مجرد كائن مقطوع الجذور، بلا حصانة ومنعة، ويكون عرضة للفناء الهوياتي وحتى البيولوجي.

إنّ المنزل ليس سياجاً للعزلة، ولكنّه أيضاً ليس مكاناً مستباحاً يجيز لصاحبه التنازل عنه تحت مسمّيات مضلّلة. مجموعة المنازل في هذه المنطقة منحت ساكنيها شعوراً بالأمان، وكانت كذلك على الدوام. إنّ مخطط تجريف الأحياء، وتالياً التهجير، يهدف، أول ما يهدف، إلى تقويض هذا الشعور، المشدود بحبل الوحدة المتينة بين أبناء هذه المنطقة.

وعسيرٌ على دولة بنيت على تقسيم المجتمع من أجل وحدة سلطانها هضم أي ضرب من ضروب التآزر والانسجام في أي منطقة من مناطق الجزيرة العربية، بل تنظر إليه كمصدر تهديد لوجودها. وعلى مدى عقود خلت كان النظام السعودي يلوذ بسياسة التمييز والإقصاء على قاعدة طائفية طمعاً في خنق أهل هذه المنطقة وتقويض أسس استقرارها، فكانت تعاني الإهمال المديني والحرمان من أبسط حقوقها مثل الجامعة، والمستشفى النموذجي، وحتى الإمكانات السياحية، فضلاً عن سياسة التمييز الوظيفي والديني والاجتماعي والثقافي.

في عهد سلمان ووريثه، بدأ شكل جديد في الحرب على هذه المنطقة وسكّانها تحت شعار «التطوير»، وهو ليس شيئاً آخر سوى «الهدم» و«التهجير» بكل أبعاده العمرانية والسكانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى النفسية. تباينت سياسة الهدم والتهجير من منطقة إلى أخرى، فهي في جدّة أخذت شكل الصدمة الجماعية المباغتة، بما يذهل أهلها عن استيعاب هولها ومن ثم التصدي لجرافات الكراهية وهي تقوم بتهشيم خلاصة «شقى أعمارهم»، فوجدوا أنفسهم في العراء لا مأوى لهم ولا ملاذ، ولا ظل يتّقون فيه حرارة الشمس الحارقة سوى الجسور المعلّقة التي تكدّسوا بالأسفل منها، في أحد أبشع أشكال الضياع والتهجير القسري الداخلي في تاريخ الجزيرة العربية. ومن باب التذكير فحسب، إنّ هذا التهجير لم يكن ناجماً عن حرب أو كارثة طبيعية، أو حتى وباء، بل هي لعنة الدولة بغطرسة القوة لدى قادتها التي أرغمت السكّان على النزوح إلى اللامكان، إلى التيه، وإلى المجهول الكارثي.

لقد أعادت الدولة بمشروع الهدم والتهجير الذي تجري فصوله بعقلية جمعت بين الانتقام والاستثمار إحياء سيرة التهجير القسري الداخلي الذي كان العالم قد طوى صفحته منذ أمد بعيد إلى جانب الإبادة الجماعية. ولكن مع عقلية قاطع الطريق الذي يحكم البلاد والعباد يصبح كل شيء طوع شهية مفتوحة على تحطيم كل ما ومن يقف في طريقه.

في المنطقة الشرقية، ومناطق أخرى، بدت سياسة الهدم والتهجير تدرّجية من دون تغيير في أصل الهدف النهائي، أي التهجير والتشريد وإفراغ المدن والقرى من أهلها وذاكرتها الجمعية. قد يكون النظام قد تنبّه إلى بشاعة المشهد الذي تركته جرافاته العمياء وما اقترفته في جدّة، وقد يكون استيعاباً متأخراً واستباقياً لردود الفعل المتوقّعة من أهالي منطقة يدرك النظام السعودي بأنهم «لا ينامون على ضيم» يمسّهم، فلجأ إلى الهدم التدريجي والمتنقل، ولكن الهدم الكمي المتراكم كشف عن تغيير نوعي هائل، بلغة رفاق ماركس.

في منطقة القطيف، ومحافظات أخرى ولكن بنسب متفاوتة، يجري تطبيق سياسة العقاب الجماعي، أو بالأحرى الاغتيال الجماعي، بدأت أول مرة في عام 2017 حين نفّذت السلطات السعودية أول عملية تجريف لحي المسوّرة، صميم وروح بلدة العوامية، العائد إلى ما قبل أربعمائة سنة، حين كانت المملكة السعودية الوهابية في رحم الغيب. أزالت جرّافات المملكة حديثة العهد، نحو خمسمائة منزل تاريخي بعد هجوم عسكري على هذا الحي التاريخي بكل بيوته وآثاره وأبوابه ونقوشه، وأنفاس الأسلاف وصلواتهم ومساجده وحسينياته. كانت النية معقودة منذ البداية على معاقبة أهل هذا الحي لإيوائه الثوّار المنتمين إلى خزّان المحرومين في منطقة القطيف. قاوم هؤلاء اجتياح المدرّعات والقصف العشوائي لبيوتات الحي، ولكن فارق القوة كان سيد الميدان، وأبى الثوّار إلا الصمود بكرامتهم أمام جحفل الغزاة المدجّجين بالسلاح وعقيدة الفتح بخلفية تكفيرية، فعاث جنود الفتح خراباً وفساداً في المنطقة، فهدمت قذائف مدافعهم سور الحي وأبنيته، حتى جعلوا منه مكاناً غير قابل للسكن.

على مدى نحو ثلاثة أشهر، لا يسمع في مدينة العوامية، وما حولها، سوى دوي القذائف التي كانت ترمى من مكان قريب على حي المسوّرة وما حوله لتشعل حرائق في المنازل المكتظّة بأهلها. وبعد أن أنهى الغزاة مهمتهم، رفعوا رايات النصر داخل مساجد وحسينيات البلدة، ليبدأ فصل آخر من الحرب. على ركام حي المسوّرة ووقع التشريد الذي طاول مئات العوائل التي غادرت، مقهورة، منازلها من دون مكان تسكن فيه، أو ملاذ آمن تأوي إليه. ولأن لعبة «التعويضات» هي الشيطان الكامن في تفاصيل الهدم والتهجير، فإنّ من أرغموا على النزوح إمّا خسروا «جني أعمارهم» أو نالوا فتات الفتات الذي لا يكفي لسداد كلفة أرض فضلاً عن إعمارها، وبذلك ينطبق عليهم من الناحية القانونية وصف «المشرّدين»، ولكن في أوطانهم.

في حي المسوّرة الفارغ من أهله، كان ثمة مشروع للهدم بعنوان مضلّل. قالوا بأن الدولة تعمل على «تطوير الحي». وكانت النتيجة مجرد ساحة جرداء، وبعض المحال التجارية الفارغة من الروح، ومواقف للسيارات. أمّا أهالي هذا الحي فلم يسأل أحد عنهم، لأن مصيرهم كان مثل مصير سكّان جدّة الذين آووا إلى المزارع خارج أسوار المدن، أو عادوا إلى حياة الخيم وبيوت الشعر، وقلّة منهم التحقوا بأقرباء لهم في ضيافة قهرية لا يعلم أحد أمدها وخاتمتها.

كان هدم المسوّرة فاتحة سيرة الهدم والتهجير، فما إن بدأت أنياب جرافات الكراهية تنهش جدران الأحياء في مدن وقرى القطيف حتى مدّت عنقها إلى الأحياء البعيدة، فمن البحاري والشويكة والجش إلى صفوى وتاروت وسيهات وأم الحمام وغيرها الكثير، محمولاً على تقسيم القطيف إلى محافظتين: القطيف، والبيضاء الفارغة سكناً وسكّاناً، حتى بدت صورة المخطط الإجرامي تجلو لتنذر بما هو أخطر قادم، ويتجاوز الهدم والتهجير تمهيداً لمرحلة «التطهير الطائفي» متبوعاً بإفناء الذاكرة الجمعيّة، وإلغاء تاريخ المكوّن الشيعي، وتهشيم هويته، وإرثه، وسحق وجوده، حتى لا يعود له أثر بعد عين.

لا جرم أن ما ينفّذه ابن سلمان ورهطه، وبعضهم من حديثي النعمة، يزيد الفتق في ثوب سلطة بات رتقه عسيراً، فقد كثر الناقمون عليها من الأقربين والأبعدين، وإنّ المساس بالمصير يجعل من ترسانة الحجج التي يتلطّى وراءها مجرد هراء لا معنى له، لأن الوجود في ذاته يختزن كل المعاني وأن الفقدان يسلبها جميعاً.

كان سكّان هذه المنطقة بمنزلة حرّاس الذاكرة المؤتمنين على أرضهم، وبيوتهم، وحقولهم، وآبارهم، وحتى أكواب الفخّار التي شربوا بها الماء. ولن تبرد الذاكرة أو تطفأ لمجرد أن وحوش وسط الصحراء أصابتهم نوبة غرور وقرّروا في لحظة مجنونة منفلتة أن يجتاحوا الواحة الآمنة.

* باحث من الجزيرة العربية

في حي المسوّرة الفارغ من أهله، كان ثمة مشروع للهدم بعنوان مضلّل. قالوا إن الدولة تعمل على «تطوير الحي». وكانت النتيجة مجرد ساحة جرداء، وبعض المحال التجارية الفارغة من الروح

«البحث عن زيوسودرا»
من حزب غير اعتيادي إلى حزب دون اعتيادي

أسامة عجاج المهتار *

«منذ الساعة التي عقدنا فيها القلوب والقبضات على الوقوف معاً والسقوط معاً في سبيل تحقيق المطلب الأعلى المعلن في مبادئ الحزب السوري القومي وفي غايته، وضعنا أيدينا على المحراث ووجّهنا نظرنا إلى الأمام إلى المثال الأعلى»

[أنطون سعاده - «الخطاب المنهاجي الأول» 1935]

«وقال آخر أيضاً اتبعك يا سيد. ولكن ائذن لي أولاً أن أودع الذين في بيتي فقال له يسوع ليس أحد يضع يده على المحراث وينظر إلى الوراء»

[يسوع الناصري، لوقا 62-9:61]

كتاب نزار سلّوم الأخير، البحث عن زيوسودرا، عن مشروع أنطون سعاده ومصير سورية، كتاب مفصلي في تاريخ النهضة السورية القومية الاجتماعية، وتاريخ التشكيلات المتناحرة التي تنتحل اسمها. إنه مفصلي لأنه يضع كل من انتمى إلى هذه النهضة، سواء أكان ملتزماً بأحد التشكيلات أم منكفئاً عنها، أمام سؤال مفصلي: هل أنت في حزب غير اعتيادي أم في حزب اعتيادي؟ وهذا السؤال يقودنا بالاستطراد إلى سؤال أكثر حميمية، هل أنت شخص غير اعتيادي أم شخص اعتيادي؟

لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن هذا السؤال هو محور الكتاب، ولكن إذا اكتفينا به، تجنّينا عليها، أي الحقيقة. فالكتاب أكثر بكثير من هذا السؤال. إنه جلسة استجواب لسعاده، ليس فقط في مرحلة «أزمة الحزب البنيوية» التي يؤرخ لها سلّوم ابتداء من الثامن من تمّوز، 1949، تاريخ اغتياله، بل يُسائله في مرحلة أخطر بكثير شهدت تكوّن «علة الحزب البنيوية»، أي إبّان وجوده في قيادته بين عامَي 1932 و1947. ويميّز سلّوم بين الأزمة والعلّة بالقول: «... والفرق بين الأزمة والعلّة كبير وجوهري، حيث تعود الأزمة إلى أسباب عارضة، فيما تعود العلّة إلى سبب رئيسي بنيوي يوجد حصراً في الأساس، أي في الأصل، أي ابتداء من خط 16 تشرين ثاني، 1932» (ص. 19).

يستهل الكاتب البحث بمقدمة يقول فيها: «أكثر من تسعين سنة انقضت على تأسيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، وها هو يكابد قدر الشيخوخة، إذ تحاصره الأسئلة الكبرى من مثل: ماذا فعلت في حياتك المديدة؟ ولماذا لم تنتصر؟ وأين أنت الآن؟ وكيف ترى المستقبل؟» ويصف وضع الحزب اليوم بأنه في «متاهة تنظيمية يحاول الخروج منها فيجد نفسه غارقاً في تلافيفها وعقدها». إنه ينظر إلى «أجيال متعاقبة انتمت إلى الحزب، رغم كوارثه وهزائمه ومتاهته التنظيمية. انتمت ودخلت من باب النهضة حيث تجد سعاده وخطابه، ولكن لتجد نفسها مقيمة في (حزب عادي) ومأزوم دائماً. حزب استسلم أمام عناد سكان الأقفاص فالتحق بفلكها متحالفاً أو مؤازراً لقوى الأمر الواقع» (ص. 9-8).

يسأل سلوم، «أي سعاده» نُسائل؟ سعاده رجل الفكر والسياسة، أم صاحب الرسالة والدعوة، أم سعاده البطل الملحمي؟ (ص. 22). قلّة ساءلت سعاده، ومن جاء بعد استشهاده من قيادات وأعضاء، عن مرحلة قيادته المباشرة للحزب. فإذا كان بالإمكان مساءلة مرحلة ما بعد استشهاد سعاده، فإن مرحلة قيادته، والتي انتهت باستشهاده، قد صبغتها دماؤه بالتراجيديا الملحمية. وهذه لا تخضع للمساءلة. ولكن نزار سلّوم يخضعها لذلك. إنه يفعل بقلق المحب، أو بمحبة القلق. إنه يسأل سعاده لماذا لم ينتصر في مرحلة قيادته للحزب؟ لماذا غادر البلاد عام 1938؟ لماذا وضع النهضة والحزب والمؤسسات في سلة واحدة في بعض الأمكنة، وفصل بينها في أمكنة أخرى؟ إنه يسأل ما إذا كان نصه منهجياً توليدياً أو مقدساً دينياً مغلقاً.

«هل نجازف إذ نعود إلى البحث عن (العلة) في الأسس الأولى، أو الجذور العميقة التي غرسها سعاده نفسه؟» يسأل سلّوم (الصفحة نفسها).

ومن هنا يأخذنا في رحلة تفكيك وإعادة بناء لمرحلتي التأسيس كما يراهما، الأولى عام 1932 والثانية عام 1947. إنه يأخذنا إلى «الصندوق الأسود» لحطام الحزب علّنا نجد فيه أسباب سقوطه وتحطمه. إنه يكلمنا عن «الحامل» الذي «يختطف النهضة والعقيدة». إنه يمر على ماركس والأحزاب الشيوعية، ويسوع والكنائس المسيحية ليخلص إلى نتيجة قاسية: «المؤسسات وأنظمتها أقوى من العقائد ونصوصها» (ص. 51).

وماذا عن العلّة؟ العلّة هي أن سعاده أسس حزباً غير اعتيادي، تحوّل، إلى حزب اعتيادي، مرتين. الأولى أثناء غيابه القسري، والثانية منذ استشهاده، وحتى الآن.

لعل الفصل الرابع من الكتاب وعنوانه «العلة البنيوية» هو أهم فصول الكتاب ويجب قراءته بتمعن كبير. هنا يشرح سلّوم إشكالية كون عقيدة الحزب وغايته ومؤسساته «لا تقارب أنظمة الأحزاب السياسية». وكيف أنه، استناداً إلى وصف سعاده نفسه، هو «حزب غير اعتيادي». وكيف أن الجملة النافية هنا (لا اعتيادي) تأخذ محتواها من جمل تعريفية

> إنه جلسة استجواب لسعاده، ليس فقط في مرحلة «أزمة الحزب البنيوية» التي يؤرخ لها سلّوم ابتداء من الثامن من تمّوز، 1949، تاريخ اغتياله، بل يُسائله في مرحلة أخطر بكثير شهدت تكوّن «علة الحزب البنيوية»، أي إبّان وجوده في قيادته

واضحة مثل «فكرة وحركة تتناولان حياة أمة بأسرها» أو «قضية الحزب هي قضية الآفاق للمجتمع الإنساني» وهو «فوق الدمج المنهجي، مرادف للعقيدة والنهضة والحركة» (ص. 44).

لا ليس سهلاً نص نزار سلّوم إذ يفكك «علّة الحزب البنيوية»، ولكن العلّة بحد ذاتها معقدة وتتطلب تأنياً في المقاربة، والمتابعة، والقراءة، والفهم. أكثر من هذا، إنّ هذا الفهم يردّنا إلى السؤال المفصلي الذي بدأنا به هذا المقال، «هل أنت في حزب غير اعتيادي أم في حزب اعتيادي؟ / هل أنت شخص غير اعتيادي أم شخص اعتيادي؟» والسؤال مشروع لأنه إذا توخى سعاده تأسيس حزب غير اعتيادي، فهذا يتطلب أشخاصاً غير اعتياديين. ولإيجاد الجواب، يقدّم لنا سلّوم معياراً هو مرحلة التأسيس الأول، 1938-1932، ومن ثم مرحلة التأسيس الثاني، 1949-1947، أي استعادة الحزب من «الواقع اللبناني» بعد أن تحول بفعل طغيان «المؤسسات» إلى حزب سياسي لبناني اعتيادي.

ولكن هذا المنحى من البحث يقودنا إلى سؤال أدهى من خارج نص سلّوم؟ إذا كان الحزب غير الاعتيادي يقوم على أشخاص غير اعتياديين، فمن أين نأتي بهم في ظل واقع ما دون الاعتيادي؟ سلّوم يجيب على نصف السؤال، حيث للمؤسس الذي «ينشق» عن الواقع صفات تؤهله لاجتذاب الإمكانات وقيادتها، ولهذا يحتاج إلى صلاحيات «تحميه من فساد المجموع». لنفترض إذاً أن هذا حصل، هل يمكن لمن انتمى إلى الحزب، وأصبح شخصاً غير عادي أن يعود إلى «عاديته»؟ والجواب نعم. طبعاً، وهذا يقودنا إلى مراحل «إدارة التغيير»، التي تبدأ من الوعي، فالرغبة، والمعرفة، والقدرة، ومن ثم التدعيم. والتدعيم هو من أخطر مراحل عملية التغيير، إذ إن الإنسان بطبيعته يميل إلى العودة إلى ما هو معتاد عليه. من هنا تأخذ عملية تدعيم التغيير كي لا تنزلق المؤسسة، أو الأفراد، أو المجتمع، إلى الحالة السابقة.

إنّ سفر سعاده عام 1938، ومنعه من العودة لمدة تسع سنوات، كانت كافية لكي يعود الكثير من قيادات الحزب غير الاعتيادي إلى منطلقاتهم ما دون الاعتيادية التي انتهت بالحزب إلى الواقع اللبناني. وبعد استشهاد سعاده، نسفت القيادات اللاحقة كل الأسس التي وضعها إبّان تأسيسه الثاني عام 1947، وعادت به ليكون حزباً سياسياً اعتيادياً.

كل هذا يأخذنا إلى سؤال آخر يعالجه سلّوم بالتلميح، أمّا نحن فسنشير إليه بالتصريح. سلوم يلمح إلى «فساد الشعب» الذي وصفه سعاده في مقالته عن سلطة الزعامة، ولكن يمكن أن يستشف من ذلك أن فساد الشعب قد أصاب القوميين بالفساد حين قبلوا أن يتحول حزبهم إلى حزب سياسي عادي.

يقول سعاده عن الواقع اللبناني: «والظاهر أنّ الحزب قَبِلَ انتشار ‹الواقع اللبناني› بحكم النظام فقط، لأنني وجدت أنّ مجموع القوميين الاجتماعيين لم يتقيدوا بفكر واحد من هذه الأفكار». ما مدى صحة هذه العبارة، وما هي قيمتها العملية؟ هل من فارق بين «القبول» بانتشار الواقع اللبناني و«التقيد» بفكرته. لقد قَبِل معظم القوميين، أمّا الذين رفضوا، فهُمشوا أو طُردوا. والقبول كان حياء، أو قلة دراية، أو كسلاً، أو تكسباً، أو ممالأة. ولم يكن ممكناً فك قيد «القبول» إلا بعودة سعاده، وتطهيره الحزب. أمّا لو لم يعد، لكان القبول قد تحوّل تقيداً أكيداً.

هذا كلام خطير، هل من دليل؟ طبعاً. لننظر إلى واقع التشكيلات الحزبية اليوم. أليست كلها أحزاباً سياسية اعتيادية يضربها الفساد والمحسوبية والصنمية من أعلاها إلى أسفلها؟ بلى. ألم تصبح جزءاً من الواقع الفاسد الذي جاء الحزب السوري القومي الاجتماعي - غير الاعتيادي - ليغيره؟ بلى. ألم تتحالف في الماضي، وفي جميع المراحل وصولاً إلى اليوم، مع قوى مضادة لمبادئها ومتوافقة مع ما جاءت تحاربه؟ بلى. ألا يوجد فيها رفقاء ورفيقات مخلصون ومخلصات. بلى. هل لا يعرفون كل ما سبق؟ صمت.

ولكن أليس هناك من معارضة لهذا الواقع؟ بلى. هناك معارضات. ولكن معظمها لا يخرج عن إطار الحزب السياسي الاعتيادي. معظمها كان يضع يده على المحراث وينظر في جميع الاتجاهات ما عدا إلى الأمام. معظمها كان يبحث عن مقعد في جنة سلطة التشكيلات، ومعظمها مارس ممارسة التشكيلات الفاسدة نفسها. هذه حقائق محزنة.

هل من مخرج من كل هذا؟ لنعد إلى نزار وكتابه الرائع الذي نريد للقارئ أن يكتشف ويدرس مضمونه المهم. نذهب إلى الصفحة الأخيرة من الفصل ما قبل الأخير، وعنوانه «البحث عن زيوسودرا». في تلك الصفحة، 144، نقرأ: «إن هذه العقيدة لا يستقيم ثقلها مع حامل بمرتبة حزب سياسي، وهي تحتاج اليوم إلى حامل قادر على وضع مشروعها، الذي وحده سينقذ سورية التي نعنيها، من الضياع النهائي وربما من الفناء»!

[يطلب الكتاب من مكتبة الفرات في بيروت ومكتب عائدة سلامة في دمشق]

* كاتب ومترجم، رئيس تحرير مجلة «الفينيق» الإلكترونية

على الغلاف

سُعار مستوطني الضفة يشتدّ

إسرائيل ما بعد صدمة «عيلي»: أربعة سيناريوات على الطاولة

رام الله ـ **أحمد العبد**

كما كان متوقّعاً، أطلق جيش الاحتلال العنان لمستوطنيه عقب العملية الفدائية التي شهدتها مستوطنة «عيلي»، ليهاجم هؤلاء بأسلحتهم القرى والبلدات والمركبات الفلسطينية على طول الطريق الواصل بين رام الله وشمال الضفة الغربية، حتى ساعات فجر يوم الأربعاء. وفي وسط الضفة وشمالها أيضاً، شنّ المستوطنون عشرات الهجمات الإرهابية، مستهدفين منازل الفلسطينيين وأراضيهم ومركباتهم، وخصوصاً في بلدات حوارة واللبن وعوريف وبيتما وترمسعيا الواقعة في محيط محافظة نابلس، والتي اقتحمها المستوطنون بالرصاص الحيّ وقنابل الغاز المسيل للدموع، وأضرموا النار بكلّ ما وقعت أيديهم عليه فيها، في ليلة بدت شبيهة بما جرى قبل 3 أشهر في بلدة حوارة.

وجاءت عملية «عيلي» لتشكّل صفعة لجيش الاحتلال ومنظومته الأمنية والاستخبارية، التي كانت في ذروة استنفارها في الضفة بعد العدوان على مخيم جنين، ولتزيد الأعباء على كاهل حكومة الاحتلال المشغولة بتفكيك لغز العبوات الناسفة، وإيجاد الطريقة الأمثل للتعامل معها، ولا سيما في ظلّ تصاعد ضغوط اليمين لشنّ عملية عسكرية واسعة في شمال الضفة، لا تزال ترفضها الجهات الأمنية. كما شكّلت هذه العملية نقطة تحوّل نوعية في أداء المقاومة في الضفة، لأسباب عدّة، زمانية ومكانية، على رأسها أنها أعقبت بساعات فقط العدوان على مخيم جنين واقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على المصلّين فيه، واستهدفت مكاناً يُعَدّ قلب الاستيطان في الضفة، الذي يشهد حضوراً عسكرياً دائماً لجيش الاحتلال. هكذا، وبعدما اختبر العدو استعداد المقاومة في مخيم جنين لمواجهة أيّ اقتحام أو اجتياح بالعبوات الناسفة، وصلت رسالة المقاومين إليه بأنهم جاهزون لتنفيذ الردّ على مجازره وبشكل سريع، فيما يبدو أن هجوم «عيلي»، الذي خلّف 4 قتلى من المستوطنين، قد يمهّد لسلسلة عمليات أخرى، في ظلّ تأكيد فصائل المقاومة أن «القادم يفوق توقعات الاحتلال»، وهو ما بدأت بوادره مع عملية إطلاق نار في المكان نفسه صبيحة الأربعاء.

أوّل اغتيال في الضفة منذ الانتفاضة الثانية
العدو يوسّع خياراته

نفّذت طائرات العدو الإسرائيلي، ليل أمس، عملية اغتيال لثلاثة مقاومين كانوا في سيارتهم، شمال مدينة جنين في الضفة الغربية، وهي عملية الاغتيال الأولى من نوعها، من الجوّ، في الضفة الغربية، منذ عام 2006. وبحسب بيان مشترك عن الجيش الإسرائيلي و«الشاباك»، فقد جرى التعرّف إلى «سيارة مشبوهة تحتوي على فرقة إرهابية قبل وقت قصير، بعد أن نفّذت عملية إطلاق نار بالقرب من الجلمة»، وبناءً على ذلك، «أطلق الجيش الإسرائيلي من الجوّ النار على الفرقة وحيّدها». وطبقاً للتقارير العبرية، تم «استهداف السيارة بعدّة صواريخ من طائرة غير مأهولة»، ومن المحتمل أن تكون الخلية المستهدَفة، هي نفسها الخلية التي قتلت المستوطن مئير تماري، بالقرب من مستوطنة حرميش في وقت سابق. وعقب الاغتيال، قال وزير الأمن يؤاف غالانت: «سنتّخذ نهجاً هجومياً، وسنستخدم كل الوسائل المتاحة»، في حين علّق وزير الأمن القومي على حسابه على «تويتر»، قائلاً: «حان الوقت». وبينما منعت قوات العدو سيارات الإسعاف من الوصول الى المكان، عمدت إلى احتجاز جثامين الشهداء الذين اغتيلوا، بالتزامن مع الدفع بتعزيزات عسكرية إضافية إلى المنطقة، خشية من تصعيد محتمل رداً على الاغتيال.

(الأخبار)

جاءت عملية «عيلي» لتشكّل صفعة لجيش الاحتلال ومنظومته الأمنية والاستخبارية (أ ف ب)

واجتمعت عدّة مؤشّرات على كون «عيلي» غير منفردة، بل منظّمة ومخطّط لها جيّداً. وتُقدّم تلك المؤشّرات، استخدام منفّذَي العملية سلاحاً آلياً (M16) سبّب هذا العدد الكبير من القتلى والإصابات في صفوف المستوطنين. كما أن اختيارهما المكان والتوقيت والية التنفيذ، وتمكّن أحدهما من الانسحاب من المكان وقطع مسافة تزيد على 50 كلم، أظهرا جرأة مبدئية وتكتيكاً وتدريباً مسبقاً. يُضاف إلى ذلك، اعتراف جيش الاحتلال بأنه لم يملك أيّ معلومات أو يتلقّ تحذيرات بشأن العملية، ما يُشير إلى أن المنفّذَين كانا خارج دائرة المتابعة والملاحقة، وهو ما يُضاعف الفشل الاستخباري الإسرائيلي، ويفرض سيناريوات تكرار الهجوم، وخصوصاً أن حركة «حماس»، التي تبنّته، أكدت، على لسان رئيس مكتبها السياسي، أن «هذا أول الغيث وما ينتظر العدو أشدّ وأخزى». وإذ حملت الساعات الماضية مؤشّرات إلى توجّه المقاومة إلى الانتقال من حالة الدفاع والتحصّن إلى الهجوم، وفق ما أنبأ به كمين العبوات الناسفة في مخيم جنين، ومن ثمّ عملية «عيلي»، فإن استشهاد شابَّين وإصابة ثالث في مخيم بلاطة فجر أمس، بانفجار عبوة ناسفة أثناء إعدادهم إيّاها، يمكن إدراجه أيضاً في سياق تطوير الإمكانات المستمرّ.

> **فشلت إسرائيل في اجتثاث المقاومة عبر عملية «كاسر الأمواج» التي بدأتها منذ آذار 2022**

في المحصّلة، فشلت إسرائيل في اجتثاث المقاومة عبر عملية «كاسر الأمواج» التي بدأتها منذ آذار 2022، فيما تواجه اليوم ارتداداتها على شكل موجات «تسونامي» من العمل الفدائي، لا تفتأ تخضم من قوة ردعها في الضفة، وتطرح تساؤلات كثيرة حول السيناريوات المتوقّعة مستقبلاً. وفي هذا السياق، يرى مدير مركز «بيسان للاستشارات والدراسات الاستراتيجية»، الباحث سليمان بشارات، في حديث إلى «الأخبار»، أن «ما قامت به المقاومة خلال اليومين الماضيين سيكون له تأثير كبير على طبيعة ومستوى القرارات التي ستتّخذها حكومة الاحتلال». وإذ يُذكّر بأن «إسرائيل ما ترى أن تفكيك البنية التحتية للمقاومة هو مهمّتها لتثبيت ذلك الردع»، فهو يعتقد أن «ما جرى من تصاعد لأعمال المقاومة يعيد الاحتلال إلى المربّع الأول؛ فإسرائيل شنّت عملية السور الواقي قبل 21 عاماً من أجل تحطيم البنية التحتية للمقاومة، لكنها اليوم ترى أن ما قامت به خلال 20 عاماً لم يعُد قائماً، ومعه فشل المسار الأمني الذي اتّبعته تجاه الفلسطينيين، وفشلت أيضاً السياسات الاقتصادية والأمنية التي روّجت لها الإدارات الأميركية المتعاقبة، سواء من خلال كيث دايتون ومَن خلفه أو بدعم الحلول الاقتصادية».

ويلفت بشارات إلى «وجود حالة تخبّط ولايقين لدى حكومة الاحتلال، حول كيفية مواجهة المقاومة، وترميم صورة الكيان التي اهتزّت في المنطقة وليس في فلسطين فقط»، مستدركاً بأن «إسرائيل ستلجأ في نهاية المطاف إلى الخيار الأمني وفق عدّة سيناريوات»، يفنّدها الباحث بما يأتي: «السيناريو الأوّل (السريع)، يتمثّل في اقتحام منازل الشهداء وتفجيرها ومعاقبة المقرّبين منهم، وكذلك تنفيذ عمليات اعتقال شاملة وواسعة تطال رموزاً فلسطينية وناشطين ومحسوبين على تنظيمات معيّنة، وخصوصاً حماس التي تبنّت العملية، في محاولة لطمأنة الجمهور الإسرائيلي»؛ والثاني، هو «تنفيذ عمليات عسكرية بخصائص محدّدة، لن تكون شاملة على غرار ما حدث في 2002، أي أنها قد تتركّز على بقعة جغرافية محدودة، مثل الشروع بعملية في مخيم جنين فقط، ومكشوفاً، على نقيض ما كان عليه الحال مع بدء ولاية حكومته الحالية. ولئن كانت لدى الجيش الإسرائيلي القدرة على المناورة عبر خيار الحصار والتضييق والعمليات الاستعراضية ضدّ جنين ومخيّمها وما يقرب منهما من قرى وبلدات فلسطينية، والتي قد يطلق عليها تسمية «السور الواقي 2»، إلّا أن هكذا مناورة لن تعمّر كثيراً، وستنكشف سريعاً مع وقوع المزيد من العمليات الفلسطينية المرجّحة في المرحلة المقبلة، خصوصاً أن الانكفاء عن تدفيع المقاومين ثمن عملياتهم من «كيس» الحاضنة المدنية، لن يردع هؤلاء، فرادى أو جماعات، عن مواصلة جهودهم وتحسينها.

> **ثقة ضغط هائل على أصحاب القرار في هذه المرحلة، خصوصاً من المستوطنين وزعمائهم الفاشيين**

أمّا الإشكالية الكبرى بالنسبة إلى إسرائيل، في خضم ذلك المشهد المتعقّد، فهو ما تراه تدخّلاً إيرانياً مباشراً في ساحة الضفة، بوصف الأخيرة مكوّناً رئيساً من مكوّنات جبهة الصراع الإقليمي مع العدو، وهو تدخّل تسليحي وإرشادي وتوجيهي وتمويلي. وعلى رغم أن تل أبيب تدرك صعوبة استهداف هذا العامل الخارجي، خشية التسبّب بمواجهة لا تقاس نتائجها بتداعيات على السلطة يمثّل مصلحة إسرائيلية صافية، بالنظر إلى كون الأولى جزءاً لا يتجزّأ من عوامل تمكين «الأمن القومي» للكيان.

لكن في المقابل، ثمّة ضغط هائل على أصحاب القرار في هذه المرحلة، خصوصاً من المستوطنين وزعمائهم الفاشيين، في وقت تتراجع فيه قدرة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الذي وعد الإدارة الأميركية بأن يبقي مقود القيادة بين يديه، على ضبط جموح ائتلافه، وهو ما بات واضحاً

> **ثقة ضغط هائل على أصحاب القرار في هذه المرحلة، خصوصاً من المستوطنين وزعمائهم الفاشيين**

لكن هذا الخيار يحمل في طيّاته محاذير عديدة تجعل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ترفضه؛ فهو قد يتسبّب بزيادة الخسائر الإسرائيلية، أو ارتقاء عدد كبير من الشهداء والتسبّب بدمار كبير يمكن أن يشعل الشارع الفلسطيني برمّته، وبالتالي خروج الأمور عن السيطرة»؛ وأمّا الثالث، والذي يستبعده بشارات، ولكن يرى أن إسرائيل تعمل عليه بقوة، «فهو يتعلّق بشنّ عمليات تصفية لكبار الشخصيات الفلسطينية في الدول العربية والإقليم وغزة في محاولة لتحقيق إنجاز، وصورة انتصار».

ويشير بشارات إلى أن «هناك فجوة استخبارية لدى أجهزة الاحتلال، تتعلّق بطبيعة المعلومات حول المقاومة وإمكاناتها، في وقت يشهد فيه العمل المقاوم تغييرات ويعتمد آليات عمل مختلفة»، مضيفاً إن «ما يقلق إسرائيل هو عدم وجود هيكلية تنظيمية واضحة ومعلنة للخلايا، وفي الوقت نفسه احتمال وجود هيكلية متكاملة كهذه يمكن أن تعزّز القدرات القتالية وتوفّر الدعم المالي واللوجستي، وتستقطب مشاركة شعبية واسعة، وهذا آخر ما يريده العدو». من هنا، تُسابق إسرائيل الزمن، منذ بداية العام، عبر تكثيف عمليات الاقتحام والاغتيال، لمنع تشكّل أيّ حالة من هذا النوع، وتعزيز ميزان الردع، وفق بشارات، الذي يلفت أيضاً إلى «اهتمامها بقتل صورة البطل، ولذلك اغتالت المنفّذ الثاني لعملية عيلي، على رغم أن قواتها كانت قادرة على اعتقاله». أما بشأن تأثير تطور المقاومة في الضفة على انشغال إسرائيل بالجبهات الأخرى، فيبيّن أن «الضفة مختلفة عن أيّ ساحة أو جبهة أخرى، فهي الوحيدة التي تضطرّ إسرائيل إلى التعامل معها ميدانياً ودفع جنودها وقواتها إلى الأرض، بينما بقية الساحات يمكن التعامل معها من خلال الطيران أو القصف المدفعي، ولذلك تبقى الجبهة الأكثر إقلاقاً للكيان»، مضيفاً إن «إسرائيل تخشى من أن يكون هناك خراك على أكثر من جبهة، وهي تعمل جاهدة على تحييد الجبهات وتفريقها بعضها عن بعض، باستخدام استراتيجيات وأدوات مختلفة».

وصفة «الهدوء بالهدوء» لا تمرّ
المقاومة متمسّكة بالاشتباك

غزة ـ **يوسف فارس**

في الوقت الذي تتزاحم فيه عروضات الهدوء و«رُشى شراء الصمت»، ويكثر الحديث عن مقايضة العمل المقاوم بالتهدئة في مختلف الساحات، تقدّم عملية مستوطنة «عيلي»، والتي نفذها الاستشهاديان «الحمساويان»، مهند شحادة وخالد صباح، صورة مغايرة لكلّ تلك الإشاعات والتقديرات. وعلى رغم أن الذراع العسكرية لـ«حماس»، «كتائب القسام»، لم تعلن مسؤوليتها عن العملية بشكل رسمي، فإن بصمات «الكتائب» واضحة في الحدث، ليس لجهة الانتماء السياسي للمنفّذَين فقط، بل أيضاً لناحية التكتيك والأسلوب المطابقَين لعمليات سابقة نفّذتها «القسام»، وأرجات الإعلان عنها، إلى أن اغتيل منفّذوها، من مثل عملية حوارة التي نفّذها الشهيد عبد الفتاح خروشة، وعملية الغور التي نفّذها الشهيدان «القساميان»، معاذ المصري وحسن قطناني، في شهر رمضان الماضي.

> **عملية «عيلي» هي «تأكيد لاستراتيجية المقاومة ضدّ المحتل، سواء كانت في القدس أو رام الله أو نابلس أو غزة»**

وبعيداً عن خصوصية المكان الذي نُفّذت فيه العملية، حيث وقع في منطقة قريبة من جنوب الضفة الغربية المحتلة، فإن للزمان حكايته أيضاً. إذ إن عملية حاجز حوارة كانت قد تزامنت مع القمّة الأمنية الخماسية في العقبة في نهاية شباط الماضي، والتي انبطت بها معالجة تمدّد خلايا المقاومة، فيما تزامنت عملية الغور مع الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وإطلاق رشقات صاروخية من جنوب لبنان وسوريا وقطاع غزة. وأمّا عملية «عيلي»، فتتزامن مع جملة من العروض الإقليمية والدولية، والتي تحاول مقايضة الهدوء الميداني، بالمكتسبات المعيشية لقطاع غزة، الذي تديره حركة «حماس» منذ عام 2007. وتُمثّل آخر تلك العروض في إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، سماح دولة الاحتلال بالتنقيب عن الغاز المحاذي لسواحل غزة، وما رافق ذلك من حديث عن حصّة مادّية مجزية للقطاع، يحتاج الوصول إليها بكلّ تأكيد، إلى توفير أجواء من الهدوء الميداني.

وفي هذا السياق، يرى مصطفى الصواف، وهو كاتب ومحلّل سياسي مقرّب من «حماس»، أن عملية «عيلي» هي «تأكيد لاستراتيجية المقاومة ضدّ المحتل، سواءً كانت في القدس أو رام الله أو نابلس أو غزة». ويضيف الصواف، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «الرسالة الموجّهة إلى الجميع، هي أن المقاومة تعمل بكلّ السبل على تطوير أدواتها، وأنه لا مجال معها للمقايضة لا بالهدوء ولا بكلّ الإغراءات (...) عملية رام الله تقول لكلّ الحالمين الذين يحاولون احتواء المقاومة، عبراً أو دولياً، إن الاحتلال لا يفهم إلا المقاومة ولغة القوة». وفي الاتجاه نفسه، يلفت المحلّل السياسي، أيمن الرفاتي، إلى أن «دخول كتائب القسام على خطّ العمل في الضفة الغربية المحتلة، بشكل صريح أو غير صريح، لم يعُد سراً»، مضيفاً، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «هناك رسائل سياسية لكلّ عملية، وعملية الأمس تقدّم خريطة طريق للنهج الذي لن تتراجع عنه حركة حماس أيّاً كانت الضغوط أو الإغراءات».

على أن ما لا يقلّ خطورة بالنسبة إلى المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية، وفق ما يراه الرفاتي، هو التكتيك والأسلوب؛ إذ يشير إلى أن «القسام يثبت أن لديه القدرة على العمل الدقيق والموجّه، والذي من شأنه أن يقلب المشهد السياسي والأمني، وتوجيه النظر الإسرائيلي إلى مساحة مكانية بعيدة نسبياً عن شمال الضفة الذي يتجهّز فيه لتنفيذ عملية كبرى»، متابعاً أن «تمكّن الكتائب في وقت سابق من نقل العمل المسلّح إلى داخل مدن العمق، كما رأينا في عملية الشهيد معتز الخواجا في شارع ديزنغوف وسط تل أبيب في آذار الماضي، يمثّل إشارة واضحة يمكن التقاط مدى نجاعتها وتأثيرها، بالنظر إلى أن هذا الأسلوب يعادل إشغالاً واستنزافاً كبيرين لقوات الجيش والمنظومة الأمنية التي باتت تتعاطى أخيراً مع أعداد كبيرة من التهديدات بها معالجة تمدّد خلايا المقاومة، فيما تزامنت عملية الغور مع الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وإطلاق رشقات صاروخية من جنوب لبنان وسوريا وقطاع غزة. وأمّا عملية «عيلي»، فتتزامن مع جملة من العروض الإقليمية والدولية، والتي تحاول مقايضة الهدوء الميداني، بالمكتسبات المعيشية لقطاع غزة، الذي تديره حركة «حماس» منذ عام 2007. وتُمثّل آخر تلك العروض في إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، سماح دولة الاحتلال بالتنقيب عن الغاز المحاذي لسواحل غزة، وما رافق ذلك من حديث عن حصّة مادّية مجزية للقطاع، يحتاج الوصول إليها بكلّ تأكيد، إلى وعملية الغور التي نفّذها الشهيدان «القساميان»، معاذ المصري وحسن قطناني، في شهر رمضان الماضي.

> **عملية «عيلي» هي «تأكيد لاستراتيجية المقاومة ضدّ المحتل، سواء كانت في القدس أو رام الله او نابلس او غزة»**

وبعيداً عن خصوصية المكان الذي نُفّذت فيه العملية، حيث وقع في منطقة قريبة من جنوب الضفة الغربية المحتلة، فإن للزمان حكايته أيضاً. إذ إن عملية حاجز حوارة كانت قد تزامنت مع القمّة الأمنية الخماسية في العقبة في نهاية شباط الماضي، والتي انبطت بها معالجة تمدّد خلايا المقاومة، فيما تزامنت عملية الغور مع الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وإطلاق رشقات صاروخية من جنوب لبنان وسوريا وقطاع غزة. وأمّا عملية «عيلي»، فتتزامن مع جملة من العروض الإقليمية والدولية، والتي تحاول مقايضة الهدوء الميداني، بالمكتسبات المعيشية لقطاع غزة، الذي تديره حركة «حماس» منذ عام 2007. وتُمثّل آخر تلك العروض في إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، سماح دولة الاحتلال بالتنقيب عن الغاز المحاذي لسواحل غزة، وما رافق ذلك من حديث عن حصّة مادّية مجزية للقطاع، يحتاج الوصول إليها بكلّ تأكيد، إلى

دخول «كتائب القسام» على خطّ العمل في الضفة الغربية المحتلة، لم يعُد سرّاً (أ ف ب)

محاذير العملية العسكرية الموسّعة: جيش العدو يدرس البدائل

يحيى دبوق

تتعاظم معضلة إسرائيل في الضفة الغربية المحتلّة، في وقت تفقد فيه سياسة إدارة الصراع بلا أثمان فاعليتها، وتتكاثر التعقيدات أمامها. وبينما تُواصل عمليات المقاومة تطوّرها كمّاً ونوعاً، تضيق الخيارات الناجعة أكثر فأكثر أمام تل أبيب، التي لا تجد قيادتها العسكرية في تنفيذ عملية عسكرية كبيرة يطالب بها الفاشيون، سوى منافع تكتيكية مرحلية، لن تنعكس جدوى وازنة على المستوى الاستراتيجي. لكن هل تغلب إرادة الانتقام لدى مكوّنات الحكومة الإسرائيلية من اليمين المتطرّف واليمين الفاشي، قرار المؤسسة العسكرية الانكفاء حتى الآن عن عمليات واسعة النطاق ستجلب تداعيات مؤذية للاحتلال؟ سؤال بات يتقدّم بقوّة في أعقاب كمين جنين وعملية «عيلي» وما سبقها، من دون أن يجد إجابة حاسمة إلى الآن.

صحيح أن الكثير من «المزايدات» الدائرة حالياً داخل الكيان، ترتبط بالانقسامات السياسية المستمرّة على الساحة الإسرائيلية، إلّا أن الظاهر أن إسرائيل تسير بغير إرادتها إلى عملية عسكرية في شمال الضفة الغربية، من المتعذّر في هذه المرحلة تقدير حجمها ومدّتها، وتبعاً لذلك تداعياتها. لكن الأكيد أن صاحب القرار في تل أبيب، والمقصود هنا المؤسّستَين العسكرية والأمنية، يواجه معضلة اتّخاذ القرار بهذا الخصوص؛ إذ تعترض هذا عملية، خاصة إن أريد لها أن تكون واسعة النطاق، جملة عقبات، على رأسها الخسائر المتوقّعة في صفوف الجيش الإسرائيلي، في مقابل محدودية النتائج المتوخّاة وعدم «مضمونيّتها». كما أن هجوماً من هذا النوع لن يقتصر على مدينة جنين ومخيمها فحسب، بل من شأنه أن يتمدّد بإرادة الفلسطينيين إلى بقية مدن الضفة ومخيماتها، بما يشمل الوسط حيث السلطة الفلسطينية ذات شأن وسلطة نسبيين، ما يعني مضاعفة الخسائر الإسرائيلية.

يُضاف إلى ما تَقدّم، أن إسرائيل تُخاطر، والحال هذه، بأن تستتبع عمليتها العسكرية في الضفة مواجهة مع قطاع غزة، بل وأيضاً مع مواجهة مع الساحات الفلسطينية أيّ ولو كانت واسعة، فإن ما يَجري التشديد عليه، في سياق النداءات الإسرائيلية لشنّ عملية واسعة النطاق في الضفة، هو «وجوب النظر إلى القضاء على البنية التحتية للإرهاب (المقاومة) ليس فقط في السياق الفلسطيني، بل في السياق الإيراني. فمن شأن خطوة كهذه أن تضرّ بالجهود الإيرانية لزعزعة الاستقرار والأمن (في إسرائيل)، وتعطيل استراتيجية العمل الإيرانية التي تسعى إلى استخدام الساحة الفلسطينية كجبهة عمل أخرى ضدّ إسرائيل»، كما رأت «هارتس». وفي الاتّجاه نفسه، أشارت «يديعوت أحرونوت» إلى أن «الجوّ العام لغياب السلطة (الفلسطينية) من جهة، واتّساع الدوائر الإرهابية (المقاومة) باستخدام العبوات الناسفة من جهة ثانية، والتوتّر الإيراني وتورّط حزب الله من جهة ثالثة، كلّه يذكّر بجنوب لبنان في الثمانينيات. احتمال التصعيد بات أعلى، وقد تجد إسرائيل نفسها في جولة قتال أوسع وأكثر أهمية في وقت وفي ظلّ ظروف ليست بالضرورة مواتية لها».

تجاوز المؤسسة الأمنية، في حال تنفيذ العملية العسكرية، بشلّ أو حتى إنهاء السلطة الفلسطينية (أ ف ب)

على الغلاف

غضبٌ وحيرة في إسرائيل: كيف نُديم الاحتلال بعد اليوم؟

بيروت حمود

لعلّ مشهد الأفعى المحاصَرة في الزاوية، يصلح لتوصيف حالة إسرائيل حيال الضفة الغربية المحتلّة؛ فالثانية واقعاً هي المحاصرة بجدار الفصل العنصري الذي يلفّ مدنها وقراها، وبالحواجز الثابتة والمتنقّلة التي قطّعت أوصالها شمالاً وجنوباً ووسطاً. غير أن مواجهة المقاومة المتصاعدة في هذه البقعة، والتي يستخدم الاحتلال ضدّها السلطة الفلسطينية كأداة مقارعة للمقاومين، وجنوده لحماية المستوطنات التي أتت على مساحة أكثر من 60% من أراضي الضفة، استحالت بالنسبة إليه مهمّة سيزيفية شاقّة. مهمّةً جلّت معالمها بوضوح معركة مخيم جنين

> مثّلت عملية «عيلي» فرصة لجردة حساب مع وزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير

الأخيرة، وما تخلّلها من كمائن بالعبوات الناسفة، وما أعقبها من عملية فدائية كبرى، حصدت أرواح أربعة من المستوطنين، وأصابت آخرين بينهم مجنّد يخدم في كتيبة «نيتسح يهودا» بجروح.

بناءً على ما تقدّم، بدأت ماكينة التحليلات الإسرائيلية بالدوران حول الخيارات المتاحة أمام المؤسّسة الإسرائيلية، التي ينقسم أقطابها إزاء الخيار الأقلّ كلفة، فيما يتصاعد تحريض المستوطنين وممثّليهم في الائتلاف الحكومي على بدء عملية عسكرية شاملة في الضفة. وبالرغم من أنه «لا علاقة بين موقع العملية في عيلي وهوية منفّذَيها، وبين جنين»، طبقاً للرئيس السابق للجنة الخارجية والأمن في «الكنيست»، والباحث في معهد «أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، عوفر شيلح، إلّا أنه يُتوقع «أن يعجّل ما حدث في عيلي» بموعد العملية الكبيرة والواسعة في شمال الضفة».

أهالي بلدة مجدل شمس في الجولان السوري المحتلّ، يقطعون الطريق المؤدي الى بلدتهم رفضاً لبناء توربينات الرياح (أ ف ب)

وأشار شيلح، في مقالة في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إلى أن الدافع من وراء شنّ هكذا عملية، يتمثّل في ضغوط قيادة المستوطنين، وجهاز «الشاباك»، الذي يشهد (بالرغم من عمله الدؤوب لإحباط العمليات) «نشوء بقعة مستباحة أقامت فيها المقاومة ما يُشبه الحكم الذاتي»، فيما تؤشّر عملية «عيلي» إلى أن «الوعر يتفشّى أيضاً خارج جنين». مع ذلك، فإن موقف الجيش الإسرائيلي حيال الخيار العسكري «منضبط أكثر إلى الآن»، وهو ما يُعزى إلى تحدّي «التعامل مع النتائج اللاحقة». وفي هذا الإطار، يورد شيلح جملة أسئلة تدور في أذهان قادة الجيش: «ماذا سنفعل بعد الخسائر في الجانبين؟ وهل سنبقى في قلب مخيمات اللاجئين؟ هل ننفّذ عمليات عسكرية مشابهة في مدن فلسطينية أخرى، توجد فيها مناطق مستباحة آخذة في التعاظم؟ وإن اقدمنا على ذلك، فهل نخاطر باشتعال الوضع في غزة وربما جبهات أخرى؟». علاوة على ما تَقدّم، فإن ثمّة مسألة بالغة الأهمية «ينزعج القادة من التعبير عنها علناً»، وهي «الوضع السياسي الداخلي المتأزّم في إسرائيل، والذي يتّخذ فيه ضباط الاحتياط طرفاً بتهديدهم برفض الخدمة العسكرية». بحسب ما يشير إليه شيلح، متسائلاً: «ما الذي سينتج من عملية عسكرية كهذه على مستوى نسيج جيش الشعب الآخذ في الضعف؟».

وفي وقت تُحجم فيه القيادة الإسرائيلية عن أيّ خطوة سياسية تجاه الفلسطينيين، بحجة «انعدام الشريك»، تبدو الحكومة الحالية معنيّة، بحسب الباحث، بـ«الإجهاز على الحلّ السياسي، من طريق ترسيخ واقع ميداني غير قابل للتبدّل»، وهو ما يفسّر جانباً من تحريضها المستمرّ على البدء بعملية عسكرية شاملة؛ «ليس فقط من أجل اجتثاث الإرهاب»، وإنما بهدف تحقيق «سيناريو الرعب»، كما تصفه القيادة الأمنية الإسرائيلية، والذي يتلخّص بـ«انهيار السلطة الفلسطينية». وبالرغم من أن هذا السيناريو قد يكون كارثياً بالنسبة إلى إسرائيل، «لا يوجد معارضون له، حتى أولئك الذين يتحدّثون عن فكرة إدارة الصراع أو تقليصه، هم ضمنياً يؤيّدون غياب الحلّ السياسي الذي يقود في نهاية الأمر إلى النتيجة ذاتها».

من جهته، يعزو المحلّل العسكري لصحيفة «معاريف»، طال ليف رام، الانتقادات الشديدة الموجّهة إلى الحكومة وأجهزة الأمن حول ما يحدث في الضفة، إلى «تقوّض الشعور بالأمن لدى عدد كبير من المستوطنين إثر تدهور الوضع الأمني، وتصاعد العمليات الفلسطينية المسلّحة»، معتبراً ما حصل في «عيلي» نابعاً من «خيار واعٍ» واعتقاد لدى المقاومين بأن الجيش سيركّز جهوده في شمال الضفة. ويلفت إلى أنه بالرغم من «قدرة الجيش العالية على إغلاق الدائرة بعد كلّ هجوم يُنفّذ (اعتقال المنفذ أو قتله وهدم بيته...)، يواجه الجيش معضلة كبيرة في إحباط عمليات من هذا النوع قبل تنفيذها»؛ والسبب في ذلك بحسبه يعود إلى «بساطة تنفيذ عمليات إطلاق النار، والكميات الكبيرة من الأسلحة المنتشرة في أيدي الفلسطينيين، والتي هُرّب الجزء الأكبر منها من طريق الأردن». وفي ظلّ هذا الوضع، يجد الجيش نفسه متخبّطاً في «اختيار مسار العمل»، بحسب ليف-رام، الذي يضيف «أنه بالرغم من أن عملية واسعة النطاق قد تشوبها أوجه قصور عديدة بنظر الجيش، إلّا أنه ليس من المستحيل أن نشهد عمليات واسعة في أوكار الإرهابيين في كلّ من نابلس وجنين في المدى القريب».

في المقابل، يقرّ المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، بأن «عمليات إطلاق النار ستتكرّر»، معتبراً أن شنّ الجيش عملية عسكرية «لن يبدّل الوضع الراهن، أو يقود إلى تهدئة مؤقتة»، ليخلص إلى أن «إدامة الاحتلال استحالت مهمة شاقة ومستنزفة، خصوصاً لمن خُيّل إليه أنه بعد نهاية الانتفاضة الثانية يمكن لإسرائيل الحفاظ على الوضع القائم بأثمان زهيدة».

المستوطنون يجردون الحساب مع بن غفير وسموتريتش

أمّا بالنسبة إلى المستوطنين، فمثّلت عملية «عيلي» فرصة لجردة حساب مع وزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير، أشدّ المحرّضين على شنّ عملية عسكرية واسعة؛ إذ علّقت المؤثّرة الإسرائيلية، حاغيت كليمان، على صورة نشرها بن غفير على صفحته في موقع «تويتر»، تعبيراً عن طلبه عقد المجلس الوزاري المصغّر (الكابينيت) ودعوته إليه لمناقشة الخيار العسكري المناسب للردّ، بالقول: «أولاً، أنت تطالب إذاً. وماذا إذا لم يستجيبوا لطلبك؟ ستستقيل؟ هل هناك بيد لابن؟ ما الذي تقترحه أبعد من الديماغوجيا المتواصلة؟»، قبل أن تنعته بـ«الخشخيشة (لعبة يلهو بها الرُّضّع)». أمّا المؤثّر غيل فيلدمان، فكتب ردّاً على الطلب: «لقد بذلتَ جهداً كبيراً بدلاً من أن تكتب بكلّ بساطة: هل يمكن لأحد أن يُشركني في اتخاذ القرار؟». وفي الاتّجاه نفسه، كتب المؤثّر الإسرائيلي، بورام كورس: «إيتمار، أنت تتصرّف مثل الطفل المنبوذ. هذا هو الحال بالفعل. لكن لماذا ينبذونك، وينبذون أعضاء حزبك، وكتلة الصهيونية الدينية، ويستثنونكم من كلّ القرارات المتعلقة بالأمن؟ لقد انتُخبت ليس لأنك أهل لذلك، فأنت تعرف أن مؤهلاتك لا تخوّلك العمل كوزير، خصوصاً أنك تنتمي إلى المهمّشين من المجتمع الإسرائيلي. لقد أصبحت في الحكومة فقط بسبب وضع نتنياهو المزري والرغبة المستميتة في التمسّك بالكرسي وتخريب دولّة إسرائيل... عليك أن تحفظ ماء وجهك وتستقيل من الحكومة، وإلّا ستُمحى من الخارطة السياسية». كذلك، علّق المؤثر الإسرائيلي، نأور نركيس، على مقطع فيديو نشره بن غفير من موقع العملية، وهو يطالب بشنّ هجوم عسكري واسع، قائلاً: «إنني مندهش من الجرأة التي يُرسل بها أشخاص لم يؤدّوا الخدمة العسكرية (كحال بن غفير) أبناء الجمهور المتحضّرين لخوض حروبهم الدينية».

ولم يكن الوضع في الحسابات الإلكترونية الشخصية لوزير المالية، والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، أفضل حالاً؛ إذ انهال عليه المستوطنون بالنقد، مستعيدين تغريدات له عام 2022 انتقد فيها أداء الحكومة السابقة وضعفها تجاه العمليات الفلسطينية. وكتب أحدهم: «أنتم لا تعيدون الأمن والردع كما وعدتم، وإنما أيضاً تخربون دولة إسرائيل واقتصادها».

هبّة جولانية متجدّدة بوجه الاحتلال: «الرياح» لن تمرّ من أرضنا!

صادق قضماني

بينما أثارت محاولة الاحتلال المتجدّدة فرض مشروع «عنفات الرياح العملاقة»، والذي نال مصادقة حكومة العدو رسمياً أواخر عام 2020، وذلك من خلال قوة عسكرية مدجّجة بالسلاح،

> صدرت بيانات تحذيرية من قبل دروز فلسطين المحتلة

غضباً عارماً في الجولان المحتل، باتت المنطقة على موعد مع «هدنة» تمتدّ من الأربعاء المقبل إلى السبت، تزامناً مع عيد الأضحى. وجاء هذا إثر اتفاق أبرمه شيخ عقل الموحدين الدروز في فلسطين المحتلة، موفق طريف، مع رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو. وبموجب الاتفاق، ستتوقف أعمال بناء توربينات الرياح، بينما صدرت تعليمات إلى المتظاهرين في هضبة الجولان بالتفرق. وكان الجولانيون هبّوا، في اليومين الماضيين، لتصعيد الضغط الشعبي، ونفّذوا إضراباً شاملاً بهدف حمل سلطات العدو على التراجع عن إقامة المشروع داخل أراضيهم الزراعية.

وليست استجابة أهل الجولان للنداء الذي وجّهته الفعاليات الشعبية جديدة؛ إذ يكافحون منذ عدّة سنوات لإفشاله، لإدراكهم غايته المتمثلة في دفعهم إلى ترك الزراعة، والقضاء على عصب وجودهم. ولم يقتصر الأمر على مقارعة الاحتلال، ميدانياً فقط، بل عمد أهل الجولان، في السابق، إلى استغلال القانون الذي يفرضه الاحتلال عليهم قصراً؛ عبر توجّههم إلى المحاكم المعنية لتعرية ادّعاء الشركة المنفّذة بأن «المراوح إنّما هي لخدمة مناطقهم»، هذا فضلاً عن اللجوء إلى المؤسّسات الدولية من خلال وظنهم الأم سوريا، كجهة مخوّلة أمام تلك الهيئات. إلا أن كلّ هذه الخطوات لم تُجدِ نفعاً في كبح عجلة المشروع الذي يمثّل أحد أوجه العدوان الإسرائيلي على الجولانيين وأراضيهم ومستقبلهم فيها، في سياق المخطط الأوسع لإفراغه من سكّانه الأصليين.

وفي هذا السياق، يؤكد الناشط السياسي، ناصر إبراهيم، من قرية مسعدة، في حديث إلى «الأخبار»، أن المواجهات الدائرة منذ يومين في الجولان رفضاً للمشروع «ستستمرّ، بعدما بدأت بإضراب شامل ويوم غضب»، مضيفاً أن الجولانيين مصرّون على «التمسك بالأرض ومحاربة المشاريع المشبوهة كافة. ولن تزيدنا الإصابات والاعتقالات التي أسفرت عنها المواجهات مع الاحتلال إلا تمسكاً وتشبثاً بأرضنا». ولفت إلى «حضور أعداد كبيرة من أهلنا من دروز فلسطين إلى الجولان لمساندتنا»، متابعاً أن «الموقف تجاوز حدود الجولان، حيث أغلقت عدة شوارع هامة في داخل فلسطين». ويرى إبراهيم أن «هذا التطور من قبل دروز فلسطين، ووقفتهم معنا، يخدمان صمود أهل الجولان ويعززان فيهم دورهم الوطني في مجمل القضايا الوطنية»، مشيراً إلى أنه «صدرت بالفعل بيانات تحذيرية من قبل دروز فلسطين المحتلة، ومفادها أنه إذا استمر هذا المخطط فسيكونون بكامل جاهزيتهم».

من جهته، يوضح الشيخ والمناضل نواف البطحيش، في حديث إلى «الأخبار»، أن «المواجهات بدأت منذ قرار الحركة الوطنية في الجولان (الهيئة الدينية الزمنية) التحرك ضد المشروع، بعد الكشف عن نية العدو الصهيوني الشروع في تنفيذه». أمّا المستجد فهو أن «الاحتلال توجّه بتعزيزات كبيرة لفرض أمر واقع بالقوة، ما قاد إلى هبة شعبية جولانية دفاعاً عن قرارهم الأبدي بالحفاظ على أراضيهم وعصب حياتهم وصمودهم»، بحسب البطحيش، ينوّه بتجاوب الأهالي في الجولان الذين لهم «ماض يؤكدون من خلاله عزمهم على الصمود وعدم الخنوع رغم عددهم القليل». أمّا بالنسبة إلى «فزعة» دروز فلسطين، فيرى فيها «تطوراً إيجابياً لشريحة واسعة منهم، فهذا الفعل الذي مارسوه لدعم أهالي الجولان، حتى وإن بدا على أرضية طائفية، إلا أنه في عمقه الوطني يعبر عن رفضه للذهنية الصهيونية الاستعمارية، ويجب المراهنة على تطوره نحو الهوية العربية الفلسطينية التي تعبّر عن وجودهم التاريخي». وبالنسبة إلى فلسطينيي 48، يؤكد البطحيش أن التنسيق «لم ينقطع معهم عبر سنوات الاحتلال الطويلة»، بالرغم من أن «قوات الاحتلال دائماً ما تعمد إلى إغلاق الطرق المؤدية إلى الهضبة بوجه كلّ من يحاول تقديم المساعدة»، لافتاً إلى أن «هناك مشاركات داعمة من الطرفين، فالعدو واحد ونحن أبناء قضية واحدة وهدفنا كنس الاحتلال عن أرضنا».

تقرير

آخر لقاءات «أستانا»
اتفاق سوري - تركي مبدئي والمسار الروسي باقٍ

> انتهى اللقاء العشرون ضمن مسار «أستانا» الروسي للحل في سوريا، بإعلان كازاخستان انتهاء استضافتها لقاءات هذا المسار لتتحوّل الاجتماعات إلى مكان آخر يُعلن عنه لاحقاً. تحوّل سيرافقه آخر، في المضمون، عنوانه انخراط دول عربية في المسار الروسي، والذي من شأنه أن ينقله إلى مرحلة سياسية جديدة. كذلك، سيُعاد تنشيط المسار الأمني للحل (اللجنة الدستورية). بعد إزالة العائق الذي كان يقف في طريقه، بالتوازي مع بدء عملية سورية ـ تركية دقيقة لحلحلة المشكلات العالقة. يبدو أنها ستستغرق وقتاً طويلاً

علاء حلبي

على عكس النسخ الخمس الأخيرة الماضية من لقاءات «أستانا»، والتي غلب عليها الطابع الشكلي والبروتوكولي، من دون تحقيق أي اختراق سياسي حقيقي في جدار الأزمة السورية، حملت النسخة العشرون مجموعة كبيرة من المتغيرات، إذ أعاد اللقاء الأخير ترتيب المسار الروسي، ووسّعه ليشمل مشاركة عربية، ما يهيّئ الأجواء لبدء عملية التطبيع السورية ـ التركية، فضلاً عن إحياء أعمال «اللجنة الدستورية». وجاء البيان الختامي للقاء الذي امتدّ على مدار يومين، وغُقدت على هامشه مجموعة كبيرة من اللقاءات الثنائية والثلاثية والرباعية، ضمن المبادرة الروسية - الإيرانية لإعادة العلاقات بين دمشق وأنقرة، هذه المرة، بعيداً عن العموميات المعتادة، مخصّصاً جزءاً كبيراً منه للحديث عن العلاقات السورية التركية، والتي تتابع اللجان الأمنية والعسكرية المشتركة العمل على مناقشة مجمل تفاصيلها الخلافية، ضمن خريطة طريق بخطوط عريضة أعدّتها موسكو، تقوم على مبدأ «الكل رابح» من خلال ربط المصالح الاقتصادية بين البلدين، وترتيب الشمال السوري، الملفّ الأكثر تعقيداً. كما جدّد البيان رفض الدور الأميركي في سوريا، والتشديد على ضرورة استعادة حقول النفط في الشمال الشرقي، وإدانة العقوبات الأحادية الجانب، والدعوة إلى تسريع وتيرة مشاريع التعافي المبكر، وتنشيط ملف العودة الطوعية للاجئين، وهي ملفات توافقية بين الدول الأربع (سوريا وتركيا وإيران وروسيا).

وبالإضافة إلى تأكيده رفض أيّ مخططات انفصالية، في إشارة إلى «الإدارة الذاتية الكردية»، أشار البيان، أكثر من مرة، إلى الفصائل المسلحة في الشمال السوري، معيداً التذكير بأتفقات سابقة (اتفاقات سوتشي وملحقاتها)، ستشكّل الأساس الذي ستُبنى عليه جميع التحركات الميدانية والسياسية بالنسبة إلى هذا الملف، علماً أن الاتفاقات المذكورة تفرض على تركيا «عزل الإرهابيين»، و«حلحلة ملف إدلب وفتح الطرق الرئيسية المغلقة بما فيها طريق حلب – اللاذقية (M4)»، بينما تقوم موسكو ودمشق بضمان الحدود، بما يعني استعادة الجيش السوري السيطرة على المناطق الحدودية، بالإضافة إلى مدن وبلدات عدة تعتبرها أنقرة «حساسة»، على رأسها منبج وتل رفعت.

وفي وقت أعلن فيه نائب وزير خارجية كازاخستان، كانات توميش، نهاية استضافة بلاده للقاءات هذا المسار، أكّدت مصادر مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، أن المسار الروسي مستمر، وسيتوسع خلال الأسابيع القليلة المقبلة، حيث من المتوقع أن يُعقد لقاء جديد خلال شهري آب أو أيلول المقبل، في مدينة سيُعلن عنها لاحقاً، وسط توقّعات أن تكون هذه المدينة عربية. كذلك، أشارت المصادر إلى أن المجتمعين اتفقوا على عقد الجولة التاسعة من لقاءات «اللجنة الدستورية» خلال الفترة

> غُقدت على هامش اللقاء مجموعة كبيرة من اللقاءات الثنائية والرباعية

ذاتها، بعد الاتفاق على مكان جديد لاستضافة أعمال اللجنة، بدلاً من جنيف. ورجّحت أن تُعقد اللقاءات في مسقط، في حين يجري طرح أسماء مدن أخرى من بينها عمّان، بينما لا يزال الأمر «قيد المباحثات»، مضيفة أن اللقاءات ستتم وفق صيغة جديدة، عن طريق تشكيل لجان مشتركة تجتمع لفترات أطول مقارنة باللقاءات السابقة.

وأمام النتائج التي اعتبرها المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سوريا ورئيس الوفد الروسي في اجتماعات أستانا، الكسندر لافرنتييف، «ناجحة جداً»، وبالنظر إلى حجم الملفات التي تم التوافق عليها، يمكن اعتبار هذا الاجتماع محورياً ضمن المسار الروسي. فمن جهة، هو يفتح الباب أمام تسريع وتيرة الحل بمشاركة فعّالة من أطراف إقليمية ودولية ذات ثقل. كما أنه يشدد الخناق على واشنطن التي تحاول بالتعاون مع دول في الاتحاد الأوروبي، إفشال المسار الروسي، لإبقاء الوضع الراهن في سوريا قائماً، لما يحققه هذا الوضع من ضمان مصالحها، سواء لناحية تحصين وجودها العسكري، أو حتى استثمار الملف السوري في أروقة السياسة. وخلال الفترة المقبلة، من المنتظر إعادة تنشيط الجهود الروسية لإعادة الاجئين السوريين، بمشاركة عربية فعّالة، وهي جهود قوبلت بمحاولات أميركية مستمرة لإفشالها، حيث توقفت عمليات العودة الطوعية من الأردن، وقوبلت التحركات في لبنان بحملة إعلامية شرسة للتشويش عليها. كذلك، يُنتظر أن تحسم مسألة المساعدات الإنسانية عبر الحدود، والتي سيناقشها مجلس الأمن بعد أقل من أسبوعين، بشكل يضمن وفاء الأمم المتحدة بتعهداتها حيال التوزيع العادل والمتساوي للمساعدات، وتنشيط عمليات إعادة الإعمار، والتي ترتبط بملف اللاجئين السوريين في دول الجوار ومسألة عودتهم. أما ميدانياً، فمن المتوقع أن يشهد الشمال السوري، الذي تحركت قطع من الجيش السوري إليه خلال الأيام الثلاثة الماضية، تغييرات إضافية، بالتوازي مع عمل تركي جاد هذه المرة للوفاء بتعهدات «سوتشي»، الأمر الذي من شأنه أن يدفع العلاقات السورية ـ التركية إلى مرحلة جديدة.

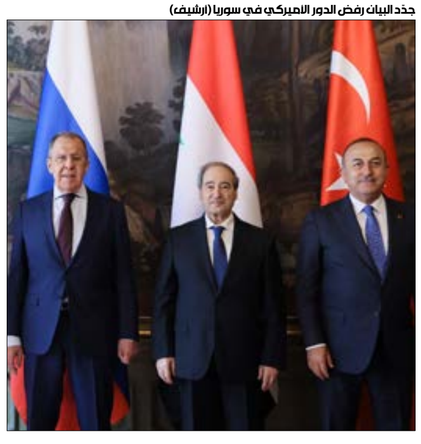

جذد البيان رفض الدور الاميركي في سوريا (أرشيف)

قضية

أوكرانيا في مأزق الخطوة التالية
«الهجوم المضادّ» لا يحصد مكاسبه

خضر خروبي

واخيراً، بدأت أوكرانيا هجومها المضاد على أكثر من خطّ على طول الجبهة، ما يكسر حالة المراوحة التي طال أمدها، ويطوي صفحة التكهّنات في شأن الموعد المنتظر. هجومٌ يرمي، من جملة ما يرمي إليه، إلى إلحاق أكبر قدْر من الخسائر بالقوات الروسية، بهدف إشغالها عن المبادرة، وتوهين الحالة المعنوية لجنودها، إضافة إلى تحقيق اختراقات ميدانية ملموسة ضدّ «الغرّاة»، سواء في المعارك المحتدمة على جبهات الشرق في «جمهوريتَي» دونباس: لوغانسك ودونيتسك، أو جبهات الجنوب، وخصوصاً على الضفّة اليسرى لنهر دنيبرو قرب مدينة خيرسون، التي استعادت القوات الأوكرانية قسماً كبيراً منها أواخر العام الفائت، أو في اتّجاه محور مدينة زابوروجيا، التي تضمّ إحدى أهمّ محطّات الطاقة النووية، والواقعة على حدود الشريط الساحلي لأوكرانيا، على بحر آزوف، المتفرّع من البحر الأسود.

في الواقع، تبدو خيرسون إحدى خطوط التي قد تشهد تغيّرات في خريطة السيطرة الميدانية، ولا سيما ان موعد الهجوم عليها جاء بعد أيام قليلة من تعرّض سدّ «نوفا كاخوفا» في المدينة لهجوم تخريبي، تبادل طرفا النزاع الاتهامات في شأن المسؤولية عنه. وفيما يتسلّح البعض بفرضية تذهب إلى أن التفجير قضى على آمال كييف بإرسال تعزيزات عسكرية ثقيلة عبر خطوط الجبهة هناك، ما يعني عملياً تراجع فرص شنّ الهجوم المضاد ضدّ القوات الروسية المتمركزة على الضفة اليسرى لنهر دنيبرو، وفق تلك الرواية، وذلك كشكل من أشكال توجيه اللوم إلى موسكو بالوقوف خلف واقعة التفجير، يروّج آخرون لفرضية مضادّة مفادها بأن الفيضان الناجم عن التفجير تسبّب بخلخلة التحصينات وحدوث انجرافات على مستوى خطوط الدفاع التي أنشأتها روسيا خلال الأشهر الماضية بمحاذاة النهر، ما يرجّح فرضية وقوف كييف خلف تخريب السدّ. وبالفعل، تقرّ مصادر عسكرية أوكرانية، عقب التفجير، بأنّ ثمّة إمكانية متاحة لشنّ هجوم محدود على تلك الجبهة باستخدام الزوارق السريعة.

أمّا جبهة زابوروجيا، فتشهد زيادة ملحوظة في نشاط سلاح الجوّ الروسي على عدد من المحاور، كمحور تارنيسكفا، إلى الجنوب الشرقي، وخاصّة لناحية توظيف سلاح المروحيات الهجومية، من طراز «ka-52» التي يُنسب إليها الفضل في وقوع «مجزرة» دبابات «ليوبارد» الألمانية الصنع، وعربات «برادلي» الأميركية الصنع، التابعة لـ«اللواء 47» الأوكراني المزوّد بأحدث الأسلحة الغربية (وهو ضمن أفضل لواءَي مدرعات بحوزة كييف) على الجبهة ذاتها، وذلك على رغم مواصلة الولايات المتحدة وحلفائها تزويد كييف بمنظومات دفاع جوي، على غرار «باتريوت» الأميركي (الذي دمّرت موسكو إحدى منظوماته قبل أسابيع)، لتنضمّ إلى ما لديها من دفاعات معظمها روسي الصنع، كـ«بانتسير» و«إس-300». وفي هذا الإطار، تنقل مجلّة «ذي إيكونوميست» عن مصدر عسكري أوكراني، قوله إن القتال على امتداد محور أوريخيف - توكماك في جبهة زابوروجيا، خلال الأيام القليلة الماضية، «كان صعباً»، وإن قوات بلاده تكبّدت خسائر فادحة في الأفراد والمدرّعات.

بالنسبة إلى جبهات الشرق في إقليم دونباس، يكثر الحديث عن تسيُّد «حرب المسيّرات» المشهد، وخاصّة مسيّرات «لانسيت» الروسية المعروفة بـ«صائد المدرعات»، وهي مخصّصة لأغراض هجومية، كتدمير الدبابات، وبطاريات المدفعية. ومع بدئها «هجوم الربيع» المنتظَر، كانت كييف تشيع أنباء عن سيطرتها على 4 بلدات صغيرة، من بينها مكاروفكا، وستوروغوف، الواقعة إلى الجنوب من إقليم دونيتسك، المنضمّ حديثاً إلى روسيا. وضمن جبهات القطاعَين الشمالي والشرقي من الإقليم، وتحديداً في مدينة باخموت، بدا لافتاً حرص أوكرانيا على استعادة هذه الأخيرة، أو أجزاء منها، كنصر معنوي ضدّ روسيا، وهو ما يفسّر إعلان حكومة فولوديمير زيلينسكي، منذ الأيام الأولى للهجوم المضاد، سيطرة قواتها على بلدة بلاغودتني، على محور باخموت - سوليدار، والذي شكّك فيه البعض، ووضعه في خانة الترتيب المُعَدّ سلفاً قبل وقوع الهجوم، وذلك بغية رفع معنويات العناصر المسلّحة الأوكرانية. وخلال الساعات الماضية، أعلنت وزارة الدفاع الأوكرانية أن عدد البلدات التي استعادتها منذ بدء الهجوم وصل إلى 8 بلدات، في وقت انتشر فيه مقطع مصوّر يعلن فيه جنود أوكرانيون سيطرتهم على بلدة بياتيخاتكي الواقعة شمال غرب زابوروجيا. وبحسب الوزارة، فقد بلغ عمق تقدُّم قواتها على الجبهة الجنوبية، وتحديداً في تافوفيا، منذ مطلع الشهر الجاري، نحو 7 كيلومترات، فيما لم يتجاوز الكيلومترَين على جبهة باخموت الشمالية. ويرى خبراء عسكريون أن «الإنجازات» الميدانية التي تحرّزها قوات كييف لا ترقى إلى طموحات حكومة زيلينسكي وحلفائها الغربيين. فالنقاط ذات الأهمية الاستراتيجية، والمدن الكبرى على جبهة زابوروجيا كتوكماك، لا تزال على بعد 40 كيلومتراً من خطوط المواجهة الأمامية الروسية - الأوكرانية، الممتدّة على طول يُقدَّر بنحو ألف كيلومتر، فيما تبعد منطقتا ميليتوبول وبريانسك في زاوية الجبهة الجنوبية، نحو 65 كيلومتراً و100 كيلومتر على التوالي، عن تلك الخطوط.

لا يبدو واضحاً ما إذا كانت العمليات العسكرية الجارية تشكّل بداية فعلية للهجوم المضاد (أ ف ب)

مع ذلك، لا يبدو واضحاً ما إذا كانت العمليات العسكرية الجارية تشكّل بدايةً فعلية للهجوم المضاد، أو أنها لا تعدو كونها مجرّد تحرّكات ميدانية تمهيدية سيكون لها ما يليها من توسُّع عملياتي أكبر. ووفق محلّلين عسكريين، فإن خطط القوات التابعة لكييف، والتي تسود تقديرات بحشدها ما لا يقلّ عن عشر فرق لإطلاق عمليتها العسكرية الواسعة، لم تتبلور بعد بصورة تامّة. وفي هذا الصدد، ينبّه مصدر في وزارة الدفاع الأوكرانية إلى محاذير التسرّع في شنّ الهجوم، قائلاً: «(إننا) لم نرسل إجمالي التشكيلات الأساسية من قواتنا المرصودة للهجوم (إلى الجبهات)، وهو الأمر الذي بادر إليه الروس بدورهم». ويشرح أن الوضع على الجبهات هو أشبه برقعة شطرنج، حيث يجهد كلّ طرف من أطراف الصراع إلى سحب أحجار الطرف الآخر. أيضاً، يعتقد وزير الدفاع الأوكراني السابق، أندريه زاغورودنيوك، أن القادة العسكريين الأوكرانيين يتعمّدون إبقاء الأمور غامضة وضبابية، موضحاً أن مقاربتهم إزاء المراحل الأولى من الهجوم المضاد ربّما تكون مشتّتة (حيال الجبهة التي يجب التركيز عليها)، أو يشوبها جانب من الانتهازية وتحيّن الفرص (ربطاً بأخطاء الخصم)، وبخاصّة في حال أخطأت موسكو في تقدير نوايا قوات زيلينسكي وخططها، أو أساءت توزيع قواتها في الميدان. وفي الاتجاه نفسه، يرى الضابط السابق في الاستخبارات البريطانية، فيليب إنغرام، أنّ «المكاسب الميدانية المعلَن عنها من الجانب الأوكراني تُعدّ مشجّعة لناحية استكشاف سبل الهجوم الأكثر نجاعة، ومحاولة إحداث ثغرات (في دفاعات الروس)». ويتوقّع إنغرام أن تبادر قوات كييف إلى «الزجّ بتشكيلات عسكرية كبيرة بهدف شنّ هجوم واسع على طول المحور الرئيس للعمليات، فور تمكّنها من اختراق أولى خطوط الدفاع الروسية». ويردف: «حتى ذلك الحين، سيستمرّ الأوكرانيون في ممارسة الضغط العسكري على نقاط تموضع القوات الروسية، بصورة تجعل الأخيرة في حالة من الترقّب المستمرّ لموعد الهجوم العتيد ومكانه».

وبصرف النظر عن التكهّنات، فإن الثابت هو أن الهجوم الأوكراني يمثّل حاجة لواشنطن وبروكسل، وليس فقط لكييف، ولا سيما أن عامل الوقت بات عنصراً ضاغطاً على الحسابات السياسية لتلك العواصم التي تتمسّك بكسب معركة الرأي العام داخلها في استحقاقات انتخابية مرتقبة، وفي طليعتها السباق الرئاسي الأميركي لعام 2024، بقدْر تمسّكها في الوقت نفسه بتحقيق مكاسب ميدانية على ساحة الحرب في أوكرانيا. فالهجوم الأوكراني المضاد، في حال نجاحه ولو بصورة جزئية، سيفتح الباب أمام الترويج لنجاح استراتيجية الغرب في تحويل أوكرانيا إلى مثال عسكري نموذجي في مواجهة «النزعة التوسعيّة» الروسية، بحيث يكون قابلاً للإسقاط على سيناريوات اشتباك محتملة مع خصوم دوليّين آخرين، وعلى رأسهم الصين. كما أنه سيوفّر الأرضية المناسبة لإقناع الجماهير الغربية بمدى صوابية أو أحقّيّة إعطاء كييف ضمانات أمنية، سواء من جانب الغرب، أو من جانب روسيا في أيّ تسوية مستقبلية.

في هذا الجانب، يلاحَظ أن الخطاب المعلَن للغرب يميل إلى الانحياز التامّ لطموحات كييف إلى «التحرير الكامل»، بدءاً من استعادة أراض من القوات الروسية في إقليم دونباس، على غرار استعادة خيرسون، وخاركيف منذ نحو عام، علاوة على أولوية دحْرها في الوقت الراهن من السواحل الجنوبية الشرقية لبحر آزوف، وخاصة زابوروجيا، باعتبار تلك السواحل نقطة الاتصال البري الوحيدة بين شبه جزيرة القرم، والأراضي الروسية، تمهيداً لوضع المنطقة التي ضمّتها روسيا، عام 2014، ضمن مرمى مدفعية قوات زيلينسكي وصواريخها، فضلاً عن إلحاق خسائر فادحة بموسكو، في الأرواح والعتاد، على نحو قد يجبر الرئيس فلاديمير بوتين على إعادة حساباته. لكن في الكواليس، تبدو التباينات بين زيلينسكي وحلفائه الأميركيين والأوروبيين أكثر وضوحاً؛ ذلك أن هؤلاء يشكّكون في مدى واقعية ما ترمي إليه كييف، انطلاقاً من اعتبارات تتعلّق بتفوّق موسكو على أكثر من صعيد. وبحسب صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن الغرب يمنّي النفس، ضمن سقف الحدّ الأدنى، بنجاح أوكرانيا في استعادة بعض المناطق الريفية، أو بعض البلدات والحواضر المدينية المتوسطة الحجم، أو حتى السيطرة على بقع جغرافية محدودة على سواحل بحر آزوف، وإذا كان الغرب على يقين تامّ باستحالة هزيمة موسكو، المتفوّقة عديداً وعتاداً، فإن منْع انتصارها يُعدّ هدفاً له في ذاته، إضافة إلى إبلائه أهميّة قصوى لتمكين كييف من الاحتفاظ بالمناطق التي سبق لها أن استعادتها.

في المقابل، وإزاء هذا «الحشد الكوني» ضدّ موسكو، فإن الأخيرة «عقلنَت» حسابات «الحقل الأوكراني»، بحيث لم يعُد تركيزها ربّما منصبّاً على إسقاط نظام كييف، أقلّه في المدى المنظور، بقدْر اهتمامها بتدعيم عوامل صمودها في الحرب، التي تأخذ، يوماً بعد يوم، شكل حرب بين روسيا والغرب، الذي تسود دوائره السياسية والعسكرية، للمفارقة، مخاوف حقيقية من سيناريو «اليوم التالي» لهزيمة محتملة لموسكو، قد تدفع بوتين إلى تصعيد حملته ضدّ كييف، أو تشجّعه على الركون إلى «الخيار النووي»، وهو ما لمحت إليه الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أخيراً. وبحسب مصادر استخبارية، فقد واجهت القوات الأوكرانية صعوبات ميدانية جمّة، بالنظر إلى نقاط تفوّق روسيا تقليدياً، سواء في مجال بناء التحصينات، ووسائط الحرب الإلكترونية، أو على مستوى سلاحَي الجو والمدفعية. كما أن الروس أبلوا بلاءً حسناً في «التكتيكات الدفاعية» داخل المناطق الأوكرانية التي سيطروا عليها، ذلك أن ظروف الميدان غالباً ما ترجّح كفّة الطرف «المدافع» في ساحة المعركة، انطلاقاً من بديهيات العلوم العسكرية. ومع توقّع هطول الأمطار على مدى أيام، فإن تلك العوامل سوف تفضي إلى تحييد مؤقت لعنصر التفوق الجوّي (نظرياً) لروسيا، وأيضاً إلى عرقلة تطلّع القوات البرية الأوكرانية إلى تحقيق تقدّم إضافي ملموس على الأرض.

> الخطاب المعلَن للغرب يميل إلى الانحياز التامّ لطموحات كييف إلى «التحرير الكامل»

روسيا مطمئنّة إلى وضعها: الكفّة مائلة لصالحنا

موسكو ـ الأخبار

تبدو روسيا مطمئنّة إلى الوضع العسكري على الجبهة الأوكرانية؛ فبعد مرور أسبوعَين على إطلاق أوكرانيا هجومها المضاد الذي رُصد له الغرب عتاداً عسكرياً متطوّراً من دبابات «ليوبارد 2» الألمانية، وعربات «برادلي» الأميركية المدرّعة وغيرها الكثير، نجحت موسكو في صدّه في مراحله الأولى، على رغم أنه لا يزال متواصلاً على أكثر من جبهة شرقاً وجنوباً. ويَظهر من خلال التعاطي الروسي مع الهجوم، وخصوصاً في شقّه الإعلامي، أن روسيا أدركت - وإنْ متأخرةً بعض الشيء - أهميّة الصورة في الحرب النفسية؛ فكان لتوثيق تدمير دبابات «ليوبارد» وعربات «برادلي»، والاستيلاء على معدّات تركها الجنود الأوكرانيون الفارّون، أثراً مهمّاً على أكثر من مستوى. فمن ناحية، استطاعت موسكو تطمين شعبها، وسكّان دونباس وخيرسون وزابوروجيا (التي استولت عليها أو على أجزاء منها). إلى أنها تدير المعارك بما يضمن مصالحها، وأن لها اليد الطولى في الميدان، فيما كانت رسالتها إلى كييف واضحة لناحية زعزعة ثقة أفراد القوات الأوكرانية بإمكان تحقيق أيّ انجاز في الهجوم. وإلى «الناتو» لجهة تدمير هيبة فخر الصناعة العسكرية لدوله.

ولم تكتفِ روسيا بالبيانات والصور الصادرة عن وزارة دفاعها، بل دخل رئيسها، فلاديمير بوتين، شخصيّاً، على خطّ الهجوم المضاد، بعدما تناول، في أكثر من محطّة، ما يجري في الميدان الأوكراني، لإدراكه مدى تأثير كلماته على جمهوره الذي يثق به وبما يقوله، وفق ما تفيد به مراكز الدراسات التابعة للدولة. وفي هذا الإطار، دأب بوتين على الترويج لكون نتائج الهجوم الأوكراني «كارثية» على القوات الأوكرانية، والتذكير بأن كييف لم تنجح في تحقيق أيّ نجاح ملموس، على رغم وصول قواتها إلى خطّ الدفاع الأول، واستخدامها لذلك الغرض الاحتياطي الاستراتيجي لاختراق الدفاعات. كما دأب على التسويق لكون الجيش الروسي نجح في تدمير أكثر من 30% من العتاد الغربي، قائلاً غير مرّة إن «برادلي وليوبارد تحترقان بشكل جميل كما توقّعنا». وهو ما قابله إقرار صريح من جانب ألمانيا و«الناتو» بتدمير نحو 15% من دبابات «ليوبارد 2»، وعربات «برادلي»، وفق ما ذكرت وسائل إعلام غربية. وفي الميدان، كثّفت روسيا ضرباتها الجوّية، مستهدفةً مخازن السلاح الغربية، في إطار سعيها إلى ضرب خطوط الإمداد الأوكرانية للجبهات.

ومع ذلك، تؤكد موسكو، وفق تصريحات بوتين، أن الوضع على الجبهات «صعب، لكنه تحت السيطرة»، وهو ما يطرح علامات استفهام حول جدوى الهجوم الأوكراني المضاد والإصرار عليه، وما إذا كان سيحقّق أيّ تغيير في المشهد الميداني يعزّز من موقف كييف في أيّ مفاوضات مستقبلية. إذ أثبتت مجريات الهجوم، في الأسبوعين الماضيَين، أن الجيش الروسي لا يزال يتحكّم بمسار المعركة، على رغم كلّ الدعم العسكري واللوجستي والاستخباري الذي توفّره دول «الناتو» لقوات كييف. ويضاف إلى ما تقدّم، تأكيد الرئيس الروسي أن العملية العسكرية مستمرّة حتى تحقيق أهدافها، وأن نزع سلاح أوكرانيا يمضي على قدم وساق، وأنه «لم يبقَ لدى كييف تقريباً أسلحة محلية الصنع، وكل ما تستخدمه من الخارج»، في ما يؤشّر إلى إصرار بلاده على المضيّ في معركتها تلك. وفي المقابل، تواصل القوات الأوكرانية استهداف الأراضي الروسية في بيلغورود، وإرسال المسيّرات إلى موسكو، حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس، وقوع هجوم بالمسيّرات على قاعدة عسكرية في العاصمة، ما حدا بوزير الدفاع، سيرغي شويغو، إلى تحذير كييف من أن موسكو ستستهدف بردّ فوري مراكز القرار الأوكرانية، في حال نفّذت الأخيرة تهديداتها واستهدفت أراضي شبه جزيرة القرم بصواريخ بعيدة المدى من نوع «هيمارس» الأميركية و«ستورم شادو» البريطانية.

في رأي المحلّلين الروس، فإن الهجوم الأوكراني المضاد مصيره الفشل؛ ذلك أن موسكو استعدّت له جيداً، فيما تبدو متحكّمة بالميدان بشكل أفضل، خاصّة وأنها تتفوّق عديداً وعتاداً. ووفق الخبير العسكري، فلاديسلاف شوريغين، فإن الهجوم الحالي اصطدم بعوامل عدّة: الأول، أن «الجيش الروسي مختلف نوعياً (عمّا توقّعوه). فأوكرانيا تواجه دفاعاً جيّد الإعداد». الثاني، أن «القوات الأوكرانية ليست مدرّبة بشكل كاف. وعلى رغم أن التجنيد في الجيش مستمرّ، حيث جُنّد ما يقرب من 200 ألف فرد، منذ بداية 2023، إلّا أنه، وفي غضون ثلاثة إلى أربعة أشهر، من المستحيل ببساطة تحويل المجنّدين إلى مقاتلين ذوي خبرة». والثالث، يتمثّل في وجود مشكلة جدّية للغاية، في كوادر القيادة، إذ يوضح شوريغين، في هذا السياق، أن «أوكرانيا فقدت أكثر من نصف ضباطها في عام واحد، وعلى المستوى الأدنى ما يقرب من 70% منهم، أي من مستوى قادة الفصائل والسرايا والكتائب. وقد بدأ يَظهر الآن تأثير ذلك عليهم بشكل مأساوي».

بيدو «الناتو» ساعيا لإظهار نوع من التفوق في الميدان. يمكن تسويقه كمبرر للاستمرار في مدّ أوكرانيا بالمساعدات (أ ف ب)

مفارقات الحسابات الغربية
دعم كييف (ليس) أبديّ الجدوى

لينا بعلبكي

منذ أن بدأ «الناتو» زحفه شرقاً، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، ظلّ السؤال الرئيس الذي يواجه الحلف يتمثّل في المدى الذي يمكن للولايات المتحدة بلوغه لـ«حماية» الدول الواقعة تحت مظلّتها الأمنية على الجانب الشرقي لأوروبا، المحاذي لروسيا. إلّا أن الحرب الدائرة في أوكرانيا، فرضت سؤالاً مغايراً: هل يمكن لدولة تخوض حرباً مباشرة (مع روسيا) أن تنضمّ إلى الحلف؟ الأكيد أن عضوية أوكرانيا المفترضة في «الأطلسي» من شأنها أن تجذب دولَه إلى خوض حرب أكثر مباشرة مع روسيا. من هنا، على ما يبدو، وفي سياق المحادثات والتحرّكات التحضيرية لقمّة فيلنيوس (ليتوانيا) الأطلسية المقرّر عقدُها يومَي 11 و12 تموز المقبل، لن يُعرض على كييف جدول زمني ذي مواعيد محدّدة يمكّنها بحلوله الانضمام. وبينما تواترت الأنباء عن مسار «أقصر» يُقدَّم إليها لهذا الغرض، قال الرئيس الأميركي، جو بايدن، السبت الماضي: «لن نسهّل أمر» العضوية، مؤكداً أنه «ينبغي أن تنطبق عليهم المعايير نفسها»، ولكن من دون أن يربط مسألة العضوية بنتائج المعركة، على غرار ما فعل الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، من جهته، أقرّ الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بأن عضوية أوكرانيا «لا يمكن الوصول إليها اليوم»، فيما بدت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بربوك، أكثر وضوحاً، حين قالت: «لا يمكننا الحديث عن عضوية جديدة في خضمّ الحرب».

واستباقاً لأيّ وعود شفهية خلال القمّة المرتقبة التي وصفها بـ«المصيرية»، طالب الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، في 6 حزيران، بـ«ضمانات مكتوبة» في شأن المساعدات المالية والعسكرية لبلاده وتشديد العقوبات على روسيا، إلى حين انضمام أوكرانيا إلى «الناتو»، «لكي لا يتذرّع أحد الزعماء لاحقاً بأن المجتمع يتعب والاقتصاد يتعب». ويبرز من بين «جوائز الترضية» التي يمكن أن يمنحها الحلف لكييف خلال القمّة، إنشاء محتمل لهيئة جديدة تُعرف باسم «مجلس الناتو الأوكراني»، يقول «الأطلسي» إنها بمثابة «بوابة للعضوية المستقبلية»، فضلاً عن عرض برنامج طويل الأجل لنقل القوات المسلّحة الأوكرانية إلى معايير ومبادئ «الناتو»، بالإضافة إلى «ترقية» أوكرانيا عبر السماح لها بالمشاركة في المناقشات «الأمنية» للحلف. في الوقت نفسه، يمارس ستولتنبرغ، مدعوماً من فرنسا وبريطانيا، ضغوطاً داخل الحلف من أجل المضيّ في ما يسمّى «النموذج الإسرائيلي»، الذي يسمح لكييف - في حال تفعيله - بتلقّي مساعدات سنوية بقيمة 500 مليون يورو، وفق شبكة «بلومبرغ». ويعكس اسم النموذج المذكور، والذي صيغ في أيلول الماضي، اعتقاد واشنطن وحلفائها بإمكانية نضب بوّابة لهم في شرق أوروبا، تمثّل وظيفياً بالنسبة إليهم ما تمثّله إسرائيل في الشرق الأوسط.

وعلى وقع استمرار الهجوم الأوكراني المضاد، والذي لا يبدو إلى الآن أنه يحقّق نتائج طيّبة، ولا سيما مع تحوّل «دُرر» الصناعات العسكرية الغربية، من مِثل منظومتَي «باتريوت» و«هيمارس» ودبابات «ليوبارد» وعربات «برادلي» وغيرها، إلى صيد سهل بأيدي الجيش الروسي، جاءت مناشدة «الأطلسي»، أعضاءه، عشية اجتماع استضافته بروكسل أخيراً لوزراء دفاع الحلف، ضمان تزويد أوكرانيا بالمزيد من «الأسلحة والإمدادات والصيانة اللازمة»، وما رافقها من حديث عن الحاجة إلى تحقيق مكاسب أوكرانية ملموسة قبل القمّة. وعليه، يبدو إنشاء محتمل لهيئة جديدة تُعرف باسم «مجلس الناتو الأوكراني»، يقول «الأطلسي» إنها بمثابة «بوابة للعضوية المستقبلية»، فضلاً عن عرض برنامج طويل الأجل لنقل القوات المسلّحة الأوكرانية إلى معايير ومبادئ «الناتو»، بالإضافة إلى «ترقية» أوكرانيا عبر السماح لها بالمشاركة في المناقشات «الأمنية» للحلف. في الوقت نفسه، يمارس ستولتنبرغ، مدعوماً من فرنسا وبريطانيا، ضغوطاً داخل الحلف من أجل المضيّ في ما يسمّى «النموذج الإسرائيلي»، الذي يسمح لكييف - في حال تفعيله - بتلقّي مساعدات سنوية بقيمة 500 مليون يورو، وفق شبكة «بلومبرغ». ويعكس اسم النموذج المذكور، والذي صيغ في أيلول الماضي، اعتقاد واشنطن وحلفائها بإمكانية نضب بوّابة لهم في شرق أوروبا، تمثّل وظيفياً بالنسبة إليهم ما تمثّله إسرائيل في الشرق الأوسط.

وعلى وقع استمرار الهجوم الأوكراني المضاد، والذي لا يبدو إلى الآن أنه يحقّق نتائج طيّبة، ولا سيما مع تحوّل «دُرر» الصناعات العسكرية الغربية، من مِثل منظومتَي «باتريوت» و«هيمارس» ودبابات «ليوبارد» وعربات «برادلي» وغيرها، إلى صيد سهل بأيدي الجيش الروسي، جاءت مناشدة «الأطلسي»، أعضاءه، عشية اجتماع استضافته بروكسل أخيراً لوزراء دفاع الحلف، ضمان تزويد أوكرانيا بالمزيد من «الأسلحة والإمدادات والصيانة اللازمة»، وما رافقها من حديث عن الحاجة إلى تحقيق مكاسب أوكرانية ملموسة قبل القمّة. وعليه، يبدو واضحاً أن الهجوم الأوكراني المضاد، والذي لا يبدو إلى الآن أنه يحقّق نتائج طيّبة، ولا سيما مع تحوّل «دُرر» الصناعات العسكرية الغربية، من مِثل منظومتَي «باتريوت» و«هيمارس» ودبابات «ليوبارد» وعربات «برادلي» وغيرها، إلى صيد سهل بأيدي الجيش الروسي، جاءت مناشدة «الأطلسي»، أعضاءه، عشية اجتماع استضافته بروكسل أخيراً لوزراء دفاع الحلف، ضمان تزويد أوكرانيا بالمزيد من «الأسلحة والإمدادات والصيانة اللازمة»، وما رافقها من حديث عن الحاجة إلى تحقيق مكاسب أوكرانية ملموسة قبل القمّة. وعليه، يبدو واضحاً أن الهجوم الأوكراني المضاد، والذي لا يبدو إلى الآن أنه يحقّق نتائج طيّبة، ولا سيما مع تحوّل «دُرر» الصناعات العسكرية الغربية، من مِثل منظومتَي «باتريوت» و«هيمارس» ودبابات «ليوبارد» وعربات «برادلي» وغيرها، إلى صيد سهل بأيدي الجيش الروسي، جاءت مناشدة «الأطلسي»، أعضاءه، عشية اجتماع استضافته بروكسل أخيراً لوزراء دفاع الحلف، ضمان تزويد أوكرانيا بالمزيد من «الأسلحة والإمدادات والصيانة اللازمة»، وما رافقها من حديث عن الحاجة إلى تحقيق مكاسب أوكرانية ملموسة قبل القمّة. وعليه، يبدو

> طالب الرئيس الأوكراني بـ«ضمانات مكتوبة» في شأن مساعدات مالية وعسكرية وتشديد العقوبات على روسيا

وفي هذا الإطار، أقرّ ستولتنبرغ بأنه «ستكون هناك خسائر في معدات الناتو الحديثة»، آملاً في الوقت نفسه الموافقة على تكثيف الإنتاج العسكري، والذي سيُبنى فيه خلال قمّة فيلنيوس، فيما شدّد وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، خلال اجتماع بروكسل، على ضرورة الاستمرار في «تزويد أوكرانيا بأنظمة الدفاع الجوي والذخيرة التي تحتاجها بشكل عاجل».

وبالعودة إلى اقتراح «النموذج الإسرائيلي»، وافق مسؤولون كبار في عدّة عواصم أوروبية، بما فيها باريس وبرلين، مبدئياً على الخطّة، على أن تعمل واشنطن «كضامن رئيس للترتيبات الأمنية»، إلّا أن الآمال «الأطلسية» تصطدم بحقيقة كون 45,3% من إجمالي المساعدات الممنوحة لكييف مصدرها واشنطن، التي تؤمّن أيضاً أكثر من ثلثَي موازنة «الناتو»؛ وبالتالي، فإن هذا المشروع سيكون محفوفاً بالمخاطر. فمن جهة، تحتاج أوكرانيا إلى عمليات ضخّ منهجية وواسعة النطاق، في ظلّ تشكيل القروض 58% من ميزانيتها، وميْل دينها الخارجي في نهاية العام الحالي إلى بلوغ 106% من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب ما أقرّت به حكومتها. وفي المقابل، يضيق الوقت، قبيل الانتخابات المقرر إجراؤها العام المقبل، أمام إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، لإظهار جدوى تقديماتها السخيّة للمشروع الأوكراني، خصوصاً في ظلّ تركيز الجمهوريين على فشل هذه السياسة، ومساعيهم لعرقلة خطط مساعدة أوكرانيا من بوابة خفض الإنفاق على مجالات أخرى جراء الحجم الكبير للدين العام الأميركي.

في الوقت الحالي، لا يزال مستوى التعاطف مع أوكرانيا في المجتمع الأميركي مرتفعاً جداً، إلّا أن واشنطن وحلفاءها قد لا يملكون خيارات كثيرة للمناورة في حال تحقّق الفشل الذي بدأت ملامحه بالظهور. ومن هنا، تبرز الحاجة الأميركية إلى فتح الأبواب أمام تسوية دبلوماسية تطرق إليها وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، مرّتين هذا الشهر. ففي الثاني من حزيران، أعلن بلينكن، للمرّة الأولى، أن بلاده ستربط بـ«أيّ مبادرة تفاوضية»، معتبراً أن الهجوم الأوكراني المضاد من شأنه «تعزيز موقعها (أوكرانيا) على طاولة أيّ مفاوضات مستقبلية». وبينما يحافظ «الأطلسي»، إلى الآن، على خطاب عالي النبرة لم يُعِد مواتياً للوقائع على الأرض، أعلن مستشار الرئيس الأوكراني، أندريه يرماك، آخر الشهر الماضي، أن بلاده وحلفاءها ينوون عقد قمّة «سلام» عالمية تُدعى إليها دول داعمة لروسيا وأخرى لم تُدِن الحرب، من مثل الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وهو ما أبدى الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، دعمه له.

في كلّ الأحوال، تتّجه الأنظار إلى قمّة فيلنيوس، التي يبدو أنها، إلى جانب تظهيرها حدود الدعم المستقبلي لنظام كييف، ستلقي بظلالها أيضاً على مدى «مشروع الأمن الأوروبي»، الذي يعني ضمنيّاً تجميد الصراع مع روسيا الآن أو في المستقبل القريب، ولا سيما في ضوء المعادلات الدولية المتشكّلة حالياً. أمّا السؤال الرئيس الآن، فيبقى: ما الذي يمكن أن تُقدم عليه أوكرانيا، من اليوم وحتى القمّة المرتقبة، من إجراءات ميدانية أكثر تقدّماً، كي تُظهر لرعاتها أنها «جديرة» بالمهمّة الموكلة إليها؟

الكرة اللبنانية

رامي الحاج

ليوناردو شاهيث

رامي نجاريني

اندريه نادر

أبناء المهاجرين ذخيرة لبنان في كأس آسيا

يبدا منتخب لبنان لكرة القدم مشاركة خارجية جديدة اليوم. عندما يلتقي بنغلادش (الساعة 13.00 بتوقيت بيروت) في بطولة اتحاد جنوب آسيا. هي فرصةٌ مهمة للاحتكاك. لكنّ الواضح ان المنتخب يحتاج اكثر وتحديدا إلى عناصر مؤثّرين يمكن ان يكون مصدرهم الخارج. وهم كثيرون بحسب المعطيات الخاصة بـ«الاخبار»

شربل كريّم

عندما استضاف لبنان نهائيات كأس آسيا عام 2000، كانت الملاعب المحلية تعجّ بالمواهب الاستثنائية. هناك في حراسة المرمى تواجد علي فقيه وأحمد الصقر، وفي الدفاع حضر أمثال الخبير كوركيّن إبنكبريان وفيصل عنتر، وفي الوسط كوكبة من النجوم، على غرار القائد جمال طه، موسى حجيج وفؤاد حجازي. أما الهجوم فقد اعتاد على قيادته النجم وارطان غازاريان، والخطير هيثم زين. ويضاف إلى كل هؤلاء أهم اسمين في تاريخ اللعبة بكُم احترافهما الناجح في ألمانيا: رضا عنتر ويوسف محمد.

لكن رغم ذلك، ادرك لبنان أنه لن يستطيع مجاراة اقرانه الآسيويين انطلاقاً من المجموعة التي ضمّته إلى إيران والعراق وتايلند عامذاك، فذهب إلى خطوةٍ غير مسبوقة بتجنيس نصف فريقٍ مع 5 لاعبين برازيليين هم جادير مورغنشترن، لويس فرنانديز، مارسيليو دا سيلفا، نيوتن دي أوليفيرا وجيليرتو دوس سانتوس، وقد انضم إليهم الأسترالي محمد رضا «موكي».

في تلك الفترة لم تكن المنتخبات الآسيوية تذهب إلى التجنيس إلا نادراً، بعكس ما هو الحال عليه حالياً في منتخباتٍ كثيرة مثل الصين والإمارات وقطر التي سبقابلها لبنان افتتاحاً في كأس آسيا المقبلة. وهذه المسألة المستجدة، إضافةً إلى ما تبيّن من نواقص فنية على صعيد المراكز واللاعبين القادرين على مجاراة المستوى على الساحة الدولية، يبدو الذهاب إلى استرداد جنسية أكبر عددٍ من اللاعبين ذوي الأصول اللبنانية أمراً حاسماً قبل المشاركة في البطولة القارية، وذلك وسط استحالة منح جنسية لعددٍ كبير من اللاعبين على غرار ما حصل في كأس آسيا 2000، والدليل هو المخاض العسير الذي عاشه الاتحاد اللبناني لكرة السلة لإصدار جواز سفر لبناني وهوية للأميركي عمري سيلمان لكي يرافقه إلى كأس العالم.

المونديال هدف الجميع

وكأس العالم تحديداً تدفع المنتخبات الآسيوية، وخصوصاً منتخبات الصفّين الثاني والثالث، إلى تقديم الغالي والنفيس من أجل الوصول إلى نسخة عام 2026 بعد زيادة عدد المقاعد الخاصة بالقارة الصفراء، إذ إن عمل الكل لا ينصبّ فقط على الظهور بشكلٍ جيّد في كأس آسيا بل أيضاً تشكيل منتخبٍ قوي من أجل التصفيات المؤهلة إلى كأس العالم.

من هنا، تذهب المنتخبات ومنها المحيطة بنا كالمنتخب السوري مثلاً، إلى إغراء اللاعبين المتاحين للانضمام إليها عبر دفع الأموال لهم، وهو السبب الذي كان وراء قبول اللاعب المولود في أستراليا مودي نجار الالتحاق بالمنتخب السوري.

وبحسب معلوماتٍ خاصة لـ«الأخبار»، فقد فتح الاتحاد اللبناني خطاً لاستقطاب نجار إلى تشكيلة «رجال الأرز»، وشرع في التواصل مع والده اللبناني الجنسية من أجل هذه الغاية، لكنّ مصدراً اتحادياً أشار بأسف إلى أن اللاعب ووالده استغلا هذا التواصل لرفع المبلغ الذي طلباه من السوريين (حُكي عن 100 ألف دولار) وسط محاولات هؤلاء لجذبه إليهم عبر كأس والدته سورية، وهو ما نجحوا فعلاً في القيام به.

بحثٌ مكثّف عن المغتربين

خسر لبنان فرصة الاستفادة من وجود لاعب أشوَل بإمكانه حتى ملء الفراغ في مركز الظهير الأيسر إذا اضطر الأمر، لكنّ العمل لم يتوقف في عملية البحث عن مغتربين آخرين والتواصل معهم من أجل ضمان استرداد جنسيتهم اللبنانية وتعزيز صفوف المنتخب الذي يبدو بحاجةٍ ماسّة إليهم كون المؤشرات الفنيّة تدلّ على أن عدد اللاعبين الذين بإمكانهم التواجد في التشكيلة الأساسية في كأس آسيا ليس بكثير.

وعلمت «الأخبار» من مصادر خاصة أن عملية مواكبة البحث عن لاعبين مغتربين باتت مكثّفة أكثر من أي وقتٍ مضى، وتحوّلت قضية استرداد جنسية البعض منهم إلى أولوية عند الاتحاد، وهو ما دفع رئيسه هاشم حيدر إلى زيارة وزير الشباب والرياضة جورج كلاس للطلب إليه طرح بند استثنائي في مجلس الوزراء لتأمين حصول الأخوين الكسندر وماتياس سكر على الجواز اللبناني بغية نقل جنسيتهم الكروية الدولية من البيرو إلى لبنان.

طبعاً استقدام أي لاعب للانضمام إلى منتخبنا ليس بالخطوة البسيطة بل دونه عقبات، فهناك أوّلاً إيجاد خطوط التواصل الصحيحة بمعنى الوصول إلى مفتاح اللاعب، وقد يكون أحياناً أحد أفراد عائلته أو وكيل أعماله. أضف إلى العمل على إقناعه بجدوى الانضمام إلى المنتخب اللبناني والإضافة التي ستقدّمها إليه هذه الخطوة، وهي مسائل ليست سهلة وتحتاج ربما في هذا الشأن إلى مفاوضين أذكياء ومتخصصين.

> من اوروبا واميركا اللاتينية واستراليا مجموعة من الاسماء اللبنانية مرشّحة للانضمام إلى المنتخب الوطني

رادار المواهب يرصد

وفي خضمّ هذا العمل رصد رادار «الأخبار» عدداً كبيراً من اللاعبين ذوي الأصول اللبنانية الذين يمكنهم أن يفيدوا المنتخب بشكلٍ كبير، لكن بينهم من يبدو مستحيلاً ضمّه أقلّه في الفترة الحالية، أمثال جناح الكمار تواصل معه لـ«الأخبار» أنه يبدو منفتحاً على القدوم للعب مع لبنان، لكن ليس قريباً بسبب تعرضه لإصابة في الوتر الصليبي لركبته حيث يحتاج إلى حوالي الشهرين للتخلص من آثارها نهائياً. كما أن هناك اسماً مثيراً للاهتمام بشكلٍ كبير وهو كريم صعب (22 عاماً) الذي يلعب كظهير أيمن مع فريق ديبورتيفو لا غارنا الفنزويلي، وقد سبق له اللعب مع فريق مينيروس دي غوايانا الذي يزيّن قميصه اسم بيروت والأرزة استناداً إلى الراعي الرسمي له وهو مطعم بيروت الذي يُعدّ أحد أشهر مطاعم البلاد.

كل هؤلاء واستناداً إلى أعمارهم ومراكزهم يمكن أن يكونوا عماد منتخبٍ مميّز مستقبلاً إذا ما تمكن لبنان من إقناعهم بالدفاع عن ألوانه، والطّعم يبدو مغرياً: محاولة التأهل واللعب في نهائيات كأس العالم التي تبدو بعيدة المنال عنهم في حال تمسّكوا بجنسياتهم الكروية الحالية.

وفيات

من آمن بي وإن مات فسيحيا

زوج الفقيدة: الياس جرجس الهبر

ولداها: رلى وهشام

شقيقها: محمد، زوجته لميس مومنه وعائلتهما

شقيقاتها: سميرة أرملة المرحوم عدنان ماريديني

أمال، زوجة الدكتور سعد خوري وعائلتهما

رنده

راغدة، زوجة عدنان حلاق وعائلتهما

وعموم عائلات: الددا، الهبر، اليمن، مومنه، ماريديني، خوري، حلاق، السبيعي، دلي بلطة، حبيقة، جبور، ناصر، غصن وأنسباؤهم

في الوطن والمهجر ينعون إليكم بمزيد من الأسى فقيدتهم الغالية المرحومة

سامية كمال الددا

زوجة الياس جرجس الهبر

الراقدة على رجاء القيامة المجيدة والحياة الأبدية يوم أمس الأربعاء في 21 حزيران 2023.

يُحتفل بالصلاة لراحة نفسها اليوم الخميس في 22 الجاري، الساعة الرابعة بعد الظهر في كنيسة مار يوحنا المعمدان (مدافن مار الياس بطينا) وطى المصيطبة. تُقبل التعازي في صالون كنيسة دير مار الياس بطينا، وطى المصيطبة، قبل الدفن وبعده، ويوم غدٍ الجمعة في 23 الجاري ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى الساعة السادسة مساءً.

لكم من بعدها طول البقاء، صلّوا لأجلها.

المسيح قام حقاً قام

الرجاء إبدال الأكاليل بالتبرع للكنيسة واعتبار هذه النشرة إشعاراً خاصاً

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

إعلانات رسمية

إعلان شطب شركة

بمُوجب محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للمُساهمين بتاريخ 2022/11/14، تقرر بتاريخ 2023/6/1 حلّ شركة انترناشنال اكستريان هولدنغ كومباني ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها السيد عمرو القوتلي وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مُسجلة برقم /1903265/ ورقم تسجيل في المالية /3180750/.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال عشرة أيام من آخر نشر.

أمين السجل التجاري في بيروت

بالتكليف مرلين دميان

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

يُبلغ إلى المطلوب إبلاغه انطوان أسعد حبيب مجهول محل الإقامة

عملاً بأحكام المادة /409/ أصول مُحاكمات مدنية تُخطرك هذه الدائرة علماً بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2016/1374 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالب التنفيذ بنك الموارد ش.م.ل. وناتجاً عن طلب تنفيذ عقد تعامل وكشف حساب المُتضمن إلزامك بدفع مبلغ 14,629,12/ د.أ. عدا الفوائد والرسوم والمصاريف.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت

سعد مشموشي

إعلان

صادرة عن دائرة تنفيذ بيروت

بُبلغ إلى المُنفذ عليه محمد فؤاد المصري المجهولة محل الإقامة

عملاً بأحكام المادة /409/أ.م.م. تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأنه لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2023/28 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالب التنفيذ ماهر عبدالله شهاب وناتجاً عن طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن محكمة بيروت الشرعية السنية العليا أساس 2022/239 سجل 2022/150 تاريخ 2022/4/6 الذي قضى بقبول الاستئناف الأصلي شكلاً ورد الاستئناف المُقابل شكلاً ورد الاستئناف الأساسي أساساً وتصديق الحُكم البدائي المُستأنف للأسباب والعلل فيه فضلاً عن تلك المُحررة في متن هذا الحُكم وإن الحُكم الابتدائي قضى وحُكم على المُدعى عليه ماهر عبدالله شهاب بمؤجل مهر مطلقته المُدعية هبة محمد فؤاد المصري البالغ عشرة آلاف دولار أميركي أو ما يُعادلها بالعملة اللبنانية. وردت الأقوال والدُفوع والمطالب المُخالفة أو الزائدة وتضمين المُستأنف الرسوم والنفقات والمصاريف والإتعاب حُكماً وجاهياً بحق المُستأنف غيابياً بحق المُستأنف ضدها بالدرجة الأخيرة مُعجل التنفيذ نافذاً على أصله (صدر وأفهم علناً بتاريخ 2022/4/6) أساس 2022/239 سجل 2022/150 وعليه، تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وتعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة خمسة أيام إلى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت

جمال الدسوقي

إعلان

صادرة عن دائرة تنفيذ بيروت

بُبلغ إلى المُنفذ عليه منى علي الحاج حسن المجهولة محل الإقامة

عملاً بأحكام المادة /409/ أ.م.م. تعلمكم هذه الدائرة بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2017/474 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالب التنفيذ بنك بيبلوس ش.م.ل. وناتجاً عن طلب تنفيذ سندات وعقد قرض وعقد حامل البطاقة للمبلغ 6,528/ د.أ. و/1,386,99 عدا الفوائد واللواحق.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة عشرة أيام إلى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت

سعد مشموشي

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

بُبلغ إلى المُنفذ عليها هبة محمد فؤاد المصري المجهولة محل الإقامة

عملاً بأحكام المادة /409/أ.م.م. تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأنه لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2023/28 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالب التنفيذ ماهر عبدالله شهاب وناتجاً عن طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن محكمة بيروت الشرعية السنية العليا أساس 2022/239 سجل 2022/150 تاريخ 2022/4/6 الذي قضى بقبول الاستئناف الأصلي شكلاً ورد الاستئناف المُقابل شكلاً ورد الاستئناف الأساسي أساساً وتصديق الحُكم البدائي المُستأنف للأسباب والعلل فيه فضلاً عن تلك المُحررة في متن هذا الحُكم وإن الحُكم الابتدائي قضى وحُكم على المُدعى عليه ماهر عبدالله شهاب بمؤجل مهر مطلقته الأرضي بلوك Old A4 رقم 911 من العقار رقم 934 من منطقة الباشورة العقارية والزامه بإخلائه وتسليمه إلى الجهة المُنفذة خالياً وشاغراً من أي شاغل وإلزامه بأن يدفع للجهة المُنفذة مبلغ وقدره /10,342,000/ل.ل. ليرة لبنانية مع الفوائد القانونية من تاريخ 2014/7/1 ولغاية الدفع الفعلي عدا الرسوم والمصاريف.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت

عبد الرحيم العاكوم

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

القاضي كالين عبدالله

يُبلغ إلى المُنفذ عليه جوزيف أبي نصر المجهول المقام

عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تُنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2022/401 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالبة التنفيذ شركة إنترا للاستثمار ش.م.ل. وناتجاً عن طلب تنفيذ الحكم الصادر عن حضرة القاضي المُنفرد المدني في بيروت رقم 2019/186 تاريخ 2019/2/28 القاضي بإسقاط حق المُنفذ عليه جوزيف أبي نصر بالتمديد القانوني في الماجور الكائن في الطابق الأرضي من البلوك السوق رقم G22 و G23 من العقار رقم 934 من منطقة الباشورة العقارية وإلزامه بإخلائه وتسليمه إلى الجهة المُنفذة خالياً وشاغراً من أي شاغل وإلزامه بدفع مبلغ وقدره /28,245,000/ل.ل. ليرة لبنانية مع الفوائد القانونية من تاريخ 2014/7/1 ولغاية الدفع الفعلي عدا الرسوم والمصاريف.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت

عبد الرحيم العاكوم

تبليغ

إعلان وفاة محمد حسن جمول

محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

تُفيد محكمة النبطية الشرعية الجعفرية أنه بتاريخ 2023/2/3 وتحت رقم أساس 2023/381 تقدمت لدى هذه المحكمة فاطمة محمد جمول بطلب إعلان وفاة (محمد حسن جمول تولد 1895 والدته حسناء بدران من بلدة دير الزهراني سجل 3/2 مهاجر مذهبه مسلم شيعي). فمن لديه اعتراض حول موضوع الطلب فليتقدم باعتراضه إلى قلم هذه المحكمة خلال عشرين يوماً تلي النشر تحريراً في 2023/6/21.

رئيس قلم محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

هشام فحص

مبوب

شركة كونتراكتينغ اند كلينينغ 2020 تطلب عمال تنظيفات عدد (50) على الأراضي اللبنانية كافة. للاستفسار: 81920200 - 71829879

إصرار لاعبي المنتخب على التعويض وتلميع الصورة

أسئاء اللاعبون من الانتقادات التي وجهت اليهم من دون تقدير الظروف الصعبة التي مرّوا بها (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

يفتح منتخب لبنان الأول صفحته الثانية ضمن معسكره الإعدادي في الهند تحضيراً لكأس آسيا حين يلتقي منتخب بنغلادش في أولى مباريات المجموعة الثانية ضمن دورة اتحاد جنوب آسيا الودية التي تشارك فيها ثمانية منتخبات. هي المباراة الأولى قبل أن يلعب مع بوتان الأحد المقبل (13,00). يدخل لاعبو المنتخب إلى الدورة الجديدة بهدف رئيسي هو تلميع الصورة وتعويض المشاركة الأولى ضمن دورة كأس القارات التي لم تكن على مستوى الآمال على صعيد النتائج والأداء، حيث حلّ لبنان في المركز الثاني خلف الهند.

لاعبو المنتخب يريدون الردّ على كل الانتقادات التي طاولتهم في الأيام الماضية، حيث علمت «الأخبار» أن استياء كبيراً وحالة من الغضب كانا حاضرَين لدى عدد كبير من اللاعبين بسبب الحملة التي شُنّت على اللاعبين الذين يرى معظمهم أنها لا ترتكز إلى معطيات حقيقية. فلا أحد في بيروت يعلم حجم المعاناة التي عاشها اللاعبون، خصوصاً مع خوض مباراتين بدرجة حرارة لامست الـ43 درجة مئوية. كما أن ضغط المباريات مع خوض أربع مباريات خلال عشرة أيام ليسا بالأمر السهل كما قال قائد المنتخب حسن معتوق لـ«الأخبار». فبرأي الكابتن حسن أن مشكلة المنتخب في المباريات السابقة وخصوصاً آخر مباراتين أمام الهند كانت في تراجع منسوب اللياقة البدنية والإرهاق الذي ظهر على اللاعبين نتيجة التعب ودرجة الحرارة المرتفعة، إضافة إلى عدم الاعتياد على خوض هذا العدد من المباريات خلال هذه الفترة القصيرة.

اليوم يبدأ المنتخب اللبناني مشواراً تحضيرياً جديداً في مدينة بانغالور الهندية حيث وصل المنتخب قبل يومين. الظروف على صعيد الطقس مختلفة وهي أفضل من التي كانت عليه في مدينة أوديشا، لكنّ المشكلة في ضعف المرافق والملاعب إلى جانب الفندق المخصّص لمنتخبات المجموعة. هذا الأمر دفع بالاتحاد إلى التحرّك سريعاً لحل مشكلة الفندق، ملوّحاً بعودة البعثة إلى بيروت والانسحاب من الدورة في حال لم يتم تأمين فندق مريح يليق باللاعبين. وبالفعل هذا ما قام به المنظّمون حيث انتقلت البعثة إلى فندق أفضل وبدأ الفريق اللبناني التحضير للمباراة الأولى مع بنغلادش التي سيغيب عنها نادر مطر ومحمد حايك بداعي الإصابة.

ويهدف المنتخب اللبناني إلى التأهّل إلى نصف نهائي البطولة حيث من المتوقع أن يتأهل إلى هذا الدور منتخبا الهند والكويت اللذان يلعبان في المجموعة الأولى إلى جانب منتخبَي نيبال وباكستان.

موسيقى

مارسيل خليفة وشربل روحانا يستأنفان «جدَلهما» الحبّي

ساندرا الخوري

بعد نحو 28 عاماً، يلتقي عودا مارسيل خليفة وشربل روحانا في «جدل» جديد ضمن ثلاث أمسيات تنطلق الليلة في باحة «معهد فيلوكاليا» في عيْطورة، يعود ريعها لدعم أنشطة «دار العود» في المعهد. في اتصالنا معه للحديث عن الأمسيات المرتقبة، يقرّ شربل روحانا أن الفترة الماضية كانت صعبة جداً، تغيّرت فيها أمور كثيرة، كبرت الهموم، ولكن مع ذلك «علينا أن نكمل بما نعرفه». المرة الأخيرة التي اجتمع فيها روحانا بمارسيل خليفة، الذي تربطه به علاقة قربى أيضاً، على المسرح، كانت في تسعينيات القرن المنصرم، عندما قدّما «جدل»: عمل كُتب لعودَين وبايس وإيقاع (رق)، تبلغ مدّته 78 دقيقة، بأربع حركات. هو عمل متكامل لمحبي الموسيقى الآلية، يتنوّع تأثيراته، وبراعة مؤديه وغنى الأحاسيس التي يثيرها في الأذن والروح. في الأصل، رغب خليفة الذي ألّف العمل، في أن تعزفه أوركسترا كاملة، ولكنه في النهاية كتبه لرباعي.

> هناك عودان يعزفان الفكرة من دون آلات أخرى

هذه المرة، يلتقي الفنانان منفردين على التيهما. «هذا هو أبرز ما تغيّر في طريقة تقديم العمل» يقول روحانا، مضيفاً: «الرباعي له نكهة وكذلك العودان وحدهما. ففي هذه الحالة، يذهب العازف بالفكرة حتى الأخير. هناك عودان يعزفان الفكرة من دون آلات أخرى. هناك إمكانات عدة، فقد يكون هذا الرباعي مع أوركسترا كبيرة وسيعطي أيضاً في هذه الحالة نكهة مغايرة. هو حوار وجدل في جوّ من المحبة، لأن الجدل قد يوصل إلى الخلاف أيضاً، هذا جدل حبّي لن يؤدي إلى خلاف مبدئياً».

كثيراً ما يُسأل روحانا لمَ «جدَل» بعد كل هذه السنوات؟ إجابته قد تكون مختلفة في كل مرة ولكنه يسأل بدوره: «لمَ نُعم ولمَ لا أيضاً؟ أجريت معي بعض المقابلات أخيراً وشرحت فيها أنني لا أحب التفريق بين موسيقى قديمة وجديدة. أتمنى ألا نتحدث عن هذا الموضوع. فالموسيقى هي ذاتها. يمكن تأدية عمل قديم بروح جديدة. العمل الذي نقدّمه هو نفسه، إذ إنه مكتوب ولم يتغيّر. ولكن نحن كموسيقيين تغيّرنا، والجمهور الذي يسمعنا تغيّر. لا أعني أنهم أشخاص مختلفون فقد يكون الشخص نفسه ولكنه يحمل معه 30 سنة. فمن الطبيعي أن نؤديه بنفس آخر، بطريقة أخرى، أبطأ، أسرع، أجمل، فيه قوة أكثر أو حنان أكثر... هذا هو جمال الموسيقى». حبّ الجمال هو تحديداً ما يجسّد فلسفة معهد «فيلوكاليا» الذي أسّسته الأخت مارانا سعد عام 2020 في «دير الزيارة» حيث تُقام الأمسيات. اقترحت لجنة المعهد الذي يضمّ قسماً مخصصاً لتعليم الموسيقى عموماً والعود خصوصاً فكرة تقديم «جدَل» من جديد. في الأصل، كان من المقرر أن تقام حفلتان فقط، ولكن نظراً إلى الحماسة التي أثارها الإعلان، أُضيفت أمسية ثالثة. من جهته، يقرّ روحانا: «كانت فكرة عفوية. طوال السنوات الماضية كنت أركّز على تعليم آلة العود وأتعاطى غالباً مع طلاب في هذه الآلة. وسُئلت مراراً متى سنقدّم «جدَل» من جديد؟ هناك لجنة في «فيلوكاليا» اقترحت تقديم «جدل» في قسم دار العود، وأنا ضمنها». في العام الماضي، أجرينا مسابقة دولية في هذا القسم شارك فيها طلاب وأساتذة عود من لبنان والخارج وكانت جميلة جداً. نحاول أن نقدّم نوعية في هذه الظروف لنعطي حماسة للطلاب». في أيلول (سبتمبر) الماضي، كان روحانا أحد أعضاء لجنة التحكيم في هذه المسابقة التي شهدت توافد عازفين من الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان والمغرب والكويت ومصر وإيران وتركيا واليونان للتباري ضمن فئتين من الأعمار، وإظهار مهاراتهم على العود.

ما الذي تغيّر في طريقة التفاعل بين روحانا وخليفة على المسرح بعد مرور كل هذا الوقت؟ يجيب روحانا بمزيج من الفكاهة والحماسة: «سنرى كيف سيكون التفاعل مع بعضنا على المسرح في الأسبوع القادم عندما نقدّم الأمسية. ولكن يمكنني القول إن التمارين جميلة. فيها الكثير من الهدوء والشعر الأبيض. فكرة أن نعود للقاء على العمل نفسه بعد 28 عاماً كانت جميلة بذاتها. ونحن نستمتع بها، ونستمتع بأن تكون لنا فرصة أن نعود لتقديم العمل نفسه. فهو أمر جميل لنا، وخصوصاً لأن ذلك لا يحدث غالباً وقلّما يُعطى المرء فرصة لكي يعود ويقدّم الشيء نفسه. كما أن اللقاء مع الناس يمنحنا أيضاً شعوراً جميلاً».

يتابع روحانا آلة العود وطلابها عن كثب منذ سنوات طويلة، وهو صاحب منهج جديد في تعليم الآلة. ويرى أن الإقبال عليها ما زال كبيراً بما أنّ العزف على العود إلزامي لطلاب الغناء العربي، ولذلك لها انتشار واسع. قبل أسبوعين، تخرّج طالب له من «جامعة الروح القدس»، حيث يدرّس منذ سنوات طويلة، وحاز شهادة في العزف على العود. أمر لا يحدث بكثرة، نظراً إلى صعوبة الوصول إلى هذه الدرجة من التمرّس بالآلة والحاجة إلى سنوات طويلة من التمارين والعمل قبل الوصول إلى المستوى المطلوب. يضيف روحانا في النهاية: «أتمنى أن يكون الجو طبيعياً في البلد. لا أستطيع أن أشرح بالتحديد ما الذي يعنيه ذلك في الواقع. لكن الحقيقة أنّ هناك ضياعاً وتعباً. ونحن نفعل كل ذلك لتشجيع الطلاب في هذه المرحلة».

المرة الأخيرة التي اجتمعا فيها على المسرح كانت في تسعينيات القرن المنصرم

«جدل»: 20:30 مساء اليوم والغد والسبت ـ باحة معهد «فيلوكاليا» (عيْنطورة ـ كسروان). للاستعلام: 70/927492

«كون» يُعيد خالد الهبر إلى الشوف

«كون» مشروع ثقافي يبنّي جديد سيبصر النور بعد غدٍ السبت في قلب الشوف وسط مناظر خلابة. في هذه المناسبة، دُعي الفنان اللبناني لافتتاحه في امسية موسيقية تعيده إلى الشوف بعد غياب عن المنطقة لنحو 15 عاماً

قبل الأزمة الاقتصادية والمعيشية ومرحلة كورونا، اعتاد الفنان خالد الهبر اللقاء بالجمهور صيفاً، وخصوصاً المغتربين، في مسرح الـ «تياترو» في منطقة فردان. لكن مع أحداث السنوات الماضية وإقفال المكان، ألغي هذا اللقاء الذي كان ينظّم مرة في الشهر تقريباً. بالحديث مع ابن الفنان، ريان الهبر، أخبرنا أن مناسبة حفلة الشوف، افتتاح مدرّب الرقص الفنان مازن كيوان مسرحاً جديداً في الهواء الطلق تحت اسم «كون»، سيشكّل عودة الهبر إلى الغناء في الشوف.

الأمسية تبدأ قبل مغيب الشمس للإتاحة للحضور الاستمتاع بالموسيقى والمناظر في الوقت عينه. اختار الهبر لهذه الحفلة مجموعة من الأغنيات التي تمتد على كامل مسيرته الفنية من أغنيات بداياته إلى أحدثها. سيكون هناك مرور على ريبرتواره، من أغنية «عازف الغيتار» إلى «رنا» وغيرهما. كما سيؤدي أغنيات غير مسجّلة مثل «كول يا بابا كول صار عنا بترول» التي قدّمها في الأوبنسكو عام 2011. كذلك، يقدّم أغنية أداها للمرة الأولى في الأوبنسكو أخيراً بعنوان «لَو بلي كانوا حاضرين». يختلف اللقاء هذه المرة عما سبقه من أمسيات موسيقية اعتاد الهبر تقديمها في الأوبنسكو. لن ترافقه فرقة موسيقية كبيرة بل نحو 12 عازفاً كما يخبرنا ابنه. هي أشبه بسهرة مع الناس، شبيهة بما قدّمه العام الماضي في «بار دامور»، في جو من الاسترخاء والمشروب، وليست حفلة كلاسيكية. برأي ريان، الناس متحمّسون لحضور هذا النوع من الحفلات التي تهدف لأنها نوع من الترفيه، بل لأنهم في لا وعيهم يقدّرون شخصاً صادقاً كالهبر، لم يخذلهم طوال هذه السنوات، ولم يكذب لا في الكلمة ولا في الموسيقى في ما يقدّمه على المسرح. هو صاحب أرشيف كبير من الأغنيات الملتزمة والجميلة. منذ أول موضوع تناوله في سبعينيات القرن المنصرم حتى اليوم، كلماته ظلّت صائبة وحقيقية تعكس الواقع الذي يعيشه الجميع.

من جهته، يخبرنا مازن كيوان عن فكرة المكان ودعوة الهبر تحديداً لافتتاحه. هو مشروع صيفي، يقدّم أنشطة فنية وثقافية في قلب الطبيعة تحثّ على احترام البيئة التي هي قوّتنا الوحيدة الآن في لبنان، وفرصة لقضاء بعض الوقت قبل وبعد هذه الأنشطة في خيم مجهّزة أعدّت لاستقبال الراغبين في قضاء أيام. ولدت الفكرة لدى الفنان قبل 15 عاماً، إذ عاش فترة طويلة في الخارج وكان يحضر مهرجانات وحفلات موسيقية في قلب الطبيعة. تنظيم الأحداث ليس جديداً عليه، فقد أطلق مهرجانَي:

اختار الهبر لهذه الحفلة مجموعة من الأغنيات التي تمتد على كامل مسيرته الفنية (كارل سلامة)

تانغو أحدهما عام 2009، والآخر عام 2014 هو «مهرجان بيبلوس للتانغو» سيفتتح دورته الثامنة في نهاية شهر أيلول (سبتمبر) المقبل. أما في مشروع «كون»، فهو أراد أن يبني «نوعاً من الجسور. الطاقة الموجودة في المدينة جميلة ولكننا بحاجة إلى صمت الطبيعة وإلى أن نكون متناغمين معها». «كون» دعوة لكي نظهر بالنسخة الأفضل لأنفسنا لأننا في الطبيعة. ولكي نكون على علاقة بأنفسنا الحقيقية والصادقة وبالتواصل مع البيئة التي هي أمّنا. وقصدنا أن نكتب «كون» مع الواو وليس «كُن» لأنه فعل أمر. أما «كون»، فدعوة بمحبة ولطف للناس لكي يقتربوا من أنفسهم الطيبة. الإنسان بطبيعته طيّب وبسبب الظروف والتوتر يبتعد عن ذلك ولا يعود حقيقياً».

جاء خبار خالد الهبر للافتتاح أولاً بحكم الصداقة التي تربط بين كيوان وابنه ريان الذي عمل معه. ولكن الأهمّ أنه يعتبره «فناناً كبيراً بإنسانيته والتزامه حقوق الإنسان. أنا اتحدّث من الناحية الإنسانية فحسب وبعيداً من السياسة. ما يهمّني أن يلتقي الإنسان بطريقة راقية من خلال الفنّ والثقافة. لا أحب الفنانين البرّاقين. أنظر إلى القيمة الحقيقية للفنان وكلمته وموسيقاه وما يقدّمه وإلى تصرّفه اليومي أيضاً. أجد خالد الهبر فناناً حتى في إنسانيته».

«كون»: 19:00 مساء السبت 24 حزيران (يونيو) ـ «كون» (بلدة جباع الشوف). للاستعلام: 70/018281

(هيثم الموسوي)

أحوال المهنة

موظّفو «تلفزيون لبنان»: اقتربت لحظة الانفجار

زكية الديراني

مشكلات «تلفزيون لبنان» (تلّة الخياط ـ بيروت) لا تنتهي. الشاشة الرسمية تغرق في بحر من الفساد المالي والإداري، نتيجة تراكمات على مرّ السنوات العشر الأخيرة، بدأت بفشل في تعيين مجلس إدارة جديد بسبب الكيديات السياسية، ثم إقالة المديرة المؤقتة فيفيان لبّس بقرار من وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال زياد مكاري، وصولاً إلى قضم حقوق الموظفين المالية في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة في البلاد. أمس، ارتفعت أصوات موظفي التلفزيون بسبب عدم حصولهم على المساعدات المالية التي أقرتها الدولة في العامين الأخيرين، والتعديلات التي أضيفت إلى الرواتب ولحقت القطاعين الخاص والرسمي. لكن حتى هذا الاعتصام، لا يشبه الاعتصامات التي تنظّم داخل المؤسسات الإعلامية، لأنّ علامات استفهام بدأت تطرح بين الموظفين حول الجهة التي نظّمت الاعتصام آلا وهي «نقابة مستخدمي التلفزيون في لبنان». في العموم، يجتمع الموظفون والنقابة على مطالبهم المالية المحقة، لكنّ موظفين كثراً يتساءلون عن السبب الذي دفع النقابة إلى التحرّك اليوم، خصوصاً أنّها غضت النظر عن مطالبهم في الأعوام الثلاثة الأخيرة. مع العلم أن النقابة شهدت استقالات في أعضائها خلال الشهرين الأخيرين، نتيجة خروج رائحة فساد مالي منها أدت إلى تفكّك مجلسها، على أن يتم قريباً انتخاب مجلس جديد.

في هذا السياق، رفعت «نقابة مستخدمي التلفزيون في لبنان» أمس الصوت عالياً، مصدرةً بياناً جاء فيه «وصلت أحوالنا المعيشية إلى هذا الدرك غير المسبوق، وبعد استنفاد كل الوسائل من الحوار والانتظار والوعود، نبدأ بتحركاتنا التصعيدية بإقامة الاعتصام (أمس) في مدخل الشركة وسيكون بمثابة صرخة كي لا يبقى التلفزيون وموظفوه آخر أولوية المعنيين». ذيّل البيان بتوقيع رئيس النقابة حنا بواري، وأمين السر ريمون كميد. تلفت معلومات لنا إلى أن الاعتصام جاء نتيجة عدم حصول موظفي التلفزيون على حقوقهم في التعديلات على رواتبهم، آخرها منح زيادة توازي أربعة أضعاف الراتب الأساسي أقرها مجلس الوزراء في نيسان (أبريل) الماضي. أضف إلى ذلك أن الموظفين لم تلحقهم زيادة الرواتب الثلاثة المقررة بموجب المادة 111 من موازنة عام 2022. وتكشف المصادر بأن رواتب الموظفين لا تزال تراوح بين أربعة وعشرة ملايين ليرة لبنانية.

> رواتب الموظفين تراوح بين اربعة وعشرة ملايين ليرة لبنانية

توضح المعلومات أنّ الموظفين يطالبون بمستحقاتهم منذ أكثر من عامين، لكنّ الجهات المعنية (وزارتي المالية، ووزارة الإعلام) تتهرب من المسؤولية ولا تقدّم أجوبة واضحة للموظفين حول معاملتهم بالمثل كباقي الموظفين في القطاعين الخاص والعام. توضح المصادر بأنه وسط غياب الحلول، بدأ بعض الموظفين بالتغيّب عن دواماتهم، مكتفين بالحضور أربعة أيام فقط في الشهر بسبب غلاء أسعار المحروقات. أمر أدى إلى فوضى في التلفزيون، وسط تهديدات إدارة الشاشة الرسمية بحسم جزء من رواتب الموظف بسبب تخلّفه عن الحضور.

هكذا، مرّ اعتصام «تلفزيون لبنان» بهدوء بعد كلمة ألقاها رئيس «نقابة مستخدمي التلفزيون في لبنان» حنا بواري، تلتها كلمة رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، وسط صورة ضبابية حول مستقبل العاملين في الشاشة الرسمية. يؤكد تحرّك الأمس بأنّ ساعة الصفر قد اقتربت، فما يُجمع عليه الموظفون بأنهم يمرّون في ظروف سيئة لم يسبق أن عاشوها حتى خلال الحروب التي مرّت على لبنان.

zoom

أسابيع فقط مرّت على إطلاق تجربة Sold Out الترفيهية في السوق المصري. لكنّ أصداءها أعادت التأكيد على أمرين أساسيين: احتفاظ الإعلامي محمود سعد بمكانته الجماهيرية رغم كل التضييقات التي عانى منها أخيراً على شاشات التلفزيون التقليدية، والثاني أنّ الجمهور متعطّش لترفيه مرتبط بمحتوى مميز غير مستهلك إعلامياً. والدليل ذهابه الى متابعة حوار بين مذيع ونجم من خلال شراء تذكرة مدفوعة مسبقاً، وهو عالم يحدث قبلاً في المحروسة

Sold Out تجربة جديدة تفاجئ الجميع

محمود سعد رقم صعب في صناعة الترفيه

لبنى سليمان

في لقاء جمعه بمجموعة من الشباب أخيراً، اعترف الإعلامي المصري المخضرم محمود سعد أنه لم يتوقّع اكتمال تجربة Sold Out عندما تلقى العرض للمرة الأولى من الجهات المنظمة، كرجل عمل في الصحافة والإعلام لعقود، وتعوّد أن يتابع الجمهور الحوارات وهو جالس في منزله أمام شاشة التلفزيون مُمسكاً بالريموت كونترول. لم يتصوّر سعد أنّ هناك من سيدفع قرابة 15 دولاراً، وينتقل إلى مدينة السادس من أكتوبر في محافظة الجيزة (غرب القاهرة) حيث مسرح «أركان مول» من أجل مشاهدة حوار يجمع بين مذيع وفنان. مع ذلك، وافق سعد على التجربة قبل أن يُفاجأ بالمنظمين يدعونه لأول حوار مع الممثل الكوميدي أكرم حسني. كان ذلك بمثابة «حلقة تجريبية» لم تحظ بالرواج المتوقع، لكن الأمر تغيّر تماماً في الحوار الذي جمعه بالنجمة منى زكي ليكون أول حوار إعلامي تجريه بعد نجاح مسلسلها الأخير «تحت الوصاية»، إذ امتلأ المسرح عن آخره على حد تأكيد سعد، وبات الناس يتساءلون عن النجوم المتوقع استضافتهم حيث تم الإعلان بالفعل عن أسماء إسعاد يونس وأحمد أمين ومدحت صالح.

تجربة Sold Out لا تقتصر على حوارات النجوم فقط، بل تضم أيضاً فقرات غنائية وكوميدية. الشريكان في المشروع شركتا «فكر» وTMS كوّنتا توليفة ثلاثية، إذ يتابع الجمهور في البداية عرضاً كوميدياً لمحمد حلمي وعلاء الشيخ، ثم الحوار بين سعد والنجم الضيف، وأخيراً عرضاً غنائياً لمطربين من بينهم أمير عيد وعزيز مرقة، أي أنّ الوجبة متكاملة. وإذا كانت ليلة منى زكي قد بدأت بدون العرض الكوميدي بسبب ضيق الوقت وانتهت بحفلة لمرقة، فما يجب ذكره هنا أن منصة watch it المصرية حصلت على حق العرض الحصري لتلك العروض، لتبثها منفصلة عبر صفحتها الرئيسية، وهو ما أعطى لتلك المنصة ميزةً إضافيةً لتوفير مواد حصرية للجمهور خارج سباق رمضان الذي تنتعش خلاله فقط كل عام، إذ تواجه على مدار باقي الأشهر منافسة شرسة حسمتها بالفعل منصة «شاهد» السعودية، إلى جانب منصات أخرى مثل «فيو» الصينية و«ستارز بلاي» الهندية، ونتفليكس و«ديزني» وغيرهما من المنصات الأميركية.

صحيح أن التجربة ما زالت في بدايتها، لكن الأصداء أكدت أنّ محمود سعد لا يزال رقماً بارزاً في معادلة صناعة الترفيه المصرية، رغم كل التضييقات التي تعرض لها في السنوات الأخيرة، كان سعد قد استقر في قناة «النهار» بعد فترة على ثورة يناير 2011، لكن ظهوره على الهواء مباشرة توقف قبل نحو خمس سنوات. منذ ذلك الحين، اكتفى بالحلقات المسجلة قبل أن يتجه إلى اليوتيوب ويحقق محتواه انتشاراً غير متوقع، لكن ذلك لم يشفع له أمام اليد العليا التي تتحكم بخريطة الميديا المصرية بإعادته إلى برامج الهواء من جديد. رغم تقدمه في العمر، ظلّ سعد يتمتع بجاذبية خاصة، وفي الوقت نفسه يختار فنانين «غير محروقين» إعلامياً، سواء منى زكي أو إسعاد يونس أو أحمد أمين. هؤلاء لا يظهرون كثيراً في حوارات تلفزيونية، بالتالي من المنطقي أن يدفع المئات سعر التذكرة من أجل مشاهدتهم عن قرب والاستماع إليهم في مسار مختلف يجيد محمود سعد رسمه جيداً. يُضاف إلى ما سبق أنّ صناعة الترفيه عبر شاشات التلفزيون تعرّضت لتراجع كبير. بخلاف برنامجي «معكم منى الشاذلي» و«صاحبة السعادة» لإسعاد يونس، ركزت باقي البرامج على نوعية «الهارد توك» من خلال مذيعات لا يمتلكن أي حضور على الشاشة، أو الحوارات العائمة التي يقدمها عمرو أديب على سبيل المثال، ومعظمها مع نجوم منصة «شاهد» للترويج لأعمالهم ولتناول الطعام على الشاشة بنهم لا يراعي أذواق الجمهور التي عثرت فئة منه على ضالتها في عروض Sold Out وسط توقعات باستنساخ التجربة حال استمرار النجاح بالمستوى نفسه.

حلت منى زكي ضيفة على البرنامج

الأخبار
al-akhbar
الخميس 22 حزيران 2023 العدد 4945

رياضة روحية

إبل السقي «عاصمة» اليوغا!

(علي حشيشو)

آمال خليك

للسنة الثامنة على التوالي، أحيت الوحدة الهندية العاملة ضمن قوات اليونيفيل، أمس «يوم اليوغا العالمي»، من خلال جلسة جماعية في باحة مقرّها في إبل السقي (قضاء حاصبيا ـ جنوب لبنان). من بلدات حاصبيا والشوف، تلاقى نحو مئة شخص مع الجنود الهنود وآخرين من إندونيسيا وإسبانيا وصربيا وكازاخستان يعملون ضمن وحدات بلادهم في المنطقة. مع ساعات الصباح الأولى، التأموا تحت أشعة الشمس، في صفوف مستوية يتبعون تعليمات مدربة اليوغا دنيا نجار التي تدير هذه الجلسات منذ عام 2015، بعدما أقرّت الأمم المتحدة تاريخ 21 حزيران (يونيو) من كلّ عام، عيداً لليوغا في 11 كانون الأوّل (ديسمبر) 2014.

من عماطور الشوفيّة، حضر المهندس سناء عبد الصمد للمشاركة للمرّة الأولى في جلسة اليوغا الجماعية. قدم نفسه على أنه «عاطل من العمل»، يحتاج إلى هذه الرياضة الروحية «لتخفيف الضغط النفسي وأعباء المعيشة اللبنانية». جارته في مزرعة الشوف منوى البعيني اعتادت المشاركة في جلسات مماثلة في فنزويلا حيث تقيم، تنظمها الجاليتان الهندية والبيروية. لكن ديانا وطفلتها لاريسا تعرفتا إلى اليوغا في مسقط رأسهما، إبل السقي، بعد عودتهما من البرازيل للاستقرار هنا.

نجار، ابنة بعقلين، أكدت على ارتفاع عدد المنخرطين في نظام اليوغا: «كثر أجبروا على ترك أساليب الحياة الحديثة، لأنهم لم يعد في استطاعتهم دفع تكاليفها من الطعام إلى الأدوية، ولا سيما تلك المخصصة للأعصاب. وعلى نحو تدريجي، وجدوا في اليوغا نظاماً للشفاء من أمراض عدّة والتخلص من عادات مادية ضارة».

وكانت الوحدة الهندية قد وصلت إلى إبل السقي عام 1998، وبدأ أهالي المنطقة مذّاك التعرف إلى الحضارة الهندية. ومع مرور السنين، تلقى اليوغا رواجاً في بلدات مرجعيون وحاصبيا بمسعى من الوحدة التي أطلقت منذ شهر، برنامج جلسات أسبوعياً في إبل السقي وراشيا الفخار يستمرّ حتى نهاية الصيف.

على بالي

أسعد أبو خليك

يبحث أتباع السعودية في الإعلام اللبناني عن الانتصارات السعوديّة أينما يمكن أن يجدوها. وجدوها أخيراً في إيران. فقد زار وزير الخارجية السعودي إيران وعقد اجتماعات مع رئيس جمهوريّتها ومع وزير خارجيّتها، لكن الوفد السعودي اعترضَ بعنفوان على عقد مؤتمر صحافي في قاعة تبرز فيها صورة لقاسم سليماني. طلبَ الوفد السعودي تغيير قاعة الاجتماع. هنا، هبّ أتباع النظام السعودي في الإعلام اللبناني على المواقع للاحتفال بهذا الانتصار المبين. العلاقات السعودية الإيرانية تتقدّم على الأقل في الشكل، والنظامان يُبديان توقاً إلى تحسين العلاقات والارتقاء بها إلى مرحلة التعاون، كما أنّ النظام السوري يعبّر عن رغبته في الوصول إلى «التكامل» مع النظام السعودي (بحسب وصف فيصل المقداد). هذه الأخبار تثير القلق والامتعاض عند أتباع النظام السعودي الذين تربّوا عبر السنوات على المجاهرة بالعداء غير المحدود نحو النظامين السوري والإيراني. لكنهم يتكيّفون حسب تغيّر الأوامر من الرياض. جريدة «الشرق الأوسط» تكيّفت بسرعة شديدة. كيف لا تتكيّف ورئيس تحريرها اللبناني غسان شربل متمرّس في التكيّف مع كل ما يردُ من أوامر من الرياض؟ باتت الإشارة إلى «النظام السوري» من زمن غابر. يتحدثون اليوم عن «دمشق» وعن «الحكومة السورية» وعن «الرئيس السوري». أتباع النظام السعودي أصيبوا بالدوار بعد أخبار الاجتماعات المنتظمة بين النظام السوري والسعودي وبين السعودي والإيراني. لكنّهم وجدوا ضالّتهم في خبر تغيير قاعة الاجتماع. هذا هو النصر المبين. لقد غيّر الوفد السعودي قاعة الاجتماع للاعتراض على وجود صورة لقاسم سليماني. هذا هو دليل على أنّ النظام السعودي لا يزال على التزامه بالعقيدة التي تربّى أتباع السعودية عليها في السنوات الماضية. لقد تجاهل الأتباع خبر الاجتماع بين وزير الخارجية السعودي والرئيس الإيراني وبين وزير الخارجية السعودي ووزير الخارجية الإيراني، وتجاهلوا كل البيانات المشتركة وتجاهلوا إعلانات نيّة الطرفيْن بتحسين العلاقات وفتح السفارات. كل ذلك تجاهلوه. لماذا؟ لأنّ الوفد السعودي غيّر قاعات الاجتماع. هلّل أتباع النظام السعودي وابتهجوا وكادوا أن يعقدوا حلقة من دبكة الحائط.

المفكرة

الأشرفية حضناً للجاز

■ تعود فرقة CoolDrive (الصورة) إلى NOW Beirut (الأشرفية)، غداً الجمعة، في سهرة مخصّصة لعشّاق الجاز، يُحييها الفنانون: عبودي سعدي (باص)، هاني سبليني (كيبورد)، نضال أبو سمرة (ساكسوفون)، جو خوري (ساكسوفون تينور)، علي جرادي (ساكسوفون) ووليد طويل (درامز). في الموعد المرتقب، سيكون الحاضرون على موعد مع حصّة وافرة من الأعمال الراسخة في الذاكرة لأسماء معروفة.

حفلة CoolDrive Jazz: غداً الجمعة ـ الساعة التاسعة مساءً ـ NOW Beirut (شارع سليم بسترس ـ الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/211122

خريستو المرّ: الفلسطينيون والتحرر

■ غداً الجمعة، تدعو «حركة المسار الثوري البديل» و«حملة مقاطعي داعمي «إسرائيل» في لبنان» إلى ندوة في مبنى «جريدة السفير» (الحمرا) حول كتاب «الفلسطينيون والتحرر: موقف مسيحي» (دار الآداب ـ 2021) للأكاديمي والباحث اللبناني خريستو المرّ (الصورة)، يتحدّث خلال اللقاء شوقي عطية ورياض صوما والقسّ متري الراهب، بإدارة نقولا أبو مراد. يجمع هذا الإصدار «رؤية إنسانية إيمانية للموقف الواجب اتباعه في قضيّة تحرّر الشعب الفلسطيني من الاحتلال ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي في فلسطين»، وفق تعريفه. وعلى الرغم من أنّه يقدّم موقفاً من القضية الفلسطينية من منطلق الإيمان المسيحي، إلّا أنّه ليس كتاباً دينياً بقدر ما هو كتابٌ في الترجمة الحياتية اليومية للإيمان في موضوع القضيّة كونها إنسانيّة. لذا، فهو كتاب يستطيع الجميع قراءته والتفاعل معه لما يحتويه من رؤى «إنسانية تشدّد على محورية الإنسان والدفاع عن حياته كمقياسٍ لصدق مطلق، وضرورة الوقوف إلى جانب المظلوم من دون تردّد مهما كانت هويّة الظالم، خارجياً كان أم داخلياً». تنقل الندوة التي تختتم بنقاش مع المؤلّف مباشرةً على صفحتَي المسار والحملة على فايسبوك.

ندوة حول «الفلسطينيون والتحرر: موقف مسيحي»: غداً الجمعة ـ الساعة السابعة مساءً ـ مبنى «جريدة السفير» (الحمرا ـ بيروت).

مرايتي يا مرايتي

■ يخرّج «مسرح شغل بيت» دفعته العشرين في 15 تموز (يوليو) المقبل من خلال مسرحية «مراية». العمل من تأليف المشاركين في المستوى الأوّل من دورة إعداد الممثل والإخراج المسرحي التي استمرّت تسعة أشهر، بإشراف المخرج شادي الهبر (الصورة). وعن الفكرة التي تتمحور حولها المسرحية، يقول القائمون عليها أنّها تتركّز على رؤيتنا لذواتنا: «بس اطلّع بالمراية، بشوف حالي، وبشوف كتير إشيا كمان... أوقات بضل اطلّع. أوقات بهرب. أوقات بواجه. أوقات بخاف... بس كل شي بفل وببقى أنا والمراية». قائمة الممثلين تضمّ: هلا خمّار، استير بو أنطون، جنا دياب، جورج غضبان، جووان مخول، ريم مارون، سوزان حمدان، مارك نوفل جرداق، نجوى خليفة وهاني رمضان.

عرض مسرحية «مراية»: السبت 15 تموز 2023 . الساعة الثامنة والنصف مساءً . «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753010

«مرجان» راجع... عالطيونة

■ فيما تحتفل هذه السنة بعيدها الثلاثين وتُطلق الشهر المقبل موسم صيف 2023، تدعو «فرقة مسرح الدّمى اللبناني ـ خيال»، في 13 تموز 2023 لمشاهدة مسرحية «يلا ينام مرجان» في «دوّار الشمس». العمل الموجّه إلى الصغار ويحمل توقيع كريم دكروب (نصّ: فائق حميصي ـ موسيقى: أحمد قعبور)، تتواصل عروضه منذ عام 1997. وهو مستوحى من مناخات «ألف ليلة وليلة»، ويروي حكاية الأمير «مرجان» الذي ملّ اللعب وحكايات الأطفال ويتوق إلى دخول عالم الكبار، غير أنّه لم يتجاوز السابعة من عمره. يسجن ابن السلطان جميع النساء لأنهنّ لم يتمكنّ من سرد الحكاية المطلوبة، إلى أن تظهر «شهرزاد» التي تحمله إلى داخل حكاية يصبح بطلها.

«يلا ينام مرجان»: الخميس 13 تموز 2023 . الساعة السادسة مساءً . مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 71/997959

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com